

الدكتور الحسين بولقطيب

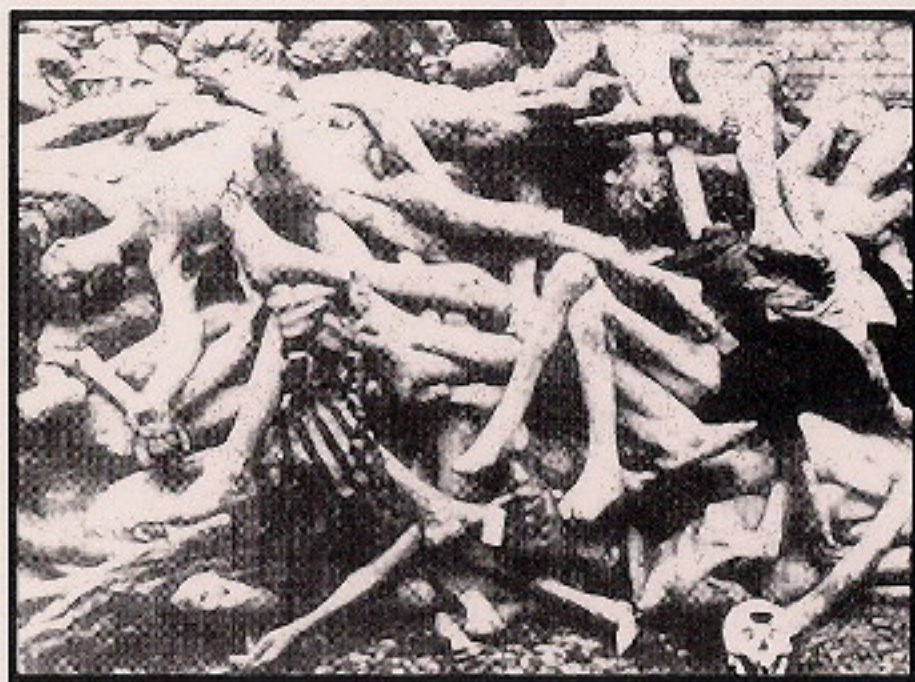


قصايل
تاريخية

جوائح وأوبئة

مغرب عهد

الموحدين



4

منشورات

الزمن



الرابع

الكتاب

المؤلف : الحسين بولقطيب

● أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب، الجديدة.

● رئيس مجموعة البحث في تاريخ الذهنيات.

● عضو اتحاد كتاب المغرب.

● عضو في المجموعة المغاربية للدراسات التاريخية.

من أعماله

● أبحاث ودراسات عديدة منشورة في عدد من المجلات العلمية

والملاحق الثقافية للاتحاد الاشتراكي.

● مجموعة من الأبحاث والدراسات ستصدر قريبا.

وافته المنية رحمه الله في 14 أكتوبر 2001



جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين

الحسين بولقطيب

جميع الحقوق محفوظة للنزس

منشورات الزمن





عن منشور **الزمن**

المدير : عبد الكبير العلوي الإسماعيلي

المشرف : ابراهيم القادري بوتشيش

التحرير : محمد التهامي الحراق

الإخراج التقني : الزمن

الإدارة والتحرير : 153، شارع سيدي محمد بن عبدالله رقم 7 - العكاري - الرباط

الهاتف ، الفاكس : 00 212 37 29 98 44

الإيداع القانوني : 2002/1138

الترقيم الدولي (ردمك) : 9954-408-14-2

طبع : مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء

توزيع : سبريس

الحساب البنكي : جريدة الزمن، البنك التجاري المغربي، وكالة أبي عنان - الرباط

رقم الحساب : 072E001182

تمهيدا

ابراهيم الفاروق بوتسيبي



لا جدال في أن التقلبات المناخية عبر التاريخ، وما تفرزه من مشاكل بيئية وصحية، ومانتحنه من بصمات واضحة في سيرورة التاريخ وانعطافات الكبرى، يعد من أبرز المواضيع التي لاتزال في حاجة ماسة إلى دراسة ومراجعة واستقصاء.

ومنذ أن نشر "لادوري" E.Le Roy Ladurie سنة 1967 كتابه حول تاريخ المناخ منذ سنة ألف، أجمع النقاد على اعتباره فتحاً جديداً في مسار مشروع كتابة التاريخ المناخي، ولو أن الإنصاف يحملنا على القول بسبق ابن خلدون إلى هذا الحقل ولو بمقاربة سوسبولوجية، حين عقد في مقدمته فصلاً هاماً عن أثر المناخ في طبائع وعادات الشعوب.

وعلى الرغم من أهمية التقلبات المناخية ودورها في تشكيل المحطات الكبرى في التاريخ، فإن تفحص ما كتب في البحث التاريخي العربي المعاصر، يجعلنا نقر بأن هذا الموضوع ظل لحد الآن يشكل بقعة من بقع التاريخ المهمل في العصر الوسيط... من هنا تأتي أهمية هذه الالتفاتة العلمية التي قدمها المرحوم الدكتور الحسين بولقطيب الذي لم نمله الوفاة وهو في عز شبابه العلمي.

ليرى هذا العمل الذي كرسه لدراسة تاريخ المناخ والأوبئة
والكوارث وقد خرج إلى النور.

وإذا كانت أسرة المؤرخين المغاربة قد فقدت فارسا من فرسانها
الذين تصدوا لدراسة الظواهر المغيبة في تاريخ المغرب، فإن
الأقدار أبت إلا أن يبقى هذا العمل، الذي قدمه المرحوم بولقطيب
إلى دار الزمن قبل أن تختطفه يد المنون، مكسبا علميا نستفيد منه
أجيال الدارسين والمهتمين بقضايا تاريخ المغرب.

ومنشورات الزمن إذ تقوم بنشر هذا العمل الجاد، فإنها تنطلق
من مبدأ واجب تكريم أرواح العلماء، راجية أن يكون ذلك علامة
إخلاص ولمسة وفاء لجهود كل من قدم خدمة لتاريخ المغرب
والله الموفق.



مقدمة



لا يزال البحث في تاريخ المناخ وما يتسرب عن تقلباته من كوارث طبيعية وأوبئة يخطر خطواته الأولى بالمغرب، في الوقت الذي قطع أشواطاً بعيدة في أوروبا حيث أصبحت نتاجه تقدم خدمات ثمينة للمؤرخين والباحثين. وللوقوف على قلة الاهتمام بقضايا المناخ والكوارث الطبيعية والأوبئة عبر مراحل تاريخ المغرب، نكتب مراجعة دليل الأطروحات والرسائل الجامعية.

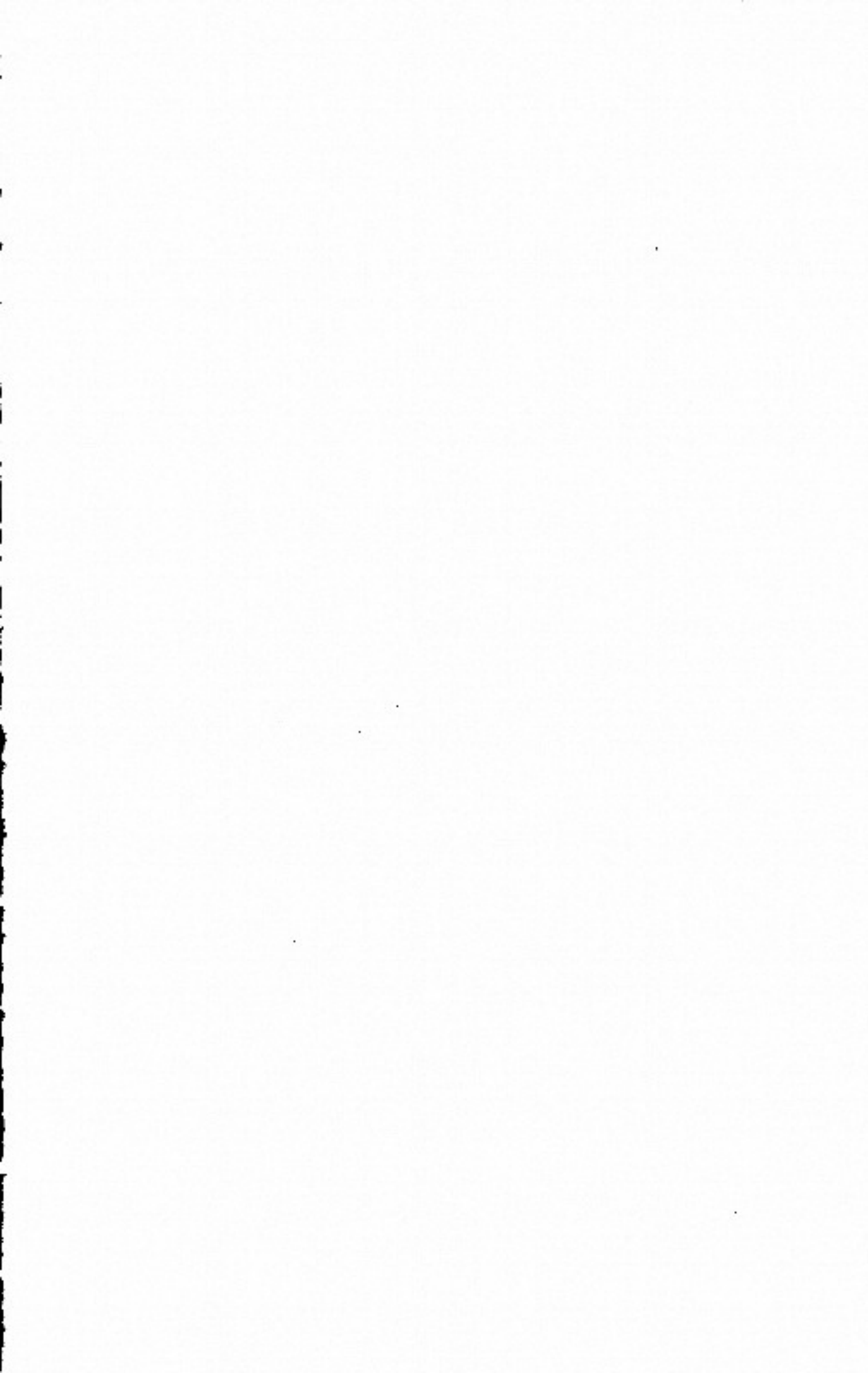
وإذا كان التهبب من معالجة قضايا المناخ حتى في المراحل المتأخرة من مراحل المغرب يعد قاسماً مشتركاً بين الباحثين، فإن البحث في هذه الإشكالية خلال الحقب الماضية يعد بحق مغامرة يصعب التكهّن بنتائجها، فالنصوص القليلة المتناثرة بين مظان مختلفة لا تسمح بتكوين تصور عام عن التطورات المناخية التي شهدها المغرب الوسيط، فبالأحرى الإجابة القاطعة على الأسئلة المطروحة.

إن التمعن في علاقة المناخ بالتاريخ يدفع إلى القول بوجود قاسم مشترك بينهما، فالتغيرات المتتالية التي شهدها المناخ، كمتابع الفترات الممطرة ومثيلاتها الجافة، تهد شبيهة إلى حد بعيد بالتغيرات التي تصيب الحضارات؛ ولعل نظرية ابن خلدون تقدم النموذج

الأمثل لمعاينة العوارض الدورية التي تصيب هذه الحضارات. وعلى العموم فإن المناخ والتاريخ يخضعان لتقلبات مستمرة، فكما لا يمكن التحكم في العوامل الطبيعية، يصعب إلى حد "الاستحالة" أحيانا التنبؤ بالتحويلات الاجتماعية.

وهكذا فإن وضع خطاطة أولية للتطورات المناخية للمغرب خلال مراحل تاريخه السابقة كقيل يرتق العديد من الثغرات التي تعاني منها المصادر المكتوبة، وهو في الآن ذاته كقيل بالتقليل من المساحات البيضاء التي تعرقل البحث في ظواهر اقتصادية واجتماعية وذهنية غاية في الأهمية.

إن هذا البحث المتواضع يسعى -ضمن ما يسعى إليه- إلى البحث في التاريخ المناخي البعيد للمغرب خلال العصر الوسيط، لعل في ذلك ما يساعد في الإجابة على بعض الأسئلة التي يطرحها الوضع المناخي الصعب الذي يعيشه المغرب المعاصر.



مدخل



أصبح المغرب يعيش منذ بداية الثمانينات، من القرن العشرين على الأقل، أزمة مناخية حادة، تتجلى أبرز مظاهرها في سنوات القحط المتكررة حيناً، والمثلاحة أحياناً أخرى، وفضلاً عن ذلك، فإن سنوات أخرى تتميز بتساقطات ضعيفة أو متقطعة، ناهيك عن عدم انتظامها. فهل تعني هذه الأزمات المناخية المتكررة أن المغرب دخل في دورة مناخية جديدة، عليه أن يتكيف معها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؟ أم أنها مجرد أزمات عابرة سرعان ما ستتم طال الأمد أمر قصر، ليعود الوضع المناخي إلى سابق عهده؟

هذه تساؤلات ضمن أخرى يفرضها الوضع المناخي الصعب لمغرب الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة. إن هذا البحث المتواضع يسعى -ضمن ما يسعى إليه- إلى البحث في التاريخ المناخي للمغرب عله يعثر ضمنه على ما يساعد في الإجابة على بعض الأسئلة التي يطرحها الوضع المناخي الصعب الذي يعيشه المغرب المعاصر. وعلى الرغم من أن دراسة الأوضاع المناخية للمجتمع

المغربي إبان مراحلها التاريخية السابقة لم نحرز تقدماً يذكر، فإن هذا البحث "سيغامر" بالعودة إلى فترة غارقة في القدم، ونعني بها فترة العصر الوسيط لاستنطاق وثائقها المطبوعة والعميسة، ونشرح نصوصها ذات العلاقة بالوضع المناخي من أجل الوقوف على الثابت والمتحول في التاريخ المناخي المغربي.

إن الموقع الجغرافي، وطبيعة التضاريس يتحكمان في نوعية المناخ السائد في أي بلد من البلدان. وقد أثارت علاقة المجتمعات بالمناخ نقاشاً ساخناً منذ مراحل مبكرة من تاريخ الإنسانية. على أن هذا النقاش قد انحصر منذ القرن الثامن عشر، على الأقل، بين فريقين من العلماء والمهتمين هما: المتخصصون في تاريخ المناخ وزملاؤهم المتخصصون في تاريخ المجتمعات البشرية، فعلماء المناخ يدخلون هذا الأخير في أية معادلة تسعى إلى فهم التطور البشري⁽¹⁾. بل إن بعضهم ذهب إلى حد اختزال تطور المجتمعات في طبيعة التقلبات المناخية⁽²⁾.

ونسف الإقسام الذي ساد أوساط علماء المناخ، انتقلت عدوأة لتصيب المؤرخين. ففي الوقت الذي يقلل فيه البعض من تأثير المناخ على التطور الحضاري للشعوب، يقر البعض الثاني بأهميته القصوى في تفسير تاريخ الإنسانية. فقد ذهب **مونتسكيو**⁽³⁾ إلى حد تفسير الاختلاف بين الحضارات بالعوامل المناخية، والظاهر أن كثيراً من الجغرافيين أصبحوا اليوم يقفون موقفاً "إمكانياً" من الحتمية المناخية بشكل خاص والحتمية الجغرافية بشكل عام⁽⁴⁾.

وإذا كان الجغرافيون والمؤرخون قد تجاوزوا إشكالية الحتمية الجغرافية، فإن ذلك لا يعني عدم اعترافهم بدور العامل الطبيعي في التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن هذا العامل، وإن كانت تختلف الأهمية التي يحتلها عند كل باحث، فإنه يظل حاضرا كرافد من روافد أي تحليل يرور مقارنة أنماط الحياة الاجتماعية.

لقد ارتقى العامل الطبيعي ليحتل مكانة مرموقة في أعمال رواد مدرسة الحوليات الفرنسية كلوسيان فيفرو ولوروا لاغوري وفرناند بروديل، وغيرهم... فقد خصص بروديل الفصل الأول من كتابه الضخم البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي زمن فليب الثاني لدراسة مختلف الوحدات الجغرافية المكونة للمجال المتوسطي، وتقلباتها المناخية، وتأثير هذه التقلبات على الحياة البيولوجية، والزراعية، والملاحية⁽⁵⁾.

إن التمعن في علاقة المناخ بالتاريخ يدفعنا إلى القول بوجود قاسم مشترك بينهما. فالتغيرات الدورية التي يعرفها المناخ، كالتوالي الفترات الممطرة ومثباتها الجافة، أشبه ما تكون بالتغيرات التي تلحق الحضارات على امتداد التاريخ، فهي تنمو وتزدهر وتفتنى⁽⁶⁾. ولعل نظرية ابن خلدون تعتبر النموذج الأمثل لمعالجة العوارض الدورية التي تصيب الحضارات. وعلى العموم، فإن المناخ والتاريخ يخضعان لتقلبات مستمرة، فكما لا يمكن التحكم في العوامل الطبيعية، يصعب إلى حد "الإستحالة" أحيانا التنبؤ بالتحويلات الاجتماعية.

والظاهر أن السؤال المركزي الذي حمل المناخ إلى قلب
انشغالات المؤرخين هو التالي:

هل هناك تطابق تام بين المناخ والمجتمع في حركتهما المطردة؟
إن الإجابات المتباينة للمؤرخين هي ما يضيئ نوعاً من المشروعية
على إثارة هذه الإشكالية، فهل كان للمناخ تأثير واضح المعالم
على الإنسان والدولة خلال العصر الوسيط؟

ينبغي الاعتراف، أولاً، أن محاولة الإجابة على هذا السؤال
تصطدم بالعديد من الصعوبات لعل أبسطها، إنطلاق الباحث من
شبه فراغ تنظيري في هذا المجال، فإستثناء بحث الأستاذ محمد
ستيتو الموسوم بـ الكوارث الطبيعية في تاريخ المغرب القرن
السادس عشر، وبحث الأستاذ محمد الأمين البزاز المدعون
بـ مجاعات وأوبئة المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،
وبحث الأستاذة ثوريا المرابط حول: تاريخ الزلازل بالمغرب من
846م إلى 1960، لانصادف أبحاثاً ذات بال تهم الإشكالية موضوع
الدراسة⁽⁷⁾. وإذا علمنا أن الباحثين الأولين يهمان الفترة الحديثة من
تاريخ المغرب، وأن الثالث "بانورامي" يهم إشكالية بعينها، أدركنا
ولاشك غياب بحث مخصص لدراسة أثر التقلبات المناخية على
مجتمعات ودول الغرب الإسلامي الوسيط.

وهكذا، فإن البحث في تاريخ المناخ وما يترتب عن تقلباته من
كوارث طبيعية، لا يزال بالمغرب يخطو خطواته الأولى. كما أن
النصوص القليلة المتناثرة بين مظان متعددة لا تسمح بتكوين تصور

عامر عن التطورات المناخية التي شهدتها الغرب الإسلامي الوسيط، بله الإجابة الطائفة على الأسئلة المطروحة. من هنا، فإن توجيه البحث التاريخي نحو هذا الأفق، يعد -في نظرنا- مسألة بالغة الأهمية. ذلك أن وضع خطاطة للتطورات المناخية للمغرب الوسيط كقيل برتق بعض الثغرات التي تعاني منها المصادر المكتوبة، وهو في الآن ذاته كقيل بالتقليل من البياضات التي تعرقل البحث في ظواهر اقتصادية واجتماعية غاية في الأهمية. إن حالة المغرب الذي يعيش وضعيتين مناخيتين مختلفتين إحداهما رطبة والأخرى جافة تجعل البحث في تاريخ المناخ عملاً مشروعاً.

هوامش المدخل

1- أنظر في هذا الصدد:

-Leroy (Ladurie): " Histoire du climat depuis L'an mil" Paris, 1967.

2- الناصري (محمد)، " الكوارث الطبيعية والاحتمية التاريخية"، مجلة كلية الآداب الرباط، عدد 15، 1989، 1990، ص 69

3- نقلا عن نفس المؤلف ص 67

4- إيست (جوردن)، " الجغرافية توجه التاريخ، ترجمة جمال الدين الناصري، مراجعة دولة صادف، دار الهلال القاهرة، مصر، دون تاريخ، ص 124.

5- حبيدة (محمد)، " مدرسة الموريات، مناهير التحليل البروديلي" مجلة أمل، عدد 3، 1993، ص 3.

6- الكوارث الطبيعية والاحتمية التاريخية، ص 68.

7- للوقوف على غياب الاهتمام بنضاي المناخ والكوارث الطبيعية عبر تاريخ المغرب، يراجع دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب من 1961 إلى 1994 وماحقاق لسنتي 1995 و1996، منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة دراسات بيبليوغرافية رقم 4، تحت إشراف الأستاذ عمر أفا.

المبحث الأول

مفهوم الجائحة

1- حضور عامل المناخ في التحليل الخلدوني

يعتبر العلامة ابن خلدون من أوائل المؤرخين العرب الذين استحضروا عامل المناخ في تحليلاتهم، بل لن نكون مغالين إذا قلنا بأنه يعد من أشد المدافعين عن "المحتمية" المناخية. ولعل ما يقوم حجة على حضور العوامل الطبيعية - وضمنها عامل المناخ - في المقاربة الخلدونية، تخصيصه أربع مقدمات من الباب الأول من كتابه المقدمة لدراسة أثر المناخ على الإنسان ومحيطه الطبيعي. فهو يجعل المناخ عاملاً رئيسياً في كون الربع الشمالي من الأرض أكثر عمراً من الربع الجنوبي⁽¹⁾. وزيادة في الاعتراف بأهمية الموقع الجغرافي، وما يترتب عنه من خصوصيات مناخية، يفصل القول في الخصائص الطبيعية والمناخية لأقاليم المعمور السبعة.

وفي المقدمة الثالثة من الباب الأول يشير صراحة إلى "تأثير الهواء في ألوان البشر والكثير من أحوالهم"، كما إن له، أيضاً، تأثير على أخلاق الناس⁽²⁾. وإذا كانت الرفاهية والجوع يؤثران على أبدان الناس وأخلاقهم، فإن طبيعة الموقع الجغرافي للإقليم وطبيعة المناخ السائد به هما المسؤولان عن سيادة الحالتين

المذكورتين. ويذهب ابن خلدون بعيداً في "حتميته" المناخية حين يجعل الحضارة متركَزة في الأقاليم المعتدلة، وهي حسب تصنيفه الإقليم الرابع والثالث والخامس. فهذه الأقاليم هي موطن العلوم والصناعات، والمباني، والملابس والأقوات، والفواكه، بل والحيوانات أيضاً. كما أن "سكانها من البشر أعدل أجساماً وألواناً، وأخلاقاً وأدياناً"⁽³⁾.

وتبلغ "الحتمية" المناخية أقصاها عند ابن خلدون عندما يقرن النبوءة بالمناخ، ذلك أن الأنبياء إنما ظهوراً في الأقاليم المعتدلة "ولم تفت على خبر بعثة في الأقاليم الجنوبية، ولا الشمالية"⁽⁴⁾. والسر الكامن وراء هذا الامتياز الرياني الذي حظيت به تلك الأقاليم "أن الأنبياء والرسول إنما يختص بهم أكمل النوع في خلقهم وأخلاقهم"⁽⁵⁾.

وهكذا، فإن المناخ، حسب ابن خلدون، يتحكم تقريباً في كل شيء. فهو يتحكم في نوعية السكن الذي يشيده الناس، وفي قلة أو وفرة المعادن من ذهب وفضة ونحاس وحديد ورصاص وقصدير، وهو المتحكم، أيضاً، في معاملاتهم التجارية. فسكان الأقاليم المعتدلة "يتصرفون في معاملاتهم بالتقدين العزيزين"⁽⁶⁾، في الوقت الذي يتعامل فيه سكان الأقاليم البعيدة عن الاعتدال "بغير الحجريين الشريفيين من نحاس أو حديد أو جلود"⁽⁷⁾.

أما أخلاق سكان المناطق غير المعتدلة فهي أقرب إلى أخلاق الحيوانات "حتى لينقل عن الكثير من السودان أهل الإقليم

الأول أنهم يسكنون الكهوف والغياض ويأكلون العشب، وأنهم متوحشون غير مستأنسون يأكل بعضهم بعضاً⁽⁸⁾. ولتأكيد صحة نظريته حول مسؤولية المناخ عن طيناع الكائنات يفند التفسير الذي يقدمه بعض النساين لسواد بشرة أهل السودان. ففي الوقت الذي يذهب فيه هؤلاء إلى أن السودان هم من ولد حامر بن نوح، وأن نوحاً كان قد دعا على ابنه بسواد بشرة ذريته، يعتبر ابن خلدون هذا التفسير "ميتافيزيقياً"، ولا يرقى إلى فهم أسباب هذه الظاهرة التي تعود حسب رأيه إلى "طبيعة الحر والبرد، وأثرهما في الهواء، وفيما يتكون فيهما من الحيوانات"⁽⁹⁾. فسواد البشرة إنما هو نتيجة "للحرارة المتضاعفة بالجنوب، فإن الشمس تسامت رؤوسهم مرتين في كل سنة قريبة إحداهما من الأخرى، فتطول المسامته عامة الفصول، فيكثر الضوء لأجلها، ويلوح القيظ الشديد عليهم، وتسود جلودهم لإفراط الحر"⁽¹⁰⁾.

ونفس التحليل ينطبق على السكان ذوي اللون الأبيض، فبياض لون البشرة، إنما نتيجة "للبرد المفرط بالشمال، إذ الشمس لا تزال بأفقهم في دائرة مرأى العين، أو ما قرب منها، فيضعف الحر فيها ويشتد البرد عامة الفصول، فتبيض ألوان أهلها، وتنتهي إلى الزعورة. ويتبع ذلك ما يقتضيه مزاج البرد المفرط من زرقة العيون، وبرش الجلود، وصهونة الشعور"⁽¹¹⁾. ولتأكيد "علمية" أطروحته حول أثر المناخ على لون البشرة يستشهد ببيت شعري من أرجوزة الطبيب العربي ابن سينا⁽¹²⁾.

وقد أثار سلوك أهل السودان المتميز بكثرة الرقص والطرب انتباه ابن خلدون، فحاول إيجاد تبرير "منطقي" له، وكان المناخ مرة أخرى المرتكز الأساسي الذي بنى عليه تبريره. ذلك أنه "لما كان السودان ساكنين في الإقليم الحار، واستولى الحر على أمزجتهم، وفي أصل تكوينهم كان في أرواحهم من الحرارة على نسبة أبدانهم وإقليمهم، فتكون أرواحهم بالقياس إلى أرواح أهل الإقليم الرابع أشد حراً، فتكون أكثر نقشياً، فتكون أسرع فرحاً وسروراً، وأكثر انبساطاً"⁽¹³⁾.

إن هذا التفسير هو في الواقع بمثابة رد على تفسير المسعودي المجانب للصواب - حسب ابن خلدون بالطبع - لأنه اكتفى فيه باقتباس رأي كدل من جالينوس ويعقوب بن اسحاق الكندي، اللذين يرجعان فيه خفة السودان وطيشهم، وكثرة الطرب فيهم إلى "ضعف أدمغتهم وما نشأ عنها من ضعف عقولهم"⁽¹⁴⁾.

إن هذه الأمثلة وغيرها التي يقدمها ابن خلدون للتدليل على أهمية المناخ، تبين بما لا يدع مجال للشك، أن التقلبات الدورية التي يعرفها المحيط الجغرافي، بما ينتج عنها من جوائح وأوبئة، أو خصب زائد أحياناً، قد لفتت انتباه الناس منذ فترة مبكرة، فحاول كل واحد منهم تفسيرها حسب تجربته ومستواه المعرفي، وحسب "إبستيمي" العصر بشكل عام.

وخلاصة القول، فإن ابن خلدون يجعل المناخ حجر الزاوية في تحليله للأجناس البشرية ودياناتها، وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية.

وتجب الإشارة إلى أن هذه "الحنمية" المناخية التي يدافع عنها ابن خلدون، شبيهة في كثير من أوجهها "بالحنمية" الجينية التي يتبناها عدد من علماء البيولوجيا الوراثية في الوقت الراهن. فهل يصح القول إن لكل عصر "حنميته" النابعة من المستوى الذي بلغه العلم؟

وعلى الرغم من كل الملاحظات التي يمكن إبدائها حول التحليل الخلدوني، فإن ميزته الأساسية تكمن في أنه يدفع إلى التفكير في سطوة الطبيعة، وقسوتها، ووقوفها أحيانا عديدة في وجه طموحات إنسان العصر الوسيط المعتمد على مجموعة من الآلات والمعدات غير متطورة بما فيه الكفاية.

والظاهر أن ما حدا بابن خلدون إلى الاهتمام أكثر بالظروف المناخية هو وباء الطاعون الذي ضرب آسيا الوسطى عام 1345م فالنتائج الديموغرافية والاقتصادية والسياسية المترتبة عن هذا الوباء ما كان لها أن تترك ابن خلدون "محايداً" وهو الذي سعى في مقدمته إلى التنظير لجبل بأكمله⁽¹⁵⁾. لقد تسبب الطاعون الأسود في نقاشات متباينة تباين اهتمامات أصحابها. فالفهاء اختلفوا بين قائل بالأسباب الطبيعية للعدوى، وقائل بأنه تعبیر عن إرادة الله، وفي المقابل اهتم الأطباء بالبحث عن العلاج المناسب للداء، وبالإجراءات الوقائية التي تحد من انتشاره⁽¹⁶⁾.

لقد حاول ابن خلدون اعتماداً على فلسفته في الاجتماع الإنساني أن يبحث عن أسباب هذا الداء "الذي تحيف الأمن، وذهب بأهل الجبل، وطوى كثيراً من محاسن العمران ومحاها"⁽¹⁷⁾، فلاحظ

أن "سببه في الغالب فساد الهواء لكثرة العمران وما يخالفه من العفن والرطوبة الفاسدة. وإذا فسد الهواء، وهو غذاء الروح الحيواني وملابسه دائما، فيسري الفساد إلى مزاجه. فإذا كان الفساد قويا وقع المرض في الرئة. وهذه هي الطواعين، وأمراضها مخصوصة بالرئة"⁽¹⁸⁾.

ويقترح للوقاية من هذا الداء، والذي يعتبره داء "حضاريا" بامتياز، ترك مساحات فارغة بين المساكن والمباني، "ليكون نموج الهواء يذهب بما يحصل في الهواء من الفساد والعفن بمخالطة الحيوانات، ويأتي بالهواء الصحيح"⁽¹⁹⁾. ويستدل على صحة تفسيره بالقول إن ارتفاع عدد الضحايا "يكون في المدن المفورة العمران أكثر من غيرها بكثير كمصر بالمشرق وفاس بالمغرب"⁽²⁰⁾. وهكذا، فإن "كثرة العمران ووفورها آخر الدولة"⁽²¹⁾ هو المسؤول في نهاية المطاف عن استئراء هذا الداء. فإذا كان ابن خلدون يعترف لحضارة الترف بعدد من الإيجابيات، فإن تسببها في هذه الأوبئة يعد أحد معاطبها الرئيسية.

2- تعريف الجائحة عند الفقهاء

لقد كانت الجوائح والكوارث الطبيعية من الآفات المألوفة خلال العصر الوسيط. ونظراً لما كان يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية، فإن الفقهاء حاولوا أن يصوغوا لها تعريفاً مدققاً ومضبوطاً، يساعد على حل تلك المشاكل من جهة ومنع، من جهة أخرى، استغلال الغموض المحيط بها للتهرب من الوفاء بعدد من الالتزامات الاجتماعية والمالية. وبالعودة إلى كتب الفقه والعقود والوثائق يتبين

أن الجوائح تختلف باختلاف مسبباتها من جهة، وتنوعية القطاعات التي تنزل بها من جهة ثانية. على أن ما تجب الإشارة إليه هو أن الجوائح لا تنهم ميداناً دون آخر، فهي نصيب القطاعات الإنتاجية الأساسية من فلاحه وحرف وتجارة. وفي الوقت ذاته، فإن الإنسان نفسه معرض لمثل هذه الجوائح، وهي التي اصطلح الناس، عادة، على تسميتها بالأوبئة والأمراض الخطيرة كالطواعن والسل والجذام.

وقبل الانتقال لتفصيل القول في الجوائح ذات المنشأ الطبيعي، لابد من تسجيل النقاشات التي أثارها الاضطرابات والفن الناشئة عن الحروب. ويبدو أن الحروب كانت لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية فاقت أحياناً مثلاتها الناجمة عن الجوائح والكوارث الطبيعية. وهكذا، فإن بعض الناس طالبوا بإدخال ما يترتب عنها في دائرة الجوائح تمهيداً للتحلل من بعض الالتزامات والتعاقدات المالية. نلمس العديد من هذه المحاولات من خلال الركام الهائل من التوازل المعروضة على الأئمة والفقهاء والمفتين⁽²²⁾.

وينبغي الاعتراف بأن الجيش كان من وراء عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ففي مجتمع ينبنى اقتصاده على الغزو يعد استعلاء الجيش من الأمور العادية جداً، غير أن هذا الاستعلاء يتضاعف أوقات اضطلال الدول بسبب قلة العطاء الذي درج الخلفاء والسلاطين على منحه لأجنادهم. ولتفادي تمرد الجيش كان خلفاء عهد الأئمة يرسلون عناصره لانتزاع رواتبهم.

وأسباب معاشهم من السكان العزل، أو من أفراد القبائل الخارجة عن نفوذ الدولة⁽²³⁾.

ومن جانب آخر، فإن ضعف السلطة لا يترتب عنه استعلاء الجند وطغيانه فحسب، بل ترتب عنه، أيضاً، بفعل انعدام الأمن، أعمال السرقة والنهب وقطع السبل، والتعدي على ممتلكات السكان من طرف أفراد عاديين⁽²⁴⁾، ينتهزون الفرصة للحصول على حاجياتهم من الغذاء والمال واللباس.

ومهما كان، فإن الفقهاء والمفتين اختلفوا اختلافاً بينا حول اعتبار الأضرار التي يلحقها الجيش والسراق بالممتلكات جوائح.

فأبو إسحاق الغرناطي⁽²⁵⁾ وابن فتوح⁽²⁶⁾ لا يدخلان أضرار الجيش واللصوص في عداد الجوائح إلا حينما تبلغ تلك الأضرار مقدار الثلث أو يزيد في الثمرة المجاحة. في حين يذهب أبو هارون⁽²⁷⁾ إلى نفي طابع الجائحة عما أفسده اللصوص، حين يدخل هذا الإفساد في باب "سوء الحرص" من طرف المالك. وفي المقابل يعتبر أن فساد الثمرة لعدم وجود مشتري لها إبان الفتنة جائحة⁽³⁵⁾.

ونحن لا نعلم كيف سمح أبو هارون لنفسه أن يدخل ما أفسده الجيش في باب "سوء الحرص". فهل بإمكان فلاح أو حتى عشرة فلاحين عزل أن يواجهوا سرية بأكملها وأن يمنعوا أفرادها من إلحاق أضرار ببحائرهم أو زرعهم علماً بأن عناصر الجيش يكونون دائماً حاملين لأسلحتهم؟

وقد لخص الفقيه أبو الوليد بن رشد الحفيد⁽²⁹⁾ اختلاف

الفقهاء حول هذه الإشكالية في قوله: "... وأما ما أصاب من صنع
 الآدميين، فبعض أصحاب مالك رأه جانحة، وبعض لم يره
 جانحة. والذين رأه جانحة انقسموا قسمين، فبعضهم رأى منه
 جانحة ما كان غالباً كالجبش، ولم يره ما كان بمغافصة⁽³⁰⁾ جانحة
 مثل السرقة. وبعضهم جعل كل ما يصبب الثمرة من جهة
 الآدميين جانحة بأي وجه كان".

وإذا كان الفقهاء يختلفون حول اعتبار ما يترتب عن الأفعال
 البشرية جوانحاً، فإنهم يتفقون على أن الأضرار المترتبة عن تقلبات
 الطبيعة تدخل في باب الجوانح. فالجانحة عند الفقهاء هي كل
 أمر لا يمكن دفعه ولا يقدر على الاحتراز منه كالريح والمطر والبرد
 والجليد والطير والدود والعفن والتشوية والنار⁽³¹⁾. وهكذا، فإن
 الجانحة هي في عرف الفقهاء "من أمر السماء لا من فعل الناس"⁽³²⁾.

والظاهر من خلال العديد من النوازل أن الجوانح كانت تسبب
 في مشاكل لا حصر لها بين الباعث والمشتريين كما يبدو، أيضاً، أن
 بعض الباعث كانوا يقومون بإخفاء عيوب بضائعهم، وعدم التصريح
 بها للمشتريين. وحين ينفطن هؤلاء الأخيرين يرفض البائعون رد
 الثمن المقبوض. من ذلك مثلاً: "أن رجلاً اشترى جنة من رجلين
 آخرين، وأظهر عقد الإبتيع وفيه أنهما قبضا بعض الثمن، وذكر
 المشتري أنهما قبضا منه باقي الثمن، وتمنعا الإشهاد له بذلك إذ بلغهما
 أنه يريد القيام عليهما بالعيب"⁽³³⁾.

ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للفلاحين الذين لا أرض لهم. فهم
 يقومون باكتراء الأرض من الملاكين الكبار إما بمقابل مادي،

أو مقابل جزء من الإنتاج بعد جمع المحصول. ويحدث أن تلحق الكوارث الطبيعية كالقحط أو الفيضان أو الجراد أضراراً بليغة بحاصيلهم، فلا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم للمالكين، مما يضطر هؤلاء للجوء إلى القضاء من أجل إنصافهم⁽³⁴⁾. وفي مثل هذه الحالات، فإن الفقه الإسلامي حدد مفهوم الأراضي الهجاجة، والتي لا يلزم مستغليها الكراء في تلك التي تصاب بالقحط أو مثيلاتها التي تغطيها المياه إلى حين فساد محاصيلها⁽³⁵⁾.

وفي الغالب، فإن الفقهاء والقضاة كانوا يطلبون من الفلاحين الهجاجة أراضهم تقديم دليل ملموس على ما يدعونه، ولم يكن الدليل سوى الإتيان بمجموعة من الشهود لتعزيز دعاويهم. وسبب كثرة هذا النوع من المشاكل، فقد ظهر إلى الوجود متخصصون في كتابة عقود الجوائح. وبإمكان الباحث العثور على ضالته من هذه العقود عند كل من ابن سلمون⁽³⁶⁾ والجزيري⁽³⁷⁾ والغرناطي⁽³⁸⁾. ويغلب على هذه العقود تشابه معلوماتها وصيغ كتابتها، إذ لا تختلف عن بعضها سوى في أسماء المتضررين، ونوع المنتج الهجاج، ونوعية الجائحة، وكذا أسماء الشهود. وفيما يلي نموذج من هذه العقود: "شهود هذا الكتاب يعرفون فلاناً بن فلان أنه سألهم الوقوف معه إلى شجرة التين، إن كانت واحدة، وحدائق الأعناب التي لفلان بموضع كذا، وحدودها كذا. فوقفوا معه إليها وعابنوا ثمرة الشجرة المذكورة، فذهب منها بتوالي الأمطار، واتصال الغيث الثلث أو النصف لا يشكون في ذلك. فشهدا بذلك كله حسب نصه من

عرفه وتحققه، وبحوز المكان المذكور بوقوفه إليه في تاريخ كذا»⁽³⁹⁾.
وبالمثل، فإن القطاعين التجاري والحرفي عانيا بدورهما من
الجوائح، أو من تأثير الأزمات الناتجة عنها. فقد سئل الفقيه ابن رشد
الجد⁽⁴⁰⁾ عن "حكر الفنادق إذا قل واردها لسكنائها، والأرحى إذا
قل الطعام للطحن هل يعتبر ذلك جانحة يحط بها الكراء أم لا".
كما سئل، أيضاً عن "الحوانيت المكنزاة إذا قلت التجارة لضعف
الناس، هل يعد ذلك جانحة يحط من كراتها"⁽⁴¹⁾. ويتفق الفقهاء على
عدم اعتبار النتائج السلبية المترتبة عن المجاعات والكوارث
الطبيعية جوائحاً؛ "فالكساد ليس بجائحة، وقلة الربح ليس بجائحة،
وغلاء السعر ليس بجائحة، وسوء حرص المبتاع غير جانحة"⁽⁴²⁾.

من خلال هذا التمييز الذي أقامه الفقهاء بين الجوائح التي تصيب
القطاع الفلاحي ومثيلاتها التي تصيب القطاعين الحرفي والتجاري،
يتبين أن التجار والحرفيين كانوا أكثر تضرراً من نتائج الكوارث
الطبيعية. ولربما يكون هذا التهميش الذي عانى منه القطاعان
المذكوران من بين العوامل المساهمة في عدم ارتقاء العاملين بهما إلى
مستوى لعب الأدوار المنوطة بهم من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

لعل ما يمكن استنتاجه من مواقف الفقهاء أنهم لم يرتقوا إلى
مستوى فهم ارتباط القطاعات الإنتاجية بعضها ببعض، وتداخلها من
الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن هذا التصور الذي ميز
هذه المواقف يمكن أن نجد تبريراً له في هيمنة القطاع الفلاحي على
بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى خلال المرحلة المدروسة. لذلك

لم يعمل الفقهاء سوى على إعادة إنتاج هذه الهيمنة على صعيد الخطاب الفقهي وفي الواقع، فإن تضرر القطاع الفلاحي كان يؤدي حتماً إلى تضرر القطاعين الرديفين ونعني بهما القطاع الحرفي والقطاع التجاري. فالمنتجات الفلاحية شكلت عصب المبادلات التجارية داخل القطر الواحد على الأقل. وما دام أن أغلب السكان خلال العصر الوسيط كانوا ينظنون بالبوادري، فإن أي عوز مادي يصيبهم يكون له تأثير على الأنشطة التجارية والحرفية داخل الحواضر.

3- متخيل المغاربة حول أسباب الكوارث

الطبيعية والأوبئة وبقية الظواهر المماثلة

نادراً ما يهتم المؤرخون التقليديون بقضية المتخيل، فهم يعتبرونها عادةً، تدخل ضمن اهتمامات دارسي الأدب والعقليات. غير أن الوضع تبدل في الوقت الراهن مع التطورات التي عرفتها العلوم الإنسانية وضمنها "علم" التاريخ، فالتداخل بين التخصصات أصبح سمة بارزة من سمات البحث العلمي المعاصر. فالمؤرخ المحدث لم يعد يهتم بالظواهر السياسية دون غيرها، بل إنه أصبح يتجه، في الوقت الراهن، إلى ظواهر أخرى لها أهميتها في تحديد مسار ومنعرجات التجربة التاريخية للأفراد والشعوب. فضلاً عن ذلك، فإن المؤرخ المعاصر، أصبح على وعي تام بأن الإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة التاريخية والعوامل الفاعلة فيها، يفرض عليه التسلح بمنهج أخرى غير المنهج التاريخي. وهكذا، أصبح المؤرخ يستعين

بمفاهيم الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا والدين واللسانيات
والسيميائيات والإحصاء وغيرها من العلوم الرديفة أو المساعدة
كما اصطلح على تسميتها.

لعل البحث في متخيل مغاربة العصر الوسيط حول أسباب
الكوارث الطبيعية والأوبئة، سيساعد الباحث، ولاشك، على
الإلمام بالمستوى المعرفي والعلمي للخاصة (المثقفون) من جهة
ونظيره عند العامة من جهة ثانية. كما سيساهم، أيضا، في الكشف
عن أكثر الأوبئة والكوارث انتشاراً. ذلك أن الاهتمام الواسع
بمرض معين أو كارثة ما لا ينصل عن عودتهما المتكررة، وخطورة
النتائج المترتبة عنهما.

فباستثناء قلة من العلماء الذين حاولوا البحث عن تفسير
"علمية" للكوارث الطبيعية والأوبئة التي هددت سكان المغرب
الوسيط، نجد معظم المؤلفين ينساقون وراء التفسيرات الخرافية
أحيانا، و"الغيبية" أحيانا أخرى. ويأتي العلامة ابن خلدون على
رأس الذين حاولوا أن يجدوا تفسيراً منطقياً لارتفاع أعداد الموتى
وكثرة المجاعات في الفترات المتأخرة من حياة الدول. فالمجاعات
ترجع - في نظره - إلى "عدم اهتمام الناس بالفلاح بسبب كثرة
العدوان على المحاصيل، أو ارتفاع مقادير الجماية، بسبب حاجة
السلطان إلى الأموال"⁽⁴³⁾. أما ارتفاع عدد الأموات، فيعود إلى
كثرة المجاعات، أو كثرة الاضطرابات والفن، أو حدوث الأوبئة
بسبب فساد الهواء⁽⁴⁴⁾.

ينبغي الاعتراف بأن ابن خلدون قد وضع الأصبع على الأسباب الرئيسية المؤدية إلى كوارث المجاعات مع ما ينتج عنها من رفيات وأموات. فالدولة الوسيطة كانت دولة عسكرية بامتياز، حيث أولت جلا اهتمامها لقضايا "الجهاد" داخليا وخارجيا. وإذا علمنا مدى شاعة الجبال الذي كان على دولة كدولة الموحدين أن ترافقه وتدافع عنه ضد المنافسين والمحصرين، أدركنا، ولاشك، أهمية القوة العسكرية الواجب توفرها. ولا يخفى أن مثل هذه القوة تحتاج إلى مصاريف ونكاليف باهظة لتوفير رواتبها ومطعمها ومشروبها، فضلا عن أسلحتها والهبات والأعطيات التي كانت توزع عليها وهي في طريقها إلى ساحة المعركة.

وإذا كانت الأمور تسير على مايرام خلال فترات حكم الخلفاء والسلاطين الأقوياء، فإن الفترات المتأخرة من حياة الدول والتي تتميز في الغالب بظهور عصبية منافسة مطالبة بالحكم، تشهد انقلاب موازين القوى، حيث توجه جميع الإمكانيات الاقتصادية لخدمة الأهداف العسكرية، الشيء الذي يؤثر سلبا على القطاعات الإنتاجية. ويسبب اضطراب حبل الأمن والشطط الجبائي المميز لسياسة الدولة خلال هذه الفترة، فإن الفلاحين يهجرون أراضيهم ويتركونها للبواريان هذا العزوف عن إنتاج الغذاء هو الذي يكون سببا في المجاعات المؤدية إلى كثرة الأموات. وهكذا، فإن ابن خلدون حاول -على عكس عدد كبير من الفقهاء والمؤرخين- أن يبحث عن السر الكامن وراء الكوارث والمجاعات داخل أسلوب

الإنتاج السائد خلال العصر الوسيط، وهو أسلوب يمكن نعتنه بـ "أسلوب الإنتاج الحربي".

ورغم ما عرف عن ابن زهر من نضج في الطب والكشف عن ماهية الأمراض، فإنه مع ذلك بضطر حين لا يتوصل إلى الكشف عن كنه بعض الأمراض والأوبئة إلى الاستتجاد بالفتكر "الغيبى". من ذلك مثلاً تصريحه "بأنه قد يكون [هناك] وباء من غير سبب معلوم عندنا، قال من غضب الله -عز وجل-، وهذا إذا وقع ليس للطبيب فيه مجال"⁽⁴⁵⁾. فابن زهر هنا -على عكس ابن خلدون- يدافع عن عجز الطب وقصوره عن فهم مسببات بعض الأمراض بإرجاعها إلى غضب الله.

وعلى نفس النهج سار ابن البناء العددي المراكشي، فهو لم يسلم بدوره من السقوط في آفة التبسيط واللجوء إلى التفكير الخرافي. يتبين ذلك بوضوح حينما يقوم بالربط بين بعض الأوبئة وبين ظواهر فللكية قد تحدث خلال أشهر معينة من السنة. ففي تعليقه للكوارث التي قد تحدث خلال شهر يناير يقول⁽⁴⁶⁾: "وإن كسفت الشمس أو القمر في هذا الشهر يكون جوع ببلاد المغرب، ويقل المطر، ويكثر الثلج والجليد، وتموت الوحوش ويأتي الجراد". ونفس التفسير يلجأ إليه عندما يجعل الزلزلة التي تحدث في شهر فبراير دليلاً على خصوبة العام⁽⁴⁷⁾.

أما ابن هبلور الفاسي⁽⁴⁸⁾ فهو يجمع في "مقالته حول الأمراض الوبائية" بين التفسيرين العلمي والخرافي فهو في البداية يربط، وبحس علمي بارز، بين الهواء وفساد نظام التغذية وبين حلول

الأوبئة. ويستشهد في هذا الصدد برأي الأطباء الذين "يزعمون أن
تغيير الهواء يكون من تغيير الفصول. ويكون سبب فساد أيضا
الأبخرة المتعفنة الصاعدة من الأرض. وذلك أن ترتفع أبخرة فاسدة
متعفنة من السباح والأوخام التربة الرائدة في الهواء، وأقدار
الناس وفضلاتهم، وجيف القتلى والدواب... فيتغير الهواء عنها
ويتعفن، ويحدث عنه الوباء". ولم ينس الربط بين الغلاء والشدة
الناجمين عن الحروب وبين ظهور الأوبئة. ويستدل على التلازم بين
العلتين بقول شيخه: "إذا ظهرت الحوارج [الثوار]، واشتدت الفتنة،
فحقق ظهور الغلاء لأنه لازم لها وناشئ عنها. وإذا كان الغلاء
واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء. وهو علم صحيح وقانون مطرد،
لا يحتاج فيه إلى تعديل ولا نظر في النجوم"⁽⁴⁹⁾.

غير أن التفكير الخرافي بظل، مع ذلك، ملازما لابن هبذور،
ذلك أنه سرعان ما يجعل فساد الهواء وتغيره مرتبطين بحركة
الأجرام والكواكب. ذلك أن "فساد الهوى وتعفنه يحدث بسبب
مطارح أشعة الكواكب المفسدة للمزاج المسؤولة على القرانات
وتحاوريل السنين"⁽⁵⁰⁾. ويبدو بجلاء تعايش التفكير العلمي والخرافي
في عقلية "المثقف" المغربي الوسيط في الطريقة التي يقترحها ابن
هبذور لعلاج وباء الطاعون، فعلاجه يتم "بطريقتين: الطريقة الأولى
طريقة أسرار الحروف والتوجه إلى الله تعالى بالدعاء المأثور،
والطريقة الثانية [هي] الطبية"⁽⁵¹⁾.

وهكذا، فإن عجز الإنسان المغربي خلال العصر الوسيط عن
فهم بعض الظواهر الطبيعية، جعله يبحث عن مسبباتها في عالم

ما وراء الطبيعة أحيانا، أو يربطها بفساد النظام الاجتماعي أحيانا أخرى. فالجذب والقحط من منظور يمنح من معين الدين ليسا سوى عقاب من الله للإنسان على انحرافه وتماديهِ في المعصية، وإعراضه عن شكر نعم الله⁽⁵²⁾. كما أن النار التي تنبعت من فوهة برهان ما ليست سوى إنذار للناس بقرب نهاية العالم. فما عليهم إن هم أرادوا الخلاص وتلافي نهاية مأساوية إلا أن يتوبوا إلى الله، وأن يقلعوا عن ارتكاب المعاصي⁽⁵³⁾.

والراجح أن السلطة الموحدية نفسها كانت تستغل حلول الأوبئة والكوارث الطبيعية لتعمير أفكارها الداعية للخضوع إلى منطقتها وترسيخ فكرة علاقة تلك الأوبئة والكوارث بالخروج عن تعاليم الدين، ومن اللافت للانتباه أن الدولة غالبا ما تلجأ إلى تبني هذا التفسير في اللحظات العصبية من حياتها، أي عندما تكثر الفتن، ويظهر الثوار والمنتهزون. نجد مصداقا لهذه الفكرة في الرسالة التي وجهها الخليفة الموحد يوسف المستنصر عام 617هـ/1220م إلى كافة سكان الإمبراطورية لحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁽⁵⁴⁾.

ولا يخفى أن فترة حكم هذا الخليفة شهدت اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية بسبب هزيمة الجيوش المغربية عام 609هـ/1213م في معركة العقاب ضد نصارى الأندلس. وهكذا، فإن والده محمد الناصر بن المنصور (595هـ-610) ترك له عرشاً ملغوماً، ومما زاد من متاعب الخليفة الجديدة تزامن فترة ولايته

مع توالي سنوات الجذب التي بلغت ذروتها في مجاعة عام 617هـ/1220م، وهي المجاعة "التي شكاهها الظاعن والمقبر" حسب تعبير ابن عذاري المرأكشي⁽⁵⁵⁾.

ولم تكن السلطة هي المستفيدة الوحيدة على صعيد الفكر والخطاب من فسادة المجال على الفئات المستضعفة، بل إن كوارث الجذب والقحط، بما ينتج عنها، عادة، من أوبئة وأمراض، أضفت شرعية اجتماعية وسياسية ودينية على تيار اجتماعي، كان لا يزال يبحث له عن موطن قديم داخل الخريطة السياسية والدينية، ونعني به تيار الأولياء والصلحاء. إذ لم يكتف هؤلاء بالتدخل لمناصرة الشرائح الاجتماعية المتدنية من الناحية السياسية، بل تعدوا ذلك إلى البروز على الواجهة الاقتصادية. ذلك أن "نشطاء" هذا التيار اعتبروا الواجهة الاقتصادية منبراً أبرزوا من خلاله حضورهم الدائم إلى جانب المستضعفين، هادقين من وراء ذلك إلى إظهار فشل السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما حاولوا عن طريق المساعدات التي كانوا يقدمونها للمحتاجين إلى الحلول محل الدولة، تمهيداً للمطالبة بإرساء "دولة الولي" عوض "دولة الأمير".

فبالقاء نظرة على كرامات عدد منهم، يتبين أن كرامات الاستسقاء، وأطعام الطعام، أو تكثيره تعدد تقاسم مشتركاً بينه⁽⁵⁶⁾. فقد غداً معروفاً أن ما يدفع الناس البسطاء، عادة، إلى اللجوء لطلب العون من الأولياء هو البحث عن الحلول لأزماتهم الشخصية أو

الاجتماعية، أو الشعور بالظلم نتيجة للاستبداد السياسي، أو البحث عن علاجات مفترضة للأوبئة والأمراض المستعصية. وثمة أيضاً، ملاحظة أساسية لا بد من إبدائها، وهي أن الولي اعتبر داخل المجالات الجافة وشبه الجافة وحده القادر على تقديم الحلول للانتكاسات الطبيعية، حتى وإن كانت هذه الحلول مجرد حلول تطمينية ليس إلا.

ويظهر أن وطأة الجفاف وما يترتب عنه من مجاعات وأوبئة كانت كبيرة في الأراضي البورية، أو ذات المياه الجوفية الغائرة مثل دكالة وعبدة وحاحة وبعض جهات الحوز. ففي هذه الجهات يعتمد السكان على النطاف لحزن ما تجود به السماء من مياه أثناء السنوات المطيرة⁽⁵⁷⁾. لذلك تخصص أولياء هذه المناطق التي تعاني عوزاً مائياً في الاستسقاء⁽⁵⁸⁾.

ومن الملاحظ أن تدخل الولي لإتزال المطر، ينشأ أثناء حياته، وأيضاً، بعد مماته. فقد ترامنت وفاة الولي عبد الله بن محمد بن عبيد الله الحجري مع قحط شديد نزل بأهل سبتة عام 591هـ/1194م، فلما وضعت جنازته على شفير قبره توسلوا به إلى الله تعالى في إغاثتهم وندار كهم بالسقيا، فسقوا من تلك الليلة مطراً وإبلاً. وما اختلف الناس إلى قبره مدة الأسبوع إلا في الوحل⁽⁵⁹⁾.

وفي مقابل هذا الحضور المكثف لكرامة الاستسقاء بالمناطق التي تعاني من الخصاص المائي، لانعثر في كتب المناقب إلا عن حالات نادرة لأولياء مقبمين بالمناطق المطيرة احتصوا بهذه الكرامة⁽⁶⁰⁾.

من خلال ما سبق يتبين بوضوح أن تأثير الجوانح على مغارية العصر الوسيط كان كبيراً. ففي مجتمع يعتمد بشكل أساسي على عائدات الفلاحة كان ضرورياً أن يحتل الماء حيزاً كبيراً ضمن الانشغالات اليومية للسكان. ذلك أن أي نقص أو زيادة فيه كان يؤدي إلى كارثة حقيقية. إن عدم نمو وسائل الإنتاج بما فيه الكفاية؛ وبالشكل الذي يتيح مواجهة غضب الطبيعة أو شحها هو الذي جعل الجوانح تحتل مكانة مركزية في مخيال الإنسان المغربي الوسيط.

- 1- ابن خلدون (عبد الرحمان): "المقدمة" مراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت 1981، ص 49-52.
- 2- نفسه، ص 82-87.
- 3- نفسه ص 82.
- 4- نفس المصدر والصفحة.
- 5- نفس المصدر والصفحة.
- 6- نفس المصدر والصفحة.
- 7- نفسه، ص 83.
- 8- نفس المصدر والصفحة.
- 9- نفسه، ص 83-84.
- 10- نفسه، ص 84.
- 11- نفسه، ص 84.
- 12- يقول ابن سينا في أرسوزته: "بالنسخ حر غير الأجساد حتى كسا جلودها سوادا".
- 13- نفسه، ص 84.
- 14- نفس المصدر والصفحة.
- 15- نفسه ص 33.
- 16- أو لميل (علي): "الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون" معهد الإنماء العربي، بيروت، دون تاريخ، ص 88-89.
- 17- المقدمة، ص 33.
- 18- نفسه ص 302.
- 19- نفس المصدر والصفحة.
- 20- نفس المصدر والصفحة.
- 21- نفس المصدر والصفحة.
- 22- للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:
 - ابن رشد (محمدا)، "فتاوى ابن رشد" تظهير وتحقيق وجمع وتعليق الدكتور المختار بن الطاهر الغليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ج 3، ص 164.
 - ابن سلمون (أبو القاسم الكنتاني): "العقد المنظر للحكام، فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام" مخطوط، الحزينة العامة، الرباط، رفر و 3199، ص 146.
 - ابن فروع (أبو محمد بن عبد الرحمان): "الوثائق" مخطوط الحزينة العامة، الرباط رفر و 468، ص 237.

- ابن رشد المحنيد أبو الوليد محمد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" مراجعة الشيخ محمد تآكر، ط 1، القاهرة، دون تاريخ، ج 2، ص 154.
- الغرناطي (أبو إسحاق)، "الوثائق المختصرة" مخطوطة الخزنة العامة الرباط، رقم د 1418 ضمن مجموعاً ص 33.
- ابن حزي أبو القاسم أحمد، "قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الشروع التمهية، مخطوط الخزنة العامة الرباط، رقم 1151، ورقة 181.
- 23- ستعود إلى هذه النقطة بنوع من التفصيل في الصفحات اللاحقة.
- 24- بداية المجتهد، ص 154، الوثائق المختصرة، ص 33.
- 25- الوثائق المختصرة، ص 33.
- 26- الشاطبي أبو هارون بن أحمد، "طرق أبي هارون" مخطوط الخزنة العامة الرباط، رقم د 1700، ص 43.
- 27- نفسه، ص 44.
- 28- بداية المجتهد، ج 2، ص 154.
- 29- تعني المغاظة الهجوم المباغت أو الأخذ على حين غرة.
- 30- الوثائق المختصرة، ص 33.
- 31- الوثائق، ص 277.
- 32- ابن زكون أبو الحسن، "اعتماد الحكام في مسائل الأحكام" مخطوط الخزنة العامة، الرباط، رقم ف 413، ص 470.
- 33- فتاوى ابن رشد، ج 3، ص 1284، وكذلك الأزدي أبو الوليد هشام بن عبد الله، "المفتيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام" مخطوط الخزنة العامة الرباط، رقم د 877، ورقة 96. وأيضاً الوثننسي أبو العباس أحمد، "مختصر أحكام البرزلي" مخطوط، الخزنة العامة، الرباط، رقم د 2198، ص 165.
- 34- الوثائق المختصرة، ص 33.
- 35- العتد المنظر، ص 169.
- 36- ابن الحاج أبو عبد الله محمد، "المقتصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود" مخطوط الخزنة العامة الرباط، رقم د 592، أض. مر، ورقة 123.
- 37- الوثائق المختصرة، ص 33.
- 38- المقتصد المحمود، ورقة 123.
- 39- فتاوى ابن رشد، ج 3، ص 1282.
- 40- نس المصدر والجزء، ص 1283.
- 41- الوثننسي أبو العباس أحمد، "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا

- والأندلس والمغرب "نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط 1981، ج 7، ص 451-452، وكذلك، طرر أبي هارون، ص 43.
- 42- المنقمة، ص 302.
- 43- نفس المصدر والصفحة.
- 44- ابن زهير أبو مروان عبد الملك، "كتاب الأغذية" بتدبير وترجمة وتحقيق أكسيبراثيون غارسيا سانشيز، مدريد 1992، ص 146.
- 45- ابن البناء (أبو العباس أحمد العدوي المراكشي)، "رسالة في الأنواء" اعنتى بنشرها وتصحيحها الدكتور هـ-ب-ج-ر، باريس 1948، ص 3.
- 46- نفسه، ص 4.
- 47- ابن هيدر أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد، "مقالة في الأمراض الوبائية" مخطوط، الخزانة الحسنية، رقم 9605، ص 1.
- 48- نفسه، ص 2.
- 49- نفس المصدر والصفحة.
- 50- نفس المصدر والصفحة.
- 51- البلوي (أبو التامر أحمد)، "العطاء الجزيل في كشف غطاء الترسيل" مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، رقم 6148، ص 128.
- 52- مجهول، "الأخيرة السنية" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1972، ص 81.
- 53- ابن عذاري (أبو عبد الله محمد المراكشي)، "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" التمر الموحد، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بيروت 1985، ص 267-268.
- 54- نفسه، ص 266.
- Ferhat (H) et Triki (H): "Hagiographie et religion au Maroc médiéval"; Hesperis-55
Tamuda, VOL XX, 1986, p.42
- 56- منتاح (محمد)، "التيار الصوفي والمجتمع في الأندلس والمغرب أثناء القرن الثامن الهجري" أطروحة دكتوراة السوربة، مرفوعة بخزانة المتبع، الرباط، ج 1، ص 88.
- 57- البرودي (أبو العباس بن محمد بن سالم)، "التعريف بسيد أبي يعزى" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 591، ورق 23-38.
- 58- الزعارجي (أبو العباس بن إبراهيم)، "الإعلام بمن حل بمراكش وأغمت من الأعلام" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ج 8، ص 196-197.
- 59- نفس المصدر والصفحة.

المبحث الثاني

الجوائح الطبيعية



عديدة هي الجوائح الطبيعية التي ضربت مغرب العصر
الوسيط مجالا وسكانا. وتحتل كوارث الجفاف، مع ما ترتب
عنها من مجاعات وخسائر بشرية الصدارة في اهتمامات
الفقهاء، ومؤلفي المناقب على الخصوص. فاهتمام الفقهاء والأئمة
بالجوائح جاء نتيجة للركام الهائل من الأسئلة الموجهة إليهم من
طرف العامة. فمن المعلوم أن الجوائح تنتج عنها مشاكل اقتصادية
 واجتماعية كمشكل الإرث، ومشاكل الشركات سواء في الفلاحة
أو في التجارة أو في الحرف، فضلا عن مشاكل الطلاق والهجرة.
وإذا أضفنا إلى مجموع هذه المشاكل قربانها المترتبة عن سيادة
أحد الأمراض المعدية كالطاعون، سنعلم ولاشك أهمية حضور
المفتي أو الفقيه لتقدير الحلول الشرعية الكفيلة بتجاوز المشاكل
المعاني منها.

وفي المقابل، فإن اهتمام مصنفي كتب المناقب بالظاهرة نفسها،
يعود إلى أن كثيراً من الأولياء الذين ترجموا لهم، عرفوا بكرامات
 ذات علاقة بالاستسقاء أو إطعام الطعام أو تكثيره، أو عرفوا،
كذلك، بإبراء العلل المستعصية كالجذام والبرص وغيرها من
الأمراض التي كانت هاجساً مؤرقاً للإنسان المغربي الوسيط. بل إن

بعض المترجم لهم كانت "بركتهم" و"كرامتهم" تفعل فعلها حتى بعد مماتهم! حجتنا أن الولي عبد الله بن محمد بن سعيد الحجري، المتوفى عام 591هـ/1194م، "لما وضعت جنازته توسل به أهل سبته في فحط حل بهم، فسقوا ليلتهم"⁽¹⁾.

وإذا تركنا جانباً الفقهاء ومؤلفي كتب المناقب لنبحث فيما تقدمه لنا كتب الحوليات التاريخية من مادة حول الجوائح الطبيعية، فإننا سنصاب بغير قليل من الخيبة. ذلك أن اهتمام المؤرخين بالجوائح يأتي عرضاً في سياق حديثهم عن المصاعب التي واجهت الحكام كما أنهم لم يهتموا سوى بتدوين الجوائح الكبرى التي هزت المجتمعات التي أرخوا لها، بينما أغفلوا مثلانها المحلية أو "الإقليمية"، من هنا فإن القيام بعرض كرونولوجي للجوائح الطبيعية التي ضربت مغرب الموحدين يعد من الأمور "المستحيلة" في الوقت الراهن على الأقل. فما ورد من معلومات حول هذه الكوارث بين ثنايا المصادر التاريخية لا يزيد في أغلبه عن إشارات متفرقة لا تسمح بعملية تتبع دياكروني، بل المغامرة باستخلاص النسق المتحكم في صيرورتها وتعاقبها.

على أن ما يزيد أمر تتبع كوارث الجفاف والمجاعات، صعوبة إقدام بعض المؤلفين على إيراد العديد منها غفلة من التواريخ. وتكثر هذه الظاهرة خاصة في كتب المناقب والكرامات، حيث يلجأ مصنفو هذا النوع إبان حديثهم عن ولي من الأرباب المترجم لهم إلى الإشارة إلى مجاعة أو كارثة جفاف وقع في عصره دون تحديد لسنة بعينها. وهكذا أصبح مألوفاً أن تصادف تعابير من نوع: "أصابنا جذب شديد، فاحتجنا إلى استخراج أصول النباتات التي نأكلها في

أعوام المجاعة⁽²⁾. أو "إن الناس كانوا محتاجين للمطر"⁽³⁾ أو أيضاً: "...
وقد اشتد الزمان بأهله"⁽⁴⁾.

وتتضاف إلى هذه الصبغ صبغ أخرى من نوع: "جاء رجل إلى
أبي علي في عام مجاعة"⁽⁵⁾. أو "وحكي عنه أنه زرع فداناً بيباب
الجيسة، وحصدته ودرسه، وكان العام شديداً"⁽⁶⁾. وهكذا، فإن
عدم موقعة كوارث الجفاف والمجاعات داخل زمان محدد،
والإكتفاء بموقعتها داخل مسار حياة الولي قد يدفع إلى الشك في
صحتها، خاصة وأن العديد من رواة كرامات الأولياء يعتبرون من
أقربانهم أو مرديهم⁽⁷⁾.

وإذا أضفنا إلى كل ذلك أن الهدف الرئيسي الذي سعى
بعض الرواة والمترجمين إلى تحقيقه وراء سرد هذه المجاعات
وكوارث الجذب هو إبراز كرامات الأولياء وتدخلهم لحل هذه
المعضلات. لذلك لا نستبعد أن يكون بعض هذه الكوارث
والمجاعات الغفلة من التاريخ وهمياً ومختلفاً من طرف أولئك
الرواة والمترجمين. ومهما كان فإن مثل هذه المجاعات لا تساعد
الباحث على وضع تسلسل كرونولوجي يفيد في الخروج ببعض
الخلاصات المساعدة على رسم خريطة للمناطق الأكثر تضرراً
ومثيلاتها الأقل تضرراً.

I- الجفاف والمجاعات

لقد قمنا بمحاولة متواضعة، استهدفتنا من خلالها جمع أكبر
عدد من المجاعات التي نزلت بمغرب القرنين السادس والسابع
للهجرة، وقسمناها إلى مجاعات عامة وأخرى محلية.

كما حاولنا، أيضا، جمع الجماعات غير محددة التواريخ التي
 أمكن العثور عليها داخل بعض المظان التاريخية التي
 استقينا منها معلوماتنا. وقبل قراءة هذه الجماعات، واستخلاص
 بعض النتائج التي نوحى بها، نرى من الضروري، أولا، إيراد
 الجدولين المعبرين عن النوعين معا:
 أ- جدول الجماعات محددة التاريخ:

الجزء والصفحة	المصدر	مجماعات معينة	مجماعات عامة	سنة الجماعة	
				من	إلى
16	البيان المغرب	مراكش		574	1
183	التشويق		X	575	2
264	التشويق	فاس		571	3
ج 204/14	الإعلام	فاس		571	4
298	التشويق		X	591	5
ج 291/7	الإعلام		X	591	6
288	كتاب في تراجم الأولياء (مخ)	فاس		596	7
259	البيان المغرب		X	607	8
267	البيان المغرب		X	614	9
266	البيان المغرب		X	616	10
54	الذخيرة السنية		X	617	11
267	البيان المغرب		X	617	12
ج 262/2	الاستقصا		X	617	13
41	روض القرطاس		X	619 إلى 637	14
ق 34/1	جذوة الإقتباس		X	619 إلى 637	15
ج 264/2	الاستقصا		X	624	16
ج 264/2	الاستقصا		X	630	17
325	البيان المغرب	مراكش		632	18
399	البيان المغرب		X	634	19
61	المقصد الشريف	الريف		635 إلى 638	20
351	البيان المغرب	سيطة		637	21
267	البيان المغرب		X	651	22

ب- جدول المجموعات غير محددة التاريخ

المصدر الواردة بها	الجزء والسفحة
1 التشوف	246 / 245
2 المناهج الواضح	ج 2 / 304 / 305
3 مناقب ابي يغمري (مخ)	23
4 الذيل والتكملة	ص 8 ق 175/1
5 الإعلام	ج 9 / 86
6 التشوف	307
7 التشوف	333
8 الإعلام	ج 10 / 203 - 204
9 النجم الثاقب (مخ)	229
10 المؤنس في اخبار اضرقية	121
11 البيان المغرب	345
12 الإعلام	ج 1 / 271

ماهي الخلاصات التي يمكن الخروج بها من خلال قراءة الجدولين؟

إن الجدول الأول يوحى بالملاحظات والخلاصات التالية:

1- إن رصدنا لكوارث الجفاف والمجموعات التي ضربت مغرب القرنين السادس والسابع للهجرة، اتخذ من خروج عبد المؤمن بن علي في "حركة" الطويلة الأعوام عام 534هـ نقطة انطلاق وبدأية. فمن المعلوم أن هذه الحركة هي التي انتهت بسقوط دولة المرابطين عام 541هـ/1146م؛

2- إن عدد المجموعات العامة يضاعف عدد المجموعات المحلية؛

3- يعتبر كتاب "البيان المغرب" لابن عذاري المرأكشي من بين مصادر التاريخ العام التي أولت إهتماما مركزيا لقضية المجموعات

سواء منها المحلية أو العامة. وبذلك، فإن هذا الكتاب يعتبر مصدراً لا غنى عنه للباحثين في قضايا الجوائح بشكل خاص وقضايا المناخ بشكل عام.

4- لم نشر المصادر المعتمد عليها إلى أية مجاعة في عهد عبد المؤمن بن علي، والذي امتد من عام 541هـ/1146م إلى 558هـ/1162م. فهل يعني ذلك أن المغرب لم يعرف في عهده أية مجاعة، أم أن المؤرخين اهتموا بتدوين منجزاته العمرانية والإدارية، فضلاً عن حروبه المتعددة من أجل توحيد بلدان المغرب الإسلامي، وتغاضوا عن ذكر المجاعات وسنوات الجذب اعتقاداً منهم بأنها ستسبب إلى شخصه؟

5 - بخصوص عهد يوسف ويعقوب المنصور والناصر بن المنصور، لم نشر المصادر سوى إلى مجاعة واحدة في عهد يوسف وأخرى في عهد يعقوب، بينما سجلت مجاعتين على عهد الناصر. فهل يكون الرخاء الذي شهدته فترة حكم الخلفاء المذكورين قد تزامن مع تحسن في الظروف المناخية؟

6 - بعد عهد الناصر الذي انتهى بهزيمة العقاب المشهورة، تكاثرت كوارث الجفاف والمجاعات حتى لا يكاد الفرق، أحياناً، بين مجاعة وأخرى يتعدى السنة الواحدة. ففي ظرف 37 سنة من 614هـ إلى 651هـ، شهد المغرب عشر مجاعات ثلاث منها فقط محلية. وهكذا، فإن عدد السنوات مقسوماً على عدد المجاعات يدفع إلى القول إن مغرب القرن السابع الهجري، شهد مجاعة كل ثلاث

سنوات. فهل يمكن تصديق هذه الخلاصة؟ وهل يمكن أن يعرف المناخ تغيراً مفاجئاً ندوم نتائجها السلبية مدة سبع وثلاثين سنة؟

7- لقد أشار كل من ابن أبي زرع وابن القاضي إلى مجاعة

استمرت من عام 619هـ إلى 637هـ أي مدة سبع عشرة سنة. فهل يمكن أن يكون ابن أبي زرع قد بالغ وهو المعروف بمبالغاته كلما نعلق الأمر بتشويه سمعة الموحدين؟ كما أن صاحب الجذوة قد أخذ عنه الخبر دون تدقيقه وتمحيصه.

8- باعتبار أن كوارث الجفاف وما ترتب عنها من مجاعات قد

سجلت رقماً قياسياً في القرن السابع الهجري. فهل يمكن اعتبار هذا القرن قرن الهبوط في المنحنى الديموغرافي، والذي سينتكرس في منتصف القرن التالي مع حلول وباء الطاعون الأسود بالمنطقة؟

9- لقد همت المجمعات المحلية التي وردت بالمتون المعتمد عليها

الحواضر الكبرى مثل فاس ومراكش وسبتة، بينما لم ترد سوى إشارة واحدة إلى إقليم الريف، مما يوحي بأن المؤلفين اهتموا أساساً بمشاكل الحواضر، في حين لم يهتموا إلا نادراً بما يحدث في البوادي.

10- إن توقفنا عند سنة 651هـ/1253م ليس اعتباطياً أو

حتى اختيارياً، بل فرضته المادة التاريخية نفسها. إذ لم نعثر في المصادر التي اعتمدنا عليها على أية مجاعة بعد السنة المذكورة. فهل يعني ذلك أن الوضع المناخي قد تحسن، أم أن الصراع العسكري بين الخلفين عمر المرتضى وأبي ديوس، وما نتج عنه من

اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية أنسى المؤرخين وكتاب
الحوليات أمر الاهتمام بالأحوال المناخية؟

أما الجدول الذي أثبتنا عليه المجمعات غير محددة التواريخ، فإنه
يوجي بملاحظة أساسية تتعلق بنوعية المصادر التي اهتمت أكثر
من غيرها بإيراد هذه المجمعات. فبالنظر إلى الجدول، يتبين أن كتب
المناقب والتراجم تأتي على رأس المتنون التي يجد فيها الباحث
ضالته فيما يتعلق بكوارث الجفاف والمجمعات الغفلة من التاريخ.
ولعل سر هذا الاهتمام سينجلي حينما نعلم أن الصنفين معاً
يهتمان بالسيرة الذاتية لعموم الشخصيات التي ساهمت في صنع
أحداث عصرها.

وما دام أن المجمعات كانت تعتبر من الكوارث الكبرى خلال
العصر الوسيط، فإن تأثر تلك الشخصيات بها أو تدخلها لحلها حالة
الأولياء مثلاً كان يفرض على المترجم الإشارة إلى ذلك التأثر
أوذاك التدخل، وفي مثل هذه الحالات، فإن التاريخ لم يكن مهماً،
لأن المجمعات تعتبر في ذهن مصنفى النوعين المذكورين حالات
عارضة. ولا يخفى أيضاً، أن بعض الأولياء اشتهر بكرامة الاستسقاء
واطعام الطعام، وهو لهذا السبب بالذات قادر على التقليل من
الأثار الوخيمة لكل مجاعة تحدث إبان حياته داخل المجالات التي
يتحرك فيها، فما الفائدة، والحالة هذه، من الإشارة إلى تاريخ معين؟

ولابد أيضاً من الإشارة إلى سبب آخر وهو أن كثيراً من كتاب
التراجم والكرامات لم يجابوا الشخصيات التي كتبوا سيرها

الذاتية. فالمعلومات التي دونوها حولهما، إنما استقرها من رواة لم تحفظ ذكرتهم ببعض الأحداث وضمنها تواريخ الجماعات والكوارث الطبيعية.

وخلاصة القول، إن كوارث الجفاف والجماعات تكاثرت بالمغرب الموحد بعد هزيمة "العقاب"، وهو أمر يدعو إلى المزيد من النمنع والتفكير، ونعتقد أنه بالنسبة للجماعات بصفة خاصة، فإن مؤلفي العصر الوسيط ربما وقعوا في خطأ الخلط بين ذات المنشأ الطبيعي وبين مثلاتها الناجمة عن الحروب والفتن السياسية.

2- الطواعين

اعتبرت الأوبئة والأمراض المستعصية من بين الجوائح التي هددت الإنسان المغربي الوسيط، كما كان لها تأثير واضح على البنية الديموغرافية، وبالتالي على القاعدة الإنتاجية والمستوى المعيشي للسكان. ومما زاد من نتائجها السلبية عدم تطور الطب بالشكل الذي يتيح محاربة هذه الأوبئة، أو على الأقل التقليل من حدتها.

وقد سبق أن استعرضنا حين دراستنا لتخيل المغاربة حول الجوائح الطبيعية موقف مختلف الشرائح الاجتماعية من عامة وفقهاء وأطباء وأولياء منها. وأما عجز "النخبة" عن فهم الأسباب التي تنتج عنها مثل هذه الأوبئة، اضطرت إلى إرجاعها إلى غضب الله⁽⁸⁾. أو إلى "استيلاء طبيعة زحل الأولى السوداوية التي تظهر على سطح البدن"⁽⁹⁾.

ومهما كان فإن "الطاعون الوبائي" ⁽¹⁰⁾، أو "المرض الوابل" ⁽¹¹⁾ كما كان يسمى أيضا، خلق نوعا من الهلع الجماعي في أوساط السكان، يظهر ذلك بوضوح في الأدبيات الفقهية للمرحلة. فقد سئل أبو العباس أحمد بن القباب ⁽¹²⁾ "عن حكر الناس زمن الوباء إذا كثر الموت هل أحكامهم كحكمهم على غيره". ويبدو أن الخسائر الديموغرافية المترتبة عن وباء الطاعون قد دفعت ببعض الكتاب إلى وضع تصانيف بخصوصه، قبل أن يكتب ابن هيدور "مقالته" بحوالي قرنين على الأقل ⁽¹³⁾. ففي عصر الموحدين قام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن عمران المزردغي بكتابة مقالة يشرح فيها الحديث الشريف: "إذا نزل الوباء بأرض قوم... الحديث" ⁽¹⁴⁾

وإذا كانت أسباب انتقال هذا الوباء من منطقة إلى أخرى قد ظلت مجهولة لمدة ليست بالتصيرة، فإن الفقيه أحمد بن مبارك اللمطي ⁽¹⁵⁾، تظن إلى أن التبادل التجاري يعتبر من العوامل الرئيسية في انتشار عدوى هذا المرض. وفي الواقع، فإن أحمد بن مبارك اللمطي كان محقا حينما جعل الحركة التجارية حركة ناقلة للعدوى. ذلك أن الدراسات الأوروبية الحديثة التي اهتمت بدراسة الطاعون الأسود الذي أكتسح أوروبا عام 1348م، توصلت هي الأخرى إلى نفس النتيجة ⁽¹⁶⁾. وهكذا، فإذا كانت التجارة ناقلة للخيرات المادية والأفكار والخصوصيات الحضارية، فإنها تعد، كذلك، ناقلة للمرض والموت.

وكانت الحركة التجارية تعرف ركوداً قاتلاً وقت ظهور وباء الطاعون. ذلك أن أهالي المناطق غير الموبوءة كانوا يمنعون أهالي

المناطق الموبوءة من الدخول إلى بلادهم خوفاً من نقلهم العدوى إلى هذه المناطق. وقد جرت العادة عند ظهور هذا الوباء أن يغادر الأشخاص الأصحاء بشكل فردي أو جماعي البلد الذي ظهر به خوفاً من العدوى. الأمر الذي كان يؤثر على التوازن السكاني من جهة، وعلى مردودية القطاعات الإنتاجية من جهة ثانية⁽¹⁷⁾

ونظراً لكثرة الضحايا الذين كانت تخلفهم الطواعين، بالإضافة إلى ما كان ينتج عنها من هلع جماعي، فإن الناس كثيراً ما اعتبروا كل وباء يخلف عدداً كبيراً من القتلى طاعونا. ويبدو أن هذا الخلط قد استمر في الكتابات المغربية إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر على الأقل⁽¹⁸⁾. بل إن أحد الباحثين المحدثين⁽¹⁹⁾ أشار إلى أن بعض الدارسين المعاصرين أنفسهم وقعوا في هذا الخلط والاضطراب.

ومهما كان، فإن أمر طاعون حل بالمغرب الأقصى خلال عصر الموحدين هو طاعون 571هـ/1175م. ذلك أن كثيراً من المصادر أشارت إليه وإلى خطورة النتائج الديمغرافية المترتبة عنه. ومما يمكن تسجيله حول الروايات التي تطرقت إليه اتفاقها على طابعه الجهوي، إذ يمس - حسب هذه الروايات - سوى العاصمة مراكش وأحوازها⁽²⁰⁾

غير أن ما يدفع إلى الشك في الطابع الجهوي للطاعون المذكور إشارة عدد من تلك المصادر إلى وفاة الشيخ الموحدي أبي حفص عمرو الهنتاني، جد الملوك الحفصيين، متأثراً بهذا الطاعون وهو عائد من الأندلس، فهل يعني ذلك أن العدوى أصابته بالأندلس؟ إذا

كان الأمر كذلك، فإن هذا يعني أن الأندلس بدورها لم تسلم من هذا الوباء، أمر أن "المرض الوابل" أصابه بعد دخوله مجال المغرب الأقصى وقبل أو بعد وصوله إلى مدينة سبلا؟

إن الأمر في كلتا الحالتين يفند روايات المؤرخين الذين ركزوا على الطابع الجهوي لطاعون 571 هـ/1175 م. ونحن نعتقد، كما اعتقد غيرنا⁽²¹⁾، أن هذا الوباء تعدى حدود مراکش، بل وحدود المغرب الأقصى برمته ليشكل بلدان الغرب الإسلامي بأكملها. ومما يشفع في تبني هذا الرأي سهولة الاتصالات بين هذه البلدان سواء من الناحية التجارية، أو من الناحية الثقافية. وفضلا عن ذلك، فإن الرعب الذي نشره هذا الوباء بين ساكنة مراکش أدى بالعديد من سكانها إلى مغادرتها في محاولة منهم للنجاة بأنفسهم، وهو ما أشار إليه ابن عذارى المرأكشي⁽²²⁾ حين صرح بأن "كل من خرج منها فارقاً بنفسه مات في الطريق".

ويبدو أن هذا الطاعون استمر أكثر من عام، بذلك وحده نستطيع تفسير اختلاف المؤرخين حول سنة حلوله، فقد تبني البعض⁽²³⁾ تاريخ 571 هـ/1175 م، وبينما تبني البعض الثاني⁽²⁴⁾ 572 هـ/1176 م. ومن خلال رصد نتائج الديموغرافية يبنى أنها كانت كارثية فإبن عذارى⁽²⁵⁾، يشير إلى أن كثرة القتلى حالت دون حملهم إلى المسجد الجامع للصلاة عليهم، الأمر الذي حدا بالخليفة أبي يعقوب يوسف إلى إصدار تعليماته بأن "يصلى عليهم في سائر المساجد رفقا بالناس في ذلك"، ورغم الإمكانيات الطبية والوقائية المتوفرة للخليفة وأفراد عائلته، فإن عددا من هؤلاء لم ينج

من الإصابة بهذا الطاعون، ذلك أنه اختطف أربعة من إخوة الخليفة هم: أبو عمران، أبو سعيد، أبو عبد الله وأبوزكريا، بل إن الخليفة نفسه كاد أن ينضاف إلى الضحايا⁽²⁶⁾.

أما على مستوى القاعدة، فإن الخسائر كانت فادحة على ما يبدو، حجتنا على ما نذهب إليه أن بعض المؤرخين⁽²⁷⁾ أشار إلى أن عدد القتلى بلغ "بمراكش في اليوم الواحد ألف وسبعمائة نفس". وفي تقديرنا، فإن هذا الرقم ينطوي على مبالغة واضحة، ذلك أن استمرار الطاعون لمدة سنة، ويمثل هذه الخسائر البشرية اليومية يفرض أن يتجاوز ساكنة مراكش 600 ألف نسمة، وهو أمر جده مستبعد بالنسبة لمدينة مغربية في العصر الوسيط، حتى وإن كانت تمثل عاصمة دولة كبرى كدولة الموحيدين.

ولا يسع الباحث أمام غياب أرقام أخرى أكثر استحضاراً ومراعاة للمعطيات البشرية للعصر الوسيط سوى تبني الرقم الذي قدمه كل من ابن عذاري⁽²⁸⁾ وصاحب الحلل الموشية⁽²⁹⁾. فهما يحصران الخسائر اليومية بين مائة ومائة وتسعين شخصاً. فالقصر الخليلي وحده كان يشهد سقوط ما يقارب الثلاثين شخصاً من الخدم إلى درجة أنه أصبح شبه فارغ⁽³⁰⁾.

ومن بين كبار الشخصيات التي قضى عليها هذا الطاعون نذكر القاضي أبا يوسف حجاج بن يوسف⁽³¹⁾، والكاتب أبا الحكم إبراهيم بن علي بن هردوس⁽³²⁾، ومشرف غرناطة أبا عمران بن أفلاح⁽³³⁾. وحتى الأولياء أنفسهم - رغم ما عرف عن بعضهم من إبراء للعقل - لم يسلموا من هذا الوباء. فبعض الروايات⁽³⁴⁾ تذكر أن أبا

يعزى كان من بين ضحاياه. وبالجملة، فإن طاعون 571هـ كان له تأثير كبير على الذاكرة الجمعية المغربية، إذ هو في نظر البعض "لم يعهد شله فيما تقدم من الأزمنة"⁽³⁵⁾ كما أن البعض الآخر سجل أن تأثيراته النفسية بلغت حداً "كان الناس يموتون فيه من غير مرض"⁽³⁶⁾، بل إنهم كانوا يعلمون أن الموت كان يترص بهم في كل لحظة حتى "كان الرجل لا يخرج من منزله حتى يكتب اسمه ونسبه ومرضه وأهله"⁽³⁷⁾

وبالفعل، فإن المغرب إلى حدود الطاعون الأسود لعام 1348م الذي مس أغلب جهات العالم الوسيط، لم يشهد كارثة من هذا الوياء للظهور بالمغرب الأقصى خلال سنة 610هـ/1213م. فصاحب "الذخيرة السنية"⁽³⁸⁾، يذكر أن هذا الوياء ضرب المغرب والأندلس، وهو نفس الرأي الذي يدافع عنه الناصري⁽³⁹⁾، حيث يرى أن خسائر معركة العقاب ضد نصارى الأندلس في السنة المذكورة، انضافت إلى خسائر هذا "الوياء العظيم الذي تحيف الناس إقليلاً" لتخلق الجو الملائم للثوار المرينيين من أجل اكتساح شرق المغرب⁽⁴⁰⁾، ومع ذلك، فإن الخسائر الناجمة عن وياء 571-572هـ لا يمكن مقارنتها بمثيلاتها الناجمة عن طاعون 610هـ/1213م بدليل سكوت أغلب المصادر عن إيراد أخبار تتعلق بهذا الوياء الأخير.

3- الأمراض المستعصية والأمراض الواسعة الانتشار

لم يكن الطاعون هو وحده المرض المؤرق للإنسان المغربي الوسيط، فقد كانت هناك أمراض أخرى كانت تقتل بعدد لا يستهان به من الأرواح البشرية. ويتصفح أنواع معينة من المصادر ككتب

الطب والأغذية والنوازل والمناقب، يستطيع الدارس الوقوف على الأمراض الأكثر انتشاراً بعد الطاعون.

وتتفق المصنفات المذكورة على أن مرض الجذام يأتي من حيث الخطورة بعد الطاعون، وهو وإن لم يكن يقتل بنفس السرعة التي كان يقتل بها الطاعون، فإن النتائج الاجتماعية والنفسية المترتبة عنه تجعله مرضاً خبيثاً بامتياز. والراجح أن يكون الطبيب ابن زهر⁽⁴¹⁾ مجرد معبر عن رأي عامة الناس في هذا المرض حينما نعته "بالعلة الكبرى"، ومن مساوئنا أن لحمر المريض يبدأ في التساقط عند استفحاله كما حدث للولي أبي يعقوب يوسف بن علي المبتلى الذي "سقط بعض جسده"⁽⁴²⁾ دون أن يبالي بالألم المترتب عن ذلك⁽⁴³⁾

وكانت الدولة تلجأ إلى جمع المصابين بهذه العلة في "حارات" عرفت بـ "حارات الجذمي" تبني خارج المدين. ففي مدينة فاس كانت حارثهم تقع خارج باب الخوخة "ليكون سكانهم تحت مجرى الريح الغربية، فتحمل الرياح أبخرتهم، ولا يصل أهل البلد منها شيء، وليكون تصرفهم من المياه وغسلهم بعد خروجه من البلد"⁽⁴⁴⁾ أما بمرآكش، فإن مثل هذه الحارة وجدت شرقي المدينة⁽⁴⁵⁾. ويحتمل أيضاً أن يكون يعقوب المنصور الموحد قد شيد حارثتين مماثلتين بكل من سلا وقصر ابن عبد الكريم⁽⁴⁶⁾ (القصر الكبير).

ومهما كان، فإن هذا المرض كان منتشرًا على نطاق واسع. وهو بهذا الانتشار خلق مشاكل اجتماعية ونفسية للمصابين به وللأفراد المحيطين بهم. الأمر الذي دفع بالبعض إلى مساءلة الفقهاء

عن حكم الشرع الإسلامي في مخالطة المجدومين⁽⁴⁷⁾. اعتماداً على هذا السؤال وأسئلة أخرى مشابهة له وردت ضمن كتب النوازل، يتضح أن المجدوم كان شخصاً مرفوضاً اجتماعياً، مما كان يضطره إلى العيش في عزلة تامة إلى حين وفاته.

ويبدو أن العامة كانت تستغل أوقات الاضطرابات والفتن مع ما يصاحب ذلك من غياب للسلطة المركزية للانتقام من المجدومين وطردهم بعيداً عن التجمعات البشرية. يستشف ذلك من خلال رواية ابن أبي زرع⁽⁴⁸⁾ النبي يشير فيها إلى انتقال جذمي فاس أبام الجماعة والفتنة الممتدة من سنة 619هـ - 1222م إلى 637هـ - 1239م للسكنى بالكهوف الواقعة خارج باب الحوخة. ومع ذلك،

فإن الإنصاف يقتض بالقول إن جذمي المغرب على عهد الموحدين حظوا بعناية خاصة من طرف الدولة، عكس أقرانهم بأوروبا الوسيطة. ذلك أن وجود هؤلاء آثار ردود فعل جماعية بلغت إلى حد الفتنك بهم جمعياً كما حدث في فرنسا عام 1321م⁽⁴⁹⁾.

والراجع من خلال رواية ابن أبي زرع المذكورة أن الأمراء المرينيين الأوائل لم يولوا عناية كبيرة للمصابين بهذه العلة. فيعتوب بن عبد الحق، بعد أن اشتهى إليه سكان مدينة فاس من قيام المجدومين بغسل ثيابهم وأوانيهم وأوساخهم في نهر المدينة "أمر رحمة الله تعالى عامله على المدينة وهو الشيخ إدريس بن أبي قريش أن ينقلهم من هناك ليبعدوا عن ماء النهر. فنقلهم إلى برج الكوكب الذي بخارج باب الجيسة من أبواب عدوة القرويين، وذلك في سنة ثمان وخمسين وستمانه"⁽⁵⁰⁾.

وما دنا بصدد الحديث عن الأوبئة والأمراض التي كانت تفتك
 بسكان المغرب الوسيط، نورد جدولاً بأهم الأوبئة الأكثر
 انتشاراً بعد علي الطاعون والجذام
 وفيما يلي جدول بأهم الأمراض الأكثر انتشاراً بعد علي
 الطاعون والجذام:

ملاحظات	الجزء والصفحة	المصدر	نوع المرض
	47/393	رسائل ابن رشد الطبية كتاب التيسير في النبوة والتدبير	الفالج
	393	رسائل ابن رشد الطبية	السكتة
	116/393	رسائل ابن رشد / كتاب التيسير	الصرع
	393	رسائل ابن رشد الطبية	اختناق الرحم
	393	رسائل ابن رشد الطبية	الرياح والمتولدة في بدن الإنسان
	393	رسائل ابن رشد الطبية	أوجاع القولنج
	44/393	رسائل ابن رشد / كتاب التيسير	أوجاع المعدة
	44	كتاب التيسير	أمراض الكبد
	39	كتاب التيسير	لدغات الأفاعي والعقارب
	39	كتاب التيسير	الفروع الرديئة
أصيب به عبد المؤمن	ج 3 ص 40/107	عيون الأنبياء طبقات الأطباء / كتاب التيسير	الإسهال
	47	كتاب التيسير	السل
	48	كتاب التيسير	الأورام
	53-52-49	كتاب التيسير	القرع
	72	كتاب التيسير	أمراض الأذنين
	82	كتاب التيسير	أمراض العينين
	393/105	كتاب الأبقية / رسائل ابن رشد	داء الكلب (السعار)
	ج 3 ص 393/117	عيون الأنبياء / رسائل ابن رشد	أمراض التسعم
يصيب الحكام خاصة	129	كتاب التيسير	الوسواس

وفيما يلي جدول بأشهر الأطباء خلال عصر الموحدين:

اسم الطبيب	المصدر	الجزء والصفحة
أبو الوليد بن رشد	عيون الأبناء	ج 3، ص 122-127
أبو الحجاج يوسف بن هوراطير	عيون الأبناء	ج 3، ص 127
أبو عبد الله بن يزيد	ج 3، ص 128
أبو إسحاق بن إبراهيم الداني	ج 3، ص 128
أبو يحيى بن قاسم الإشبيلي	ج 3، ص 128
أبو انحکم بن غلندو	ج 3، ص 128
أبو جعفر أحمد بن حسان	ج 3، ص 129
أبو محمد الشذوني	ج 3، ص 129
أبو جعفر بن الفزال	ج 3، ص 130
أم عمرو بنت أبي مروان بن زهر	الذيل والتكملة	ص 8، ص 483
أبو مروان عبد الملك بن زهر	عيون الأبناء	ج 3، ص 107

والجدير بالذكر أن أغلب هؤلاء الأطباء خدموا المنصور والناصر الشيء الذي يؤكد أن الطب عرف قفزة نوعية خلال حكم هذين الخليفين. كما تجب الإشارة إلى أن ممارسة الطب لم تعد حكراً على الرجال، بل إن المرأة بدورها اقتحمت هذا الميدان. ولعل السمة التي تمتعت بها الطبيبة أم عمرو بنت أبي مروان بن زهر تشهد على أن المرأة بإمكانها الوصول إلى القمة في ميادين كانت حكراً على الرجال.

وقصارى القول، فإن الدولة الموحدية حاولت جهد الإمكان التدخل لتقدير العون لرعاياها كلما تعرضوا لإحدى الكوارث الطبيعية. وإذا كانت جهودها قد انصبت على الميدان الطبي، فلأن

الأمراض والأوبئة مثلت خطراً دائماً يهدد ساكنة المغرب خلال العصر الوسيط، في الوقت الذي كانت فيه بنية الكوارث ظرفية، فضلاً عن صعوبة التنبؤ بحدوثها.

وإذا كان البعض⁽⁵²⁾ يعتقد أن داء "الزهري" أو "داء الإفنج" كان منتشراً، وأن عدم ذكره يعود إلى أن الأمراض الجنسية غالباً ما يتبع النسب عليها، فإن هذا الرأي تصعب البرهنة عليه خاصة وأنها لا تتوفر على نصوص صريحة تثبت انتشار هذه الأمراض خلال العصر الوسيط. غير أن تعدد العلاقات الجنسية للرجل والمرأة لا بد وأن تكون من وراء عدد من الأمراض الجنسية التي لم يتوصل الأطباء إلى تشخيصها خلال تلك الحقبة.

والراجح أن تعرف المغاربة على الأمراض الجنسية يعود إلى نهاية العصر الوسيط بعد أن كثر وجود الأجانب من يهود ونصارى بالمغرب. ف **الوزان**⁽⁵³⁾ الذي طاف بأرجاء المغرب الأقصى خلال القرن السادس عشر، أشار إلى أن هذه الأمراض كانت منتشرة على نطاق واسع بين سكان السهول دون سكان الجبال. وكان داء الإفنج (الزهري) على رأس قائمة الأمراض الجنسية المعروفة بالمغرب بعد القرن الخامس عشر، ويرجع الوزان زمن ظهور هذا الداء بالمغرب إلى سنة 1492م حين طرد الدون فرديناند، ملك إسبانيا، اليهود من بلاده نحو المغرب. فكان أن ربط بعض المغاربة علاقات جنسية مع النساء اليهوديات، والأمر نفسه بالنسبة للرجال اليهود مع النساء المغربيات، الشيء الذي أدى إلى ظهور هذه الأمراض وانتشارها شيئاً فشيئاً.

4- السيول والفيضانات

انضفت إلى الطاعون والجذام والأمراض المستعصية مجموعة من الجوائح الطبيعية الأخرى التي خلقت بدورها خسائر مادية وبشرية، لتجعل الإنسان المغربي يشعر بعجز واضح أمام سطوة الطبيعة وتقلباتها. ومن الكوارث التي ركزت عليها المصادر التاريخية بعد الطواعين والأمراض المستعصية، تبرز السيول الجارفة والفيضانات الناتجة عن ارتفاع كميات الأمطار المتهاطلة.

ويزداد الأمر سوءاً حينما تتزامن مثل هذه الفيضانات والسيول مع إحدى الفتن أو اضطراب اجتماعي. نجد مصداقاً لهذه الفكرة فيما أشار إليه البيهقي الصنهاجي⁽⁵⁴⁾ من تزامن صراع الثوار الموحدين ضد الجيش المرابطي بزعمامة تاشفين بن علي عام 536هـ/1141م شمال المغرب مع فيضانات مهولة دامت خمسين يوماً. ويبدو أن الخسائر الناجمة عنها كانت هامة. "فقد حملت الوديان، وأكل وادي سبواب السلسلة، وفتقت جزيرة مليلية، وأكل البحر طنجة حتى إلى الجامع، وأكل وادي سبو مع وادي ورغة أخبية لمطة"⁽⁵⁵⁾.

كما تحدثت بعض المصادر⁽⁵⁶⁾ عن السيل العظيم الذي ضرب مدينة فاس عام 626هـ/1228م، الشيء الذي أدى إلى انهدام سورها الشرقي وسقوط ثلاث بلاطات من جامع الأندلس، بالإضافة إلى إتيانه على عدة دور سكنية بعدوة الأندلسيين. وهناك فيضانات أخرى ورد ذكرها في كتب المناقب والتراجم غفلة من التواريخ⁽⁵⁷⁾ تتحدث كلها عن الآثار المدمرة للسيول على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

5- كوارث مختلفة

تحدثت المصادر كذلك عن عدد من الكوارث التي عرفها المغرب الموحد، حتى وإن كانت لم تولها نفس الأهمية التي أولتها للحروب والطواعين، وبقية الأمراض التي أتينا على ذكرها سابقاً. ومع ذلك فإن استكمال النظرة عن واقع الإنسان المغربي خلال القرنين السادس والسابع للهجرة، يحتمر علينا الإشارة إلى بعضها.

من بين هذه الكوارث الحرائق والتي غالباً ما تكون من ورائها أسباب سياسية أو شخصية، أو تنتج أحياناً عن اللامبالاة والسهو. ولعل أهم حريق حدث خلال عصر الموحدين، نذكر حريق عام 607هـ/1210م⁽⁵⁸⁾، الذي شب بقرطبة مراتكش. وإذا علمنا ضعف وسائل الإطفاء خلال العصر الوسيط، أدركنا ولاشك، أن الحرائق كانت تخلف أضراراً اقتصادية واجتماعية ونفسية.

ومن جانب آخر، فإن العامة كانت تستغل مثل هذا الظرف لممارسة أعمال السرقة والنهب، فابن عذارى⁽⁵⁹⁾ يذكر أنه إبان هذا الحريق "اقتحمت النار سفلة الغوغاء وضروب الغرباء، فسلبوا بعض ما ألفوه مما سلم من الحريق، وتسللوا به على كل طريق". كما ذكر أيضاً أن خسائر التجار المحليين والعابرين كانت كبيرة، فقد: "ذهب للمتجار الواردين والقاصين والدائنين من الأموال الجسيمة ما لا يحصى وافترق فيها أمة من نوى اليسار، وأصبحوا يتكفنون الناس حيارى على الأقطار"⁽⁶⁰⁾.

كما عرفت مدينة فاس عام 646هـ/1248م حريقاً مشابهاً للحريق الذي عرفته قرطبة العاصمة مراتكش، وحسب المصادر

التي أشارت إليه ⁽⁶¹⁾، فإن نتائجه كانت كارثية على اقتصاد المدينة. فقد "احتترقت أسواق فاس من قنطرة الصباغين بقرب باب السلسلة، فأحترقت سوق السقاطين والغمادين والسبطين والصوابنين، ووصلت إلى باب الخبائر من جامع القرويين" ⁽⁶²⁾.

كما نجد بالمصادر إشارات تهمر كوارث أخرى كهجومات الجراد على المزارع والثمار ⁽⁶³⁾ والزلازل ⁽⁶⁴⁾، وظاهرتي الكسوف ⁽⁶⁵⁾ والخسوف ⁽⁶⁶⁾. وهي كلها ظواهر حظيت باهتمام الإنسان المغربي الوسيط إما بسبب نتائجها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة، وإما لمجرد عدم فهم أسبابها.

6 - النتائج الاقتصادية والاجتماعية للجوائح

قبل التطرق لموقف دولة الموحدين من الجوائح والكوارث الطبيعية، نرى من الضروري الوقوف أولاً عند النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذه الجوائح، لأن هذا الوقوف هو وحدة الذي سيؤهلنا لمعرفة مجمل التدابير التي اتخذتها الدولة، وكذا على حدود تدخلها.

ومن الأمور التي تتكرر في المصادر التاريخية إبان كل حديث عن المجاعات الإشارة إلى ارتفاع الأسعار، وخاصة منها أسعار المواد الغذائية، وينتج هذا الارتفاع، عادة، عن ندرة هذه المواد في الأسواق بسبب شلل الحياة الاقتصادية، وخاصة النشاط الزراعي، على أنه ينبغي أن نضيف إلى العوامل الطبيعية التي تكون وراء ضعف وقلة منتج الأرض عاملاً آخر من صنع الإرادة البشرية، ونعني به احتكار المواد الغذائية وعلى رأسها القمح والشعير.

فقد كان الخوف من الجوع أو التنبؤ بحدوث سنة عجفاء من وراء دفع بعض الفلاحين إلى تخزين إنتاجهم لمواجهة الطوارئ، وفضلاً عن ذلك، فإن التجار يقومون باحتكار هاتين المادتين، مما كان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعارهما، وبذلك يحقق هؤلاء المحتكرون أرباحاً طائلة من وراء هذه العملية.

ويقدم ابن عذاري⁽⁶⁷⁾ مثالا واضحاً عن مثل هذا الاحتكار المبني على التنبؤ والتخمين حين أشار إلى قرار الخليفة عبد الواحد الرشيد بالخروج في حملة ضد عرب الخلط خلال مجاعة 632هـ/1234م، أدى إلى ظهور الحنطة بمدينة مراکش بكميات كبيرة. وسبب ظهورها يعود إلى أن المحتكرين توسموا في الرشيد إمكانية فك الحصار على المدينة، فعملوا على إخراجها إلى السوق، وقد "كان عندهم منها ما تتمشى به أحوال الناس مدة طويلة، لكن حب النفس منعهم من إخراجها والتمسك به".

على أن تعاليم الشرع نعد واضحة في هذا الصدد، فهي تمنع الاحتكار المضر بالناس، بينما تجيز للإنسان ادخار قوته وقوت عياله، وباستثناء أوقات المحن والمجاعات، فإن الاحتكار يعد مشروعاً بدليل قول أحد الفقهاء⁽⁶⁸⁾: "فأما من جلب طعاماً، فإن شاء باعه وإن شاء احتكر، إلا إن نزل فادحة وأمر ضروري بالمسلمين، فيجب على من كان عنده ذلك أن يبيعه بسعر وقته، فإن لم يفعل أجبر على ذلك إحياءاً للهمم وإبقاءً للرمق. وأما إن كان اشتراه من الأسواق واحتكر وأضر بالناس، فيشترى فيه الناس بالسعر الذي اشتراه به".
وطبيعة الحال، فإن القمح والشعير كانا مادتين أساسيتين في

تغذية الإنسان المغربي خلال العصر الوسيط، والنقص الذي يصيب إنتاجها يؤدي، عادة، إلى مصاعب اجتماعية واقتصادية، بل وتؤدي أحيانا إلى مجاعات مهولة. وقد حُق للمؤرخ فرنان بروديل⁽⁶⁹⁾ أن يعتبر القمح صاحب القول الفصل في تاريخ بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. فنقصانه يؤثر على الفقراء أكثر مما يؤثر على الأغنياء، ذلك أن للأغنياء مخزونهم الخاص. كما حُق له أيضا أن يعتبر السؤال عن "الصابة" القاسم المشترك بين حكام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بحكم عودته المتكررة في مراسلاتهم الرسمية منذ مطلع السنة إلى نهايتها⁽⁷⁰⁾.

وتقدم بعض المصادر أمثلة عن ارتفاع أسعار مادتي الشعير والقمح، ففي مجاعة عام 536هـ/1141م يذكر البيدق أن ثمن "الشعير بلغ في ذلك الوقت ثلاثة دنانير للسطل"⁽⁷¹⁾. في حين "بلغ قفيز القمح ثمانين دينارا" إبان إحدى المجاعات التي ضربت المغرب خلال فترة حكم الخليفة عبد الواحد الرشيد⁽⁷²⁾.

والظاهر من خلال بعض النصوص⁽⁷³⁾ أن المدن الكبرى كانت تغلق أبوابها ليلا حتى لا يتسلل إليها سكان أحوالها الفارين من وطأة المجاعة وقد خلقت مثل هذه الهجرة مشاكل لاحصر لها، لعل أهمها مشكل الإرث، ذلك أن أبا عمران الفاسي النقيب المالكبي المعروف⁽⁷⁴⁾ سئل عن حكم الشرع في من خرج مهاجراً أيام المجاعة أو مثيله الذاهب نحو بلاد الطاعون، هل ينتظر ذووه ظهوره أو يعتبر كـ"في عداد الأموات؟ فأجاب قائلاً: "من خرج إلى بلاد الطاعون أو خرج في زمانه، فيرثه ورثته يوم خروجه".

كما كان شانعا، أيضا، أن تفر النساء من البوادي إلى الحواضر تحت ضغط الجماعة، فتدعين أنهن أرامل وأن عدتهن انتقضت طلبا للزواج⁽⁷⁵⁾. وما دام أن أحكام الشرع واضحة في هذا الصدد، إذ لا يصدقن إلا ببينة، فإن عجزت عن الإتيان بما يقين من دون زواج، الأمر الذي يفوت عليهن هذه الفرصة، مما يعرض أكثرهن للتشرد أو التسول، إن لم يورد إلى سقوطهن في أحضان الرذيلة وتعاطي البغاء.

وينضح من خلال تصفح كتب المناقب والتراجم على الخصوص أن عدداً من الأولياء المنتسبين إلى الشريعة المنرفة تدخلوا للحد من العواقب الناجمة عن المجاعات. فهذا الولي عبد الرحمن بن عاش المعروف بابن العجوز يقوم بتحبيس فدان زرعه الواقع بباب الجبسة - أحد أبواب مدينة فاس - على المساكين⁽⁷⁶⁾. وهذا أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمان التادلي يتصدق بحمولة غرفتين من القمح على المساكين خلال المجاعة التي ضربت مدينة فاس عام 571هـ/1175م، حتى أنه لم يترك لابنه الضرب ما يسد به الرمي⁽⁷⁷⁾ وهذا ولي ثالث يقدم على توزيع عدة أحمال من القمح على المساكين خلال مجاعة كذلك⁽⁷⁸⁾. وهناك أمثلة عديدة قد يطول سردها وردت ضمن الصنفين المنوّه بهما⁽⁷⁹⁾ تشيد كلها بحضور الأولياء الفاعل إلى جانب الفئات المستضعفة خلال سنوات القحط والجماعة.

وكانت صلوات الإستسقاء تقدم العزاء النفسي للجماع والمتضررين، وتوفر للسلطة هامشا إضافيا من الوقت لانتظار جود

السماء. ويبدو أن الخلفاء الموحدين شجعوا الناس على المشاركة المكثفة في مثل هذه الصلوات إلى درجة سماحهم لليهود والنصارى بالمساهمة فيها إلى جانب المسلمين⁽⁸⁰⁾. كما يبدو من خلال بعض الروايات الموثوق بأصحابها⁽⁸¹⁾ أن تقنية خزن المحاصيل الزراعية في المطامير شرع في العمل به إبان عصر الموحدين بالذات. وتشير رواية أخرى إلى إمكان مكوث الزرع داخل هذه المطامير ما بين الستين والسبعين سنة⁽⁸²⁾.

ومهما كان، فإن ضراوة الجوع والصراع من أجل البقاء دفعا بالناس إلى ابتكار أساليب جديدة في التغذية. حيث نجدهم في المناطق التي يكثر فيها الجراد "يستعملونه طبخاً وقلياً"⁽⁸³⁾ على الرغم من خطورته على الصحة حسب أطباء الفترة إذ "يحرق الدم ويعتب آفات كثيرة"⁽⁸⁴⁾. كما أكلوا أيضا أصول وعروق النباتات⁽⁸⁵⁾ وثمره شجرة الجميز⁽⁸⁶⁾.

ودون الحديث عن إقدام الفلاحين على ذبح دوابهم أيام المجاعات، مما كان يعرض الثروة الحيوانية للإبادة، فإن ما يمكن الإشارة إليه هو أن بعض الروايات ذهبت إلى حد القول بإقدام الإنسان على أكل لحم أخيه الميت⁽⁸⁷⁾. وفي المدن الساحلية التي ترتادها السفن النصرانية "كان بعض الناس يسلمون أنفسهم للنصارى ليشبعوا عندهم الطعام"⁽⁸⁸⁾. وبالموازاة مع ذلك كثرت أعمال النهب والسرقه حتى أن ممتلكات الأولياء أنفسهم لم تسلم من السطو عليها من طرف بعض عناصر العامة⁽⁸⁹⁾.

كما شاع، أيضاً، لجوء الفلاحين الصغار إلى اقتراض كميات معلومة من القمح والشعير من الفلاحين الكبار على أن يردوا ما اقتترضوه إما عينا أو نقداً عند نحسين الأحوال. وفي هذا الصدد ظهر فقهاء وعدول متخصصون في كتابة صكوك السلف وصكوك الإبراء عند الرد⁽⁹⁰⁾. ومن نافلة القول التأكيد على أن القمح كان عملة نادرة في مثل هذه الحالات، بل إن الدولة نفسها لجأت، أحيانا، إلى تأدية أجور موظفيها بواسطة القمح⁽⁹¹⁾. والراجح أن يكون عددهم مهم من الوقيات قد نتج عن تغير عادات الناس الغذائية إبان فترة المجاعات كنتناولهم للأعشاب المضرة.

7- تدخل الدولة للحد من وقع الجوائح على رعاياها

إذا كان الإسلام يعترف للدولة بعدد من الحقوق على رعاياها، فإنه في المقابل يلزم الدولة بتقدير عدد من الخدمات مقابل تلك الحقوق. وإذا كانت الدولة الوسيطة تجعل مسألة الدفاع عن رعاياها ضد أي عدوان كفيما كان مصدره على رأس أولوياتها، فإن هذه الخدمة لم تكن وحدها كافية للاعتراف بشرعيتها. ذلك أن العدوان قد لا يكون مصدره الإنسان، وحده، فقد لاحظنا كيف أن "عدوانية" الطبيعة وما ينتج عنها من خسائر بشرية ومادية كانت تشكل هاجساً مؤرقاً للإنسان المغربي الوسيط.

لقد شكلت الكوارث الطبيعية تهديداً حقيقياً للسلطة. فبالإضافة إلى الاضطرابات المصاحبة، عادة، لها من سرقات ونهب واعتداء على حق الملكية، فإنها تضع السلطة في واجهة الأحداث حين ينتظر

الناس تدخلها للتقليل من هول وقعها والتخفيف من نتائجها. فهل قامت دولة الموحديين بالأدوار المنوطة بها عند حلول كارثة ما؟ بخصوص الجفاف والفيضانات والحرائق، قليلة هي النصوص التي تشير إلى تدخل دولة الموحديين للتخفيف من هول وقعها ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية. على أنه ينبغي الاعتراف بأن الخلفاء والأمراء الموحديين اهتموا على غرار رعاياهم بالجفاف وتمنوا زواله. يظهر ذلك بجلاء في ديوان الأمير أبي الربيع سليمان الموحد الذي نظر بيتين⁽⁹²⁾، يصف فيهما إحدى كوارث الجفاف التي حلت بالمغرب زمن يعقوب المنصور.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدولة كانت، عادة، ما تقتطع مجموعة من الرسوم الجبائية العينية من مداخيل الفلاحين وتجار المواد الغذائية لتقوم بخزنها قصد التصرف فيها عند الحاجة. والراجح أن تكون دولة الموحديين هي أول دولة في المغرب الإسلامي تقوم بهذا الإجراء. وليس من الصدفة في شيء أن يطلق على الدولة لفظ "المخزن"⁽⁹³⁾ بدءاً من هذه الفترة بالذات، ليستمر بعد ذلك في التداول إلى وقتنا هذا.

وهكذا، فإن الضرائب العينية كانت تعفي البلاط السلطاني والجيش من شراء بعض المواد الغذائية وعلى رأسها القمح والشعير. بل إن الدولة عندما يتوفر لديها فائض كبير منها تقوم ببيعها في الأسواق⁽⁹⁴⁾. غير أنه في حالة كوارث الجفاف، فإنها تقدم على توزيع محتويات مخازنها مجاناً على المستضعفين والجياع. وهي بهذا العمل

تقوم بدورين مترابطين: فمن جهة تخفف من بؤس السكان، ومن جهة أخرى نحول دون قيام اضطرابات قد تهدد مشروعية وجودها.

وعن حضور المخزن الموحدى إلى جانب الفئات المتضررة من الكوارث الطبيعية، يقدم الخليفة يوسف المستنصر (610هـ - 1213/620هـ - 1223م) نموذجاً حياً عن هذا الحضور. فبعد مجاعة 616هـ / 1219م وما نتج عنها من ندرة في المواد الغذائية وارتفاع في الأسعار، أعطى أمره "بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام، ففتحت للعمامة وقرقت عليهم. فذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء"⁽⁹⁵⁾. ولم يكتف المخزن الموحدى بهذا الإجراء وحده. بل أقدم أيضاً على فتح بيت المال وتوزيع مساعدات مالية على المحتاجين. وكانت نتيجة هذا التدخل المزدوج أن "تحسنت أحوال الناس"⁽⁹⁶⁾.

ولم يقتصر دور المخزن الموحدى على التدخل لصالح الشرائح المستضعفة إبان فترات الجفاف وحدها. بل إننا نعثر على مثال يوضح حضوره الفاعل لإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المترتبة عن كوارث الحرائق. فقد سبق أن أشرنا إلى أن عهد الخليفة أبي محمد الناصر شهد حريقاً مهولاً أتى على مجمل بضائع وودائع قيسارية مراکش. وكان تدخل الدولة في هذه المرة أيضاً حاسماً. ويبين مدى انشغالها بالرزايا التي تصيب رعاياها. ذلك أن الخليفة الناصر عمل على إعادة بناء هذه القيسارية، فاسترجعت نشاطها السابق⁽⁹⁷⁾ ولم يقف الناصر عند هذا الحد، بل إنه أطلق الجواسيس في

كل أحياء المدينة والقرى القريبة من مراكز البحث عن المتورطين في أعمال النهب والسرقة أثناء اندلاع النيران. وعن هذا الإجراء يقول المؤرخ ابن عذاري⁽⁹⁸⁾: "وأمر الناصر بالبحث على من وجد بشيء يذكر عليه من أمتعة التجار، وعثر عليه بالتجسس والاختيار. فلقط من أخلاط الناس قوم قلانل ومن بين المتعلقين بالقبائل فقتلوا عن آخرهم، وبقي البحث عن سائرهم". وهكذا، فإن هذين المثالين يقدمان الحجة على الحضور الفعلي للجهاز الحكومي الموحد إلى جانب الرعايا المنضربين من الكوارث الطبيعية، وهو حضور ساهم، ولاشك، في تدعيم وترسيخ مشروعية الحكم.

وإذا كنا قد أشرنا إلى ندرة النصوص التي توضح تدخل الدولة إبان الكوارث الطبيعية من حرائق وفيضانات وسيول وزلازل ومجاعات، فإن هذه الندرة لا تنطبق على تدخلها في الميدان العلاجي والاستشفائي. ذلك أننا نعثر على وفرة من النصوص التي تشيد كلها باهتمام دولة الموحدين بتوفير العلاجات الضرورية للمرضى والبحث عن الأدوية المناسبة للأمراض الواسعة الانتشار. وقد بلغ الطب على عهد الموحدين درجة من التطور كان معها الأطباء يجربون الأدوية في الحيوانات والطيور قبل إعطائها للمرضى، الشيء الذي ينم عن وجود مختبرات و"معامل" لصناعة الأدوية واللقاحات.

يستشف ذلك من خلال رواية أبي العباس أحمد التيناشي في كتابه أزهار الأفكار في جواهر الأحجار⁽⁹⁹⁾ التي يذهب فيها إلى أن يعقوب المنصور فرق حصوات الترياق على مختلف ممثلي أحياء

مدينة مراكش لتوزيعها على السكان. إلا أنه أوصاهم قبل أن يسلموها للمرضى بإجراء تجارب عليها لتحديد الحقيقة من الزائفة منها. فكان أن جرّبوها في مجموعة من الديكة المملسوعة من طرف العنقارب والأفاعي. وبهذه الوسيلة، تمكنوا من عزل الحقيقة من الزائفة. فكان من بين 280 حصة التي سلمها لهم الخليفة 60 حصة حقيقية و220 زائفة.

وهكذا، فإتنا لانغالي إذا قلنا بأن حرفة الطب وصناعة الأدوية قد بلغت الذروة على عهد الموحدين، فبالإضافة إلى المثال الذي أورده التيفاشي بإمكان الباحث العثور على شهادات "محايدة" لم تصدر عن مؤلفين مغاربة أو أندلسيين قد تتهمهم بالتعصب والتحيز للدولة القائمة، بل هي صادرة عن مؤلفين مشارقة ومسيحيين. فبخصوص شهادة المشاركة نورد شهادة المؤرخ الحافظ الذهبي في حق الطبيب الأندلسي المغربي أبي بكر بن عبد الملك بن زهر طبيب الخليفة الموحد يعقوب المنصور المتوفى عام 595هـ/1198م - وهي بالمناسبة نفس سنة وفاة المنصور - الذي وصفه بأنه "شيخ الطب وجمالينوس العصر"⁽¹⁰⁰⁾. أما بخصوص شهادة المسيحيين، فتكفي الإشارة إلى شهادة غريغوريوس الملقب المعروف بـ ابن العبري المتوفى عام 685هـ/1286م في حق الطبيب أبي الحكم المغربي/الأندلسي وما حققه من شهرة في كل من العراق وسوريا⁽¹⁰¹⁾.

ولعل ما يقوم دليلاً على اهتمام دولة الموحدين بالتطاع الاستشفائي إقدام الخليفة المنصور على تشييد مارستان⁽¹⁰²⁾

عظيم لعلاج المرضى والمجانين⁽¹⁰³⁾. وقد حظي هذا المارستان باهتمام مؤلفي المرحلة الوسيطة، كما حظي باهتمام الدارسين المحدثين عربياً وأجنبياً. وبالعودة إلى كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي⁽¹⁰⁴⁾، سنجد وصفاً دقيقاً لهذا المارستان بدءاً من موقعه، مروراً بفضائه الداخلي، وانتهاءً بما يحتوي عليه من فراش وأثاث. ومن اللافت للانتباه في وصف المراكشي أن المارستان المذكور بالإضافة إلى كونه مستشفى، كان أيضاً مختبراً لصناعة الأدوية والمعاجين والأشربة التي يحتاجها المرضى. وكانت الإقامة فيه مجانية، حيث كانت الدولة تتكفل بدواء المرضى وتغذيتهم ولباسهم. والأكثر من هذا كله، فإن المرضى الفقراء كانوا يمنحون عند مغادرتهم المستشفى مبلغاً من المال يستعينون به على مواجهة أعباء الحياة إلى حين انتهاء فترة النقاهة، واستعادتهم لصحتهم بالكامل. وفيما يلي وصف هذا المارستان كما ورد عند عبد الواحد المراكشي:

.. وبني بمدينة مراكش بيمارستانا ما أظن أن في الدنيا مثله. وذلك أنه تخير ساحة فسيحة بأعدل موضع في البلد، وأمر البنائين بإتقانه على أحسن الوجوه، فأثقفوا فيه من النقوش البديعة والزخارف المحكمة ما زاد على الاقتراح. وأمر أن يغرَس فيه، مع ذلك من جميع الأشجار المشمومات والمأكولات، وأجرى فيه مياه كثيرة تدور على جميع البيوت، زيادة على أربع برك في وسطه، إحداهما رخام أبيض. ثم أمر من الفرش النفيسة أنواع الصوف والكثان والحريير والأدبر وغيره بما يزيد عن الوصف ويأتي فوق النعت. وأجرى له ثلاثين

ديناراً في كل يوم يرسل الطعام وما ينفق عليه خاصة، خارجاً عما جلب إليه من الأدوية وأقام فيه الصيادلة لعمل الأشربة والأدهان والآكحال. وأعد فيه للمرضى ثياب ليل ونهار للنوم، من جهاز الصيف والشتاء. فإذا تدهن المريض فإن كان فقيراً أمر له عند خروجه بمال يعيش به ريثما يستقل، وإن كان غنياً دفع له إليه ماله وترك وسببه. ولم يقصره على الفقراء دون الأغنياء، بل كل من مرض بمراكش من غريب حمل إليه وعولج إلى أن يستريح أو يموت. وكان في كل جمعة بعد صلاته يركب ويدخله، يعود المرضى ويسأل عن أهل بيت، أهل بيت، يقول: كيف حالكم؟ وكيف القومة عليكم؟ إلى غير ذلك من السؤال، ثم يخرج. لم يزل مستمراً على هذا إلى أن مات رحمه الله.

وهكذا، فإن هذا المارستان أو "دار الفرج" كما أسماه صاحب كتاب الاستبصار⁽¹⁰⁵⁾ بموقعه ومحتوياته، ونظام عمله، هو الذي دفع المؤرخ الفرنسي روني ميلي (RMILLEt)⁽¹⁰⁶⁾ إلى عقد مقارنة بين وبين مستشفيات أوروبا الوسيطة، فلاحظ أن هناك فرقا شاسعا بين مستشفيات المغرب الموحدية وبين مثيلاتها بأوروبا المسيحية خلال العصر الوسيط، بل تعدى ذلك إلى التصريح بأن مارستان المنصور تفوق حتى على مستشفيات باريس عند بداية القرن العشرين.

ولم يكن مارستان مراكش هو المارستان الوحيد الذي شيد المنصور، بل شيد أيضا، مارستانين آخرين بكل من سلا وقصر ابن عبد الكريم⁽¹⁰⁷⁾. وبالإضافة إلى سياسة بناء المارستانات

والمستشفيات التي اشتهر بها المنصور، فإنه اشتهر أيضاً، ببناء حارات لإقامة المجذومين. وكان تشييدها يتم في الغالب خارج أسوار المدن، بعيداً عن التجمعات السكنية، تلافياً لانتشار العدوى. كما كانت الدولة هي المتكلفة بالإفاق على هؤلاء المرضى⁽¹⁰⁸⁾.

ولم تنس الدولة الأطفال الأيتام الذين يعانون من وضع اقتصادي واجتماعي صعب. فيعتوب المنصور - على سبيل المثال - "كان كلما دخلت السنة يأمر أن يكتب له الأيتام المنقطعون، فيجمعون إلى موضع قريب من قصره، فيختنون، ويأمر لكل صبي منهم بمشقال وثوب ورغيف ورمانة. وربما زاد على المشقال درهمين جديدين"⁽¹⁰⁹⁾.

وبالمثل، فإن دولة الموحدين أولت اهتماماً واضحاً للمشتغلين بالنطاق الاستشفائي، وخاصة المشتغلين منهم بالطب الشعبي. ولا يخفى أن الممارسة الطبية لم تكن مقصورة خلال المرحلة المدروسة على الأطباء المشهود لهم بالكفاءة والخبرة، بل إن أفراداً عديدين من الشرائح الدنيا للمجتمع، اتخذوا من هذه المهنة مصدراً للاستزاق، وفضلاً عن ذلك، فإن العديد من أولياء المرحلة اتخذوا من إبراء العلل المستعصية كرامات تميزهم عن بقية أقرانهم من جهة، وتربوا بها إلى قلوب العامة من جهة أخرى.

ويقدم أحمد بابا التومبوكتي⁽¹¹⁰⁾ مثالا للصراع والتنافس اللذين استعرا بين الأولياء والأطباء في مجال الطب والمداواة. فالأطباء كانوا ينكرون على الأولياء تدخلهم في هذا الميدان

بينما سعى الأولياء إلى إبراز قدراتهم "الخارقة" على معالجة الأمراض المستعصية. ف أبو مدين الغوث، مثلاً "أوتي له بصبي به ألم الحصى... فجعل يده على صدره وقلبه وحرك شفتيه، ونفخ فيه ثلاثاً، وقبض بعنف وقوة على دبر الصبي، وتجمع وقذف خمس حصيات قدر الحمص مخصوية بالدم وسكن ألمه حينئذ"⁽¹¹¹⁾. وهذا أبو يعزى الذي كان باستطاعته "إبراء المجانين والمرضى، وشفاء ذوى العاهات"⁽¹¹²⁾.

والظاهر من خلال النصوص أن الصراع بين الأولياء والأطباء كان ينتهي في غالب الأحيان لصالح الأولياء⁽¹¹³⁾. شفيعنا فيما نذهب إليه أن سمعتهم تجاوزت نطاق الشرايح الدنيا لتصل إلى الشرايح العليا من المجتمع الموحدى. من ذلك، مثلاً، أن أبا يعزى "قصد إليه بعض أعيان الوقت، وقد جن جنونا صعباً، وكان يصرع كثيراً، فصرعه بما كان يصرع به غيره"⁽¹¹⁴⁾. على أن احتراف مهنة الطب لم يكن مفصراً على الرعايا المسلمين دون غيرهم، فالنصوص تشير إلى اشتغال بعض العناصر اليهودية والنصرانية بأمور الطب والعلاج⁽¹¹⁵⁾. الأمر الذي يوضح مدى الحرية التي تمتعت بها الأقليات خلال عصر الموحدين.

وبالعودة إلى كتاب "تنبيه الحكام على مأخذ الأحكام" لـ محمد بن عيسى بن المناصف المتوفى عام 620هـ/1223م، نستطيع أن نتبين وضعية الطب خلال عصر الموحدين مع تحديد أصناف المشتغلين به. كما نستشف في الآن ذاته مختلف أشكال

تدخل الدولة لتنظيم هذا القطاع وزجر المتلاعبين بصحة الناس⁽¹¹⁶⁾.
وقد تراوحت العقوبات التي ينزلها قضاء الدولة بمنتهج الطب من
مشعوذين ودجالين ما بين الضرب بالسياط والسجن والدية⁽¹¹⁷⁾.

ومن خلال النصوص الطبية يتضح أن التسمم الناتج عن
"السموم النباتية والحبيوانية وعض الهوام ونهشها ولذغها"⁽¹¹⁸⁾
شكل آفة حقيقية بالنسبة للطب الوسيط. ذلك أن التجارب العديدة
التي قام بها الأطباء استهدفت إيجاد "ترياق" ناجع لإنقاذ حياة
الناس الذين يتعرضون لعضات كلاب مسعورة، ولذغات الأفاعي
والعقارب، وغيرها من الزواحف السامة.

فالتبيب أبو مروان بن أبي العلاء بن زهر، طبيب الخليفة عبد
المومن بن علي ألف، "الترياق السبعيني، واختصرة عشاريًا،
واختصرة سباعيًا، ويعرف بترياق الأنتلة"⁽¹¹⁹⁾. ونفس الهاجس استمر
خلال فترة حكم يعقوب المنصور، الذي أمر الفيلسوف والطبيب
ابن رشد الحفيد أن يثبت "له على طريق البرهان الطبي ما قاله
الأطباء في المواضع التي يستعمل فيها الترياق وما ضمنوه من
أفعاله"⁽¹²⁰⁾.

وكانت أنواع الترياق المستعملة في علاج حالات التسمم
المذكورة هي: مسحوق السرطانات النهرية إذا "أمكن سحقها أو
سحق أكثرها ففعت من عضه الكلب"⁽¹²¹⁾.

ثم معجون فريبون⁽¹²²⁾ والمثروديطوس⁽¹²³⁾، وترياق الفاروق
المتخذ من سموم الأفاعي الإناث⁽¹²⁴⁾. دون أن ننسى، أيضا،

الزمرد⁽¹²⁵⁾ والطين المختوم⁽¹²⁶⁾، ودهن البلسان⁽¹²⁷⁾، وحجر
البازهر⁽¹²⁸⁾. والظاهر أن أحد أنواع الترياق وهو الذي أسماه ابن أبي
أصيبعة بالترياق الكبير⁽¹²⁹⁾ كان الخمر يدخل ضمن مركباته، مما
طرح مشكلاً حقيقياً أمام تصنيعه، لأن الدولة من الناحية
الظاهرية على الأقل قد حرمت نحرماً مطلقاً كل أنواع الخمر⁽¹³⁰⁾.

ومن المظاهر الأخرى لتقدم الطب خلال فترة حكم يعقوب
المنصور، بالخصوص، وجود "صيدلية" خاصة بالخليفة عرفت "بخزانة
الأشربة" كان يشرف عليها الطبيب أبو يحيى بن قاسم
الإشبيلي⁽¹³¹⁾، الذي ظل يشغل هذا المنصب إلى حين وفاته أيام
الخليفة يوسف المستنصر، ليعوضه ولده في هذه المهمة⁽¹³²⁾. ولم
تقتصر ممارسة الطب على الرجال دون النساء. حجتنا ما رواه ابن
عبد الملك⁽¹³³⁾ عن أم عمرو بنت مروان بن زهر أخت الطبيب
أبي بكر بن زهر، ذلك أنها "كانت متقدمة في الطب، ماهرة في
التدبير والعلاج. وحظيت بذلك عند أمراء بني عبد المومن، فكانت
تلج فصورهم، وتنظر في علاج مرضى نساءهم وأطفالهم وإمانهم.
وقد تستفتي في الطب لرجالهم، فنزيد مكانة إلى مكانتها التي
يقتضي مجدها المؤنث وشرفها المؤصل".

والراجح أن هذا التقدم الذي شهده الطب خلال عصر
الموحدين قد تراجع خلال الحقب اللاحقة من تاريخ المغرب، وخاصة
خلال القرن السادس عشر بفعل التغلغل البرتغالي وخلقته لأوضاع
مضطربة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. دليلنا على

ما تذهب إليه تلك الشهادة التي أدلى بها الحسن الوزان⁽¹³⁴⁾ عند زيارته لإقليم حاحا، فهو لم يصادف به "أي طبيب من أي صنف، ولا أي جراح، ولا عقاقيري. وتكاد جميع الأدوية والعلاجات تكون بالكبي بالنار كما تعالج الحيوانات. ويوجد حقا بعض الحلاقين الذين تقتصر عملياتهم الجراحية على ختان الأطفال، ولا يستعمل الصابون في هذه البلاد ويستعمل الرماد مكانه."

يستنتج من خلال الحصاد النهائي للنصوص التي أمكن العثور عليها حول الأوبئة والجماعات والكوارث الطبيعية عموما ودور الدولة في التخفيف من وقعها على رعاياها أن مؤرخي العصر الوسيط لم يولوا اهتماما ذا بال لمثل هذه القضايا التي تهم أغلب الشرائح الاجتماعية. وحتى النصوص التي أوردها ضمن مصنفاتهم، إنما جاءت عرضاً في سياق الحديث عن علاقة الخلفاء والسلاطين بتلك الأوبئة والكوارث.

وهذا الأمر لا يدعو، مع ذلك، للغرابة. فالمتخصص في تاريخ المرحلة، يعرف أكثر من غيره، أن عقلية المؤرخ ليست، في التحليل الأخير سوى نتاج لمجموع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أولنقل بتعبير أكثر حداثة: إنها تعبير عن "إيسنيمي" العصر. وهذا "الإيسنيمي" كان يجعل التاريخ "الحقيقي" في نظر أغلب مؤرخي تلك المرحلة هو ذلك الذي يعبر عن مشاغل الحكام والسلالات الحاكمة.

وقصد الخروج بتصوير عام عن هذه القضايا، يلزم تجاوز الحوليات السياسية التقليدية نحو أصناف مصدرية أخرى، وردت بها نصوص على غاية من الأهمية تهم الجوانب المشار إليها. وهكذا، فإن كتب النوازل وكتب الطب والمفالات الطبية وكتب الأغذية، فضلا عن كتب المناقب، وكتب التراجم، وكتب الحسبة والبدع، بإمكانها ملء البياضات المتعددة التي تعاني منها كتب التاريخ التقليدية.

هوامش

- 1- التنبكيتي المحمد بالله، "كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديناج دراسة وتحقيق محمد طبع، رسالة دكتوراه الدراسات العليا، مرتونة بخزانة كلية أدب الرباط، ص 198-199.
- 2- ابن الزيات البريعنوب يوسف التادلي، "الشوف إلى رجال الشوف وأخبار أبي العباس السبتي" تحقيق أسد التوفيق، الرباط 1984، ص 263.
- 3- التعريف بسيد أبي يعزى، ورقة 38.
- 4- الأزموري (محمد بن عبد العظيمة)، "هجرة الناظرين وأنس العارفين"، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم 1343، ص 73.
- 5- ابن المؤقت أحمد التحي المراكشي، "السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية" ط 1، الدار البيضاء، دون تاريخ، ص 18-19.
- 6- ابن القاضي أحمد المكناسي، "جذوة الإنبياس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس" تحقيق محمد الرهاب بن منصور، الرباط 1974، القصر الثاني ص 392.
- 7- بولطيب الحسين، "الكرامة والرمز كرامات أولياء ذكالة خلال عصر المرابطين والمرحدين نموذجاً" مجلة دراسات عربية، عدد 4/3- يناير/أغسطس 1996، ص 75.
- 8- كتاب الأغذية، ص 146.
- 9- مقالة في الأمراض الروائية ص 1.

- 10- نسه، ص 1
 11- نس المصدر والصفحة.
 12- سجدة من الفقهاء: "أجربة على أسئلة فقهية" مخطوط الخزائن العامة، الرباط، رقم ل 684 ص 20.
 13- توفيق ابن هيدر التادلي بمحاكاة ناس سنة 810هـ أنظر جذوة الإقتباس، ن 2، ص 475.
 14- جذوة الإقتباس، ن 1 ص 222 وكذلك مجهول، "ذكر مشاهير أعيان ناس في القدير" مخطوط الخزائن العامة، الرباط، رقم د 1394، ص 17.
 15- اللطفي أحمد بن المبارك، "جواب في أحكام الطاعون" مخطوط، الخزائن العامة الرباط، رقم د 1854، ص 87.

16-duby (G): "L'Europe au moyen âge" Flammarion, 1984, p.192.

voir aussi : CHaunv (p): (L'expansion Européenne du XIIIème au XVème siècle, Nouvelle cliu, P.U.F. 2ème E D. 1983, P.104-105.

- 17- الغناتي أراجعة علمية، "سقوط دولة الموحدين" ليبيا 1981، ص 129.
 18- حول الجماعات والأزمنة ص 104
 19- إن الطاعون حسب الأبحاث الطبية المعاصرة عبارة عن حمى تنتشر إلى نوعين، النوع الأول المعروف بالدبلي الذي يتميز بتضخم الغدد اللمفاوية، والنوع الثاني وهو الأخطر يتميز بظهور التهاب رئوي، وتلعب التفران والبراغيث دوراً مهماً في نقل حشرة المرض إلى الإنسان أنظر "أزولاد اداتيدا"، الطب الأسريالي والمجتمعات المحلية" ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي سلسلة عالم المعرفة، عشت 1998، ص 217.
 20- ابن الأثير أبو عبد الله محمد، "محنة القادر" أعاد بناءه وعلق عليه الدكتور إحسان عباس، بيروت 1986.
 ص 72، وكذلك مجهول، "ورقات في التاريخ" مخطوط، الخزائن العامة الرباط رقم د 773، ص 102. وأيضاً، الناصري أبو العباس أحمد، "الإستبصار لأخبار دول المغرب الأقصى" تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، ج 2، ص 151. وكذلك، مجهول، "كتاب الحلال المشوية في الأخبار المراكشية" تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء 1979، ص 158. وكذلك، "البيان المغرب، ص 136-137.
 21- سقوط دولة الموحدين، ص 129.
 22- البيان المغرب ص 136.
 23- نسه، ص 136، الحلال المشوية، ص 151، كتاب التواريخ ص 15، الإستبصار ج 2، ص 151، وورقات في التاريخ، ورقة 102.
 24- الأكتاني أحمد بن جعفر، "سلوة الأتاس ومحادثة الأكياس بمن أقم من العلماء والصلحاء بمدينة ناس" طبعة حجرية، درس مكان ولا تاريخ الطبع، ج 1، ص 174، محنة القادر، ص 72.
 25- البيان المغرب، ص 163.
 26- نسه، ص 163، الحلال المشوية، ص 151، كتاب التواريخ، ص 15.
 27- وورقات في التاريخ، ورقة 102.
 28- البيان المغرب، ص 137.

- 29- الحلال المرشحة، ص 158.
- 30- تحفة القادر، ص 72.
- 31- سقوط دولة المرجدين، ص 129.
- 32- سلوة الأتباع، ج 1، ص 174.
- 33- البيان المغرب، ص 136.
- 34- مجهول، "بذرة من تاريخ المغرب الأقصى" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم 1252، ص 123.
- 35- نفس المصدر والصحة.
- 36- مجهول، "الذخيرة السنية" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1972، ص 49.
- 37- الاستقصاء، ج 3، ص 4.
- 38- الذخيرة السنية، ص 49.
- 39- الاستقصاء، ج 3، ص 4.
- 40- نفسه، ص 5.
- 41- ابن زهر البرموان عمدة الملوك، "التيسير في المداواة والتدبير" تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، الرباط 1991، ص 378.
- 42- المشرف، ص 312.
- 43- نفس المصدر والصحة.
- 44- علي ابن أبي زرع القاضي، "الأنبياء المطرب بررض الفطاس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1973، ص 41-40.
- 45- المشرف، ص 312.
- 46-Michaux- Bellaire et salamon (G): "ELQgar ELkebir, une ville de province au Maroc septentrional" I A.M. VOL. II. Fasseir, 1905, p.23
- 47- جواهر في أحكام الطاعون، ص 89.
- 48- روض الفطاس، ص 41.
- 49- حول الجماعات والأوبئة، ص 105.
- 50- روض الفطاس، ص 41، جذوة الإتيان، ق 1، ص 34.
- 51- ابن رشد أبو الوليد محمد بن محمد، رسائل ابن رشد الطبية، تحقيق جورج شحاتة فنواي، وسعيد زايد، القاهرة 1987.
- 52- حول الجماعات والأوبئة، ص 105.
- 53- الرزان أحمد بن الحسن، "وصف إفريقيا" ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 1، الرباط 1980، ج 1، ص 84.
- 54- البيهقي أبو بكر بن علي الصنهاجي، "أنهار المهدي بن تومرت وبداية دولة المرجدين"، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1971، ص 52.
- 55- نفسه، ص 53، البيان المغرب، ص 99.

- 56- نبذة من تاريخ المغرب الأقصى. ص 124.
- 57- الدرعي أحمد بن موسى "الدرر المرصعة بأخبار صلاحه درعة" مخطوط الخزائن العامة، الرباط، رقم د 3785
أخرى ص 181. وكذلك: السعادة الأبدية ص 69. وكذلك الإعلام ج 10 ص 391.
- 58- البيان المغرب. ص 257.
- 59- نسبه. ص 258.
- 60- نس المصدر والصفحة.
- 61- الذخيرة السنية. ص 73. نبذة من تاريخ المغرب الأقصى. ص 124. الاستنفاص ج 2 ص 264 ورقات في التاريخ. ص 103.
- 62- الذخيرة السنية. ص 73. ويذكر المفزوخ المصهور أن الولي الصالح عبد الله القشتالي هو الذي أوقف انتشار النار بعد أن أحرقت مصاريع باب الجنائز. ضد خاطبها قائلا: "أيتها النار أليس؟ هذا حدك فارجعي بإذن الله فوفقت النار بقدرة الله تعالى هناك ولم تتعد ذلك الموضع" نس المصدر والصفحة.
- 63- الشرف ص 253. الذخيرة السنية. ص 54. الإعلام ج 8. ص 451.
- 64- البيان المغرب. ص 402. نبذة من تاريخ المغرب الأقصى. ص 210.
- 65- الذخيرة السنية. ص 67-79.
- 66- نسبه. ص 71.
- 67- البيان المغرب. ص 321. وعن اختزان الطعامة المبني أساسا على التحميم يقول أبو أحمد صالح الماجري: "قالوا أمت ما سنة جماعة وقحط والشيخ وأهل البلاد على ساط الفضر تحت فيظ. دحرج الشيخ يوما من الرباط فتعرض له شيخ في الطريق فسلم عليه ثم قال له: "عندي صبحة إن قبلها. فقال له الشيخ وما تحببلك؟ قال: هذه سنة جماعة والتي يلعبها إلى ثلاث سنوات. وأنت رجل ذو عيال. ومعك فقراء ضعاف. سأكبر بمعنى ذبح الله لك شيء. فأسك عليه بذلك لعلك تخرجهم من هذه السنين الشديدة". أنظر: الماجدي (أبو محمد صالح): "المنهاج الراصح في تحميتين كرامات أبي محمد صالح" دراسة وتحقيق السعيد عبد السلام. رسالة ليل ديبلوم الدراسات العليا. مرفوعة بكلية آداب الرباط.
- 68- مجهول، تأليف في الفقه والبيع" مخطوط، الخزائن العامة، الرباط، رقم د 1627. ص 1.
- 69- بروذيل لفران، "البحر المتوسط". نقله إلى العربية عمر بن سالم. تونس 1990. ص 32.
- 70- نس المرجع والصفحة.
- 71- أخبار المهدي ص 53.
- 72- ابن أبي دينار أحمد بن أبي القاسم "كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس" ص 1286 ف ص 121.
- 73- الشرف. ص 310. جذوة الإقتباس. ق 1. ص 35.
- 74- الثاني (أبو عثمان): "المسائل" مخطوط الخزائن العامة، الرباط رقم 1839. أخرى مرة ورقة 18.
- 75- أحوية على أسئلة فقهية. ص 82.
- 76- الشرف ص 246.
- 77- جذوة الإقتباس ق 2. ص 392. الإعلام ج 10. ص 203-204.

- 78- المشناه الراضح، ص 304-305.
- 79- الأنصاري أبو عبد الله محمداً، "التجر الناقب فيما لأولياء الله من فواخر المناقب" مخطوط الخزائن العامة، الرباط رقم د 1910، ص 229، وكذلك مجموعون، كتاب في شراجر الأولياء، مخطوط الخزائن العامة الرباط، رقم ج 1271، ص 268، وأيضاً النشرف، ص 333.
- 80- الإعلام، ج 1، ص 271.
- 81- البيان المغرب، ص 351.
- 82- الأنصاري لمحمد ابن القاسم، "اختصار الأخبار عما كان من سنة من سني الأخبار" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط ط 2، 1983، ص 351.
- 83- كتاب الأغذية، ص 29.
- 84- قد ص 30.
- 85- النشرف، ص 263.
- 86- الحمير من جنس الشجر، ومن نوع شجر التين، وتشبه أوراقه أوراق شجر الثوت، وشرته تشبه شرة شجرة التين إلا أنها أكبر منها من حيث الحجم، ويضطر الناس إلى أكله أثناء أعراس الجماعة لأنه يعطي القلة ثلاث مرات في السنة وليس لشرة الحمير حب ولا يبرز سلطانا للتين، أنظر: الغساني أبو القاسم محمداً، "حديقة الأزهار في ماهية العشب والعتار" تحقيق محمد العربي الخطابي بيروت 1985، ص 80-81.
- 87- ابن الأثير، أبو الحسن، "الكامل في التاريخ" دار صادر - دار بيروت 1966، ج 10، ص 584 وكذلك التسنالي أحمد بن إبراهيم، "تحفة المغرب ببلاد المغرب" تحقيق فرناندو دي لاجرانجا، مدريد 1974، ص 85، وأيضاً الاستنصاح 2 ص 264.
- 88- البادسي أحمد الحق، "المقصد الشريف والمنزوع اللطيف في التعريف بصالحاء الريف" تحقيق سعيد أعرابي الرباط 1982، ص 61.
- 89- بهجة الناظرين، ص 73.
- 90- مجموعة من طلبه سراكش، "التنبيذ الأبني في علم الروائق" مخطوط الخزائن العامة، الرباط، رقم د 49 ج 1، ورقة 26-27.
- 91- المرآكشي أحمد الملك، "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" ص 8 من 1 و 2، تحقيق وتعليق الدكتور محمد بن شريف، الرباط 1984، ص 173-174، الإعلام ج 9، ص 86.
- 92- يقول أبو الربيع سليمان الموحدي
 بسطن تحرك البسيطة كفاً ينتمى صوب غيثك النجاح
 فاستفا الغيث يا مغينا فانا في احتياج إليه أي احتياج
 أنظر: أبو الربيع الأمير الموحدي سليمان، "ديوان الأمير أبي الربيع" تحقيق محمد بن ثابت الفنتجي وأخرون، تطوان، دون تاريخ، ص 65.
- 93- أخبار المهدي، ص 38.

- 94- برانشفك اروبير، "تاريخ إفريقية في العهد المنصبي من ق13 إلى نهاية ق15" تنقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، ص 71.
- 95- البيان المغرب، ص 267.
- 96- نفس المصدر والصحة
- 97- نفس، ص 258.
- 98- نفس المصدر والصحة.
- 99- تنلا عن،
- Ferhat (H): "Le Maghreb aux XIeme et XIIeme siècles: Les siècles de la foi"
ED. Wallada, casablanca, p. 37-38.
- 100- الأدهمي المغانقا، "العبر في خبر من غير" تحقيق الدكتور صلاح المنجد، الكويت 1963، ج 4، ص 288.
- 101- الملقبي اغريغوزيوس، "تاريخ مختصر الدول" طبع ووضع حواشيه الأب أنطوان صالحاني اليسوعي، بيروت، لبنان 1958، ص 211.
- 102- المارستان محريف للكلمة الفارسية "بيمارستان" المركبة من كلمتين، "بیمار" وتعني المريض أو العليل أو المصاب، و"ستان" بمعنى مكان أو دار، فهو إذن دار المرضى، أنظر،
- بك الحمد عيسى، "تاريخ البيمارستانات في الإسلام" بيروت، ط 1981، ص 4.
- 103- الاستنصار، ج 2، ص 198.
- 104- المعجب، ص 411-412، وكذلك الحسيري لعبد المنعم، "الروض المعطار في خبر الأقطار" تحقيق إسحاق عيسار، بيروت 1975، ص 541.
- 105- مجهول، "كتاب الاستنصار في عجائب الأصناف" نشر وشطب الدكتور سعد زغلول عيد الحميد، الدار البيضاء 1985، ص 210.
- 106- Miller(R) : "Les Almohades: histoire d'une dynastie berbère", Paris 1923.P. 130.
- 107- Deverdun (G): "Marrakech des origines à 1912" Rabat 1959.P. 247
- 108- الكاتوني أحمد العبدوي، "الطب وطائره بالعاصمہ مراکش" مجلة المغرب، السنة الخامسة، 1936، ص 15.
- 109- المعجب، ص 411.
- 110- كفاية المحتاج، ص 142.
- 111- نفس، ص 142.
- 112- العزفي أبو العيسار، "دعامة البين في زعامة المنين" تحقيق أحمد التوفيق الرباط 1989، ص 36-45.
- 113- كفاية المحتاج، ص 142.
- 114- دعامة البين، ص 40.
- 115- الأزيل والنكطة، ص 8، ق2، ص 419، الإعلام، ج 10، ص 168.
- 116- ابن المناصف أحمد بن عيسى، "تسمية الحكام على مأخذ الأحكام"، أعداه للنشر عبد المنصبي منصور، تونس 1988، ص 353-354.

- 117- نفسه 354.
- 118- حديقة الأزهار، ص 70.
- 119- عيون الأبياء، ج 3، ص 107.
- 120- ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد، "رسائل ابن رشد الطيب"، تحقيق جورج شحاتة فنواي وسعيد زايد، القاهرة 1987، ص 389.
- 121- كتاب الأغذية، ص 105.
- 122- نفسه، ص 93.
- 123- نفسه، ص 94.
- 124- نفسه، ص 105.
- 125- نفس المصدر والصفحة.
- 126- نفس المصدر والصفحة.
- 127- نفس المصدر والصفحة.
- 128- هر حجر يؤتى به من خراسان. وله ألوان وأصناف: أصفر وأخضر ومشرب مخضرة، ومشرب بياض، وأجود: الأصفر ثم الأخضر، ومعنى البازهر حجر السم. إذا وضع أمام الشمس أشرق أظفر، "حديقة الأزهار"، ص 69-70. و"كتاب الأغذية"، ص 143.
- 129- عيون الأبياء، ص 130.
- 130- نفس المصدر والصفحة.
- 131- نفس المصدر ص 128.
- 132- المنقوي احمد، "حظيرة الملوحدين" دار ترمال 1989، ص 92.
- 133- اللذيل والتكلمة، ص 8، ق 2، ص 483.
- 134- وصف الزئبق، ج 1، ص 98.

المبحث الثالث

الكوارث غير الطبيعية الحروب نموذجاً



لقد سبق أن سجلنا اختلاف الفقهاء حول اعتبار الأضرار الناجمة عن الحروب جوارحاً. ونعتقد أن موقف أولئك الذين لم يعترفوا للحرب بصفة الجائحة موقف تعوزه الدقة وبعد النظر، فضلاً عن انسامه بالتصور عن مسابقة التطور الذي عرفته الحرب خلال الأعصر اللاحقة لقيام الدولة الإسلامية. ذلك أن المتصفح للحوليات التاريخية الوسيطية سيقف بكل تأكيد على النتائج الكارثية التي كانت للحروب على البنيتين الديمغرافية والاقتصادية. ولعل ما يدفعنا إلى اعتبار الحرب على رأس الجوارح هو ديمومتها وشساعة المناطق المتضررة من نتائجها. فإذا كانت الكوارث الطبيعية تزول بعد مدة تطول أو تقصر. فإن الحرب كانت دائمة سواء في الداخل لقمع المتمردين والمبغضين، أو في الخارج لرد الخطر النصراني المترهب بالأندلس والشواطئ المغربية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصادر التاريخية وكذا الدراسات الحديثة تجمع على أهمية الحرب في تاريخ دول العصر الوسيط. فالحرب أصبحت ظاهرة مستشرية ودائمة⁽¹⁾. وبسبب ما كانت تدره من أرباح، فإنها ارتقت إلى مستوى صناعة أو حرفة يسترزق منها

أعداد هائلة من السكان، ولا أدل على أهميتها من كون بعض الكتاب⁽²⁾ وضعوا تصانيف للتمييز بين الحرب المشروعة وقرينتها غير المشروعة. وقد عرف العصر الموحدى ازدهار هذا النوع من التأليف. فابن المناصف الذي عاش خلال هذا العصر ات 620هـ/ 1223م ألف كتاباً أسماه "الإنجاد في أحكام الجهاد"⁽³⁾، بين فيه فضل الجهاد وضرورته بالنسبة للدولة. كما أن القاضي عبد الرحمن بن حبيش صنف كتاب "المغازي" في عدة مجلدات⁽⁴⁾.

ولم يقتصر الاهتمام النظري بالحرب وما تنبئها من قضايا وأشكالها على الفقهاء والقضاة دون غيرهم، بل إن بعض الخلفاء الموحدين أظهر اهتماماً لا مثيل له بأمور الجهاد. فعبد المؤمن بن علي، أول خلفاء الموحدين، "كان يملئ أحاديث الجهاد بنفسه على الموحدين"⁽⁵⁾، وعلى نفس النهج سار ابنه يوسف، الذي كان يأمر العلماء بجمع أحاديث الجهاد، وكان يقوم بإملائها بنفسه على الموحدين⁽⁶⁾. أما يعقوب المنصور فهو الذي "رفع راية الجهاد"⁽⁷⁾. كما "كثرت الفتوحات في أيامه"⁽⁸⁾. إن الاهتمام بالمشاغل "الجهادية" من لدن أغلب دول العصر الوسيط، شكّل ثابتاً من ثوابت السياستين الداخلية والخارجية لهذه الدول، ونظراً لتغليب الشأن العسكري على بقية الشؤون الأخرى، فإن صورة المغرب "المجاهد" انصفت بأذهان المشاركة. فالمقدسي البشاري⁽⁹⁾ حين حديثه عن إقليم المغرب وصف أهله بالجهاد والاهتمام بأمور الحرب.

لقد تأسست دولة الموحدين اعتماداً على القوة العسكرية، كما أن وجودها استمر بفضل هذه القوة⁽¹⁰⁾. وإذا كانت الحرب قد

اعتبرت على رأس الأولويات في المغرب الوسيط، فإن ذلك لا يمكن أن يدفعنا، بأية حال من الأحوال، إلى مسaire بعض التخريجات الاستعماري⁽¹¹⁾ التي ذهبت إلى حد القول إن الاستعمار الفرنسي للمغرب ليس سوى حلقة من حلقات الحروب التي عرفها هذا البلد.

إن سيطرة الهاجس العسكري على مجتمعات الغرب الإسلامي خلال الحقبة الوسيطية أصبح من الأمور التي لا تقبل الجدل. فالعلامة ابن خلدون كان سياقاً إلى تبيان دور الحرب وتأثيرها على جد القطاعات الإنتاجية. فإبان فترة التأسيس تكون الدولة في حاجة إلى أرباب السيوف الذين يرتقون إلى مستوى شركاء السلاطين، وكذلك الأمر في فترة ضعفها "إذ تقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة والمدافعة عنها، كما كان الأمر في تمهيدها"⁽¹²⁾.

وسبب هذه الأهمية التي اكتسبتها الحرب، فإن الجند احتلوا مكانة مرموقة في سلم التراتبية الاجتماعية خلال العصر الوسيط. فالملك عند ابن خلدون ينسب علي أساسين لا بد منهما: "الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند"⁽¹³⁾ و"ثانيهما" المال الذي هو قوام أولئك الجند"⁽¹⁴⁾.

والنصوص الوسيطية تقدم أرقاماً خيالية للجنود المرافقين للخلفاء والسلاطين أثناء المعارك الكبرى. فالناصر الموحد حشد ما يزيد على خمسمائة ألف جندي "دون المرتزقة من الموحديين وزناتة والعرب وغيرهم"⁽¹⁵⁾ لرد الزحف النصراني على بلاد الأندلس. ومما يؤكد الطابع العسكري للدولة الوسيطية، اعتماد المؤرخين على الانتصارات والهزائم للتأريخ لبدائتها ونهايتها. فمعركة العقاب

609هـ/1213م) اعتبرت في نظر جل المؤرخين إعلانا لبداية انهيار الدولة الموحدية. لقد لعب الجيش أدواراً حاسمة في تكون الدول والحفاظ على استمراريتها. فابن تومرت⁽¹⁶⁾ الزعيم الروحي للموحدين خصص للجند "طبقتين" من بين الطبقات الثلاث عشرة التي قسم إليها المجتمع الموحدى الناشئ. ويتضح الدور الذي لعبته الفئة المحاربة، فإن وزنها ازداد داخل المجتمع، حتى غدت تتحكم في دواليب السياسة العامة للدولة.

صحيح أن دور الجيش كان يقتصر على ممارسة مهام الحرب والقتال، بعيداً عن كل هم سياسي خلال فترات حكم السلاطين الأقوياء إلا أن هذا الحمياذ سرعان ما تحول إلى استبداد كلما اعتلى عرش البلاد خليفة أو سلطان "ضعيف الشخصية"، أو قليل الدراية بالأمور العسكرية⁽¹⁷⁾.

وهكذا، فإن خضوع الأجناد لا يمكن فصله عن قوة السلطان. والتاريخ الوسيط يقدم العديد من الأدلة التي تبين أن خضوع الجيش للخليفة أو السلطان ليس من باب التراتبية العسكرية، أي باعتبار القائد الأول للجيش، بل إن هذا الخضوع لا ينفصل عن قوته والخوف من بطشه.

فالجوء إلى سفك الدماء والحبس والتغريب والعزل ومصادرة الممتلكات كان سلوكاً مشتركاً بين معظم السلاطين والخلفاء الأقوياء. فالشجاعة والدرية العسكرية اعتبرت من الصفات الواجب توفرها في الزعيم السياسي، من هنا لأنستغرب إذا وجدنا لدى

المؤرخين أوصافاً للسلطين على شاكلة "وكان شجاعاً، مقداماً،
عظيم العزيمة على أعدائه، لا يجترىء أحد على مخادعته"⁽¹⁸⁾.
أو "بذلك قطع أيامه ورفع أعلامه، وأحيا الحق وأعلا مواسمه وخضد
الباطل وقطعه، وفتح شردمته"⁽¹⁹⁾. أو "كان عارفاً بأصول الخير
والشر وفروعهما"⁽²⁰⁾.

ولعل ما كان يزيد من حضور الحرب في الحياة اليومية للراعي
والرعية على حد سواء، اعتبار الموحدين أنفسهم أصحاب
العقيدة الصحيحة، أما غيرهم فليسوا في نظرهم - سوى
مجسمة كفار نجب محاربتهم وقتالهم لردعهم وردهم إلى جادة
الصواب⁽²¹⁾. وليس غريباً أن تأخذ كل حروب الموحدين طابعا
"جهادياً"، فنظرهم وإمامهم محمد بن تومرت⁽²²⁾ خصص ضمن
كتابه أعز ما يطلب باباً كاملاً للجهاد، وما يرتبط به من قضايا وما
يترتب عنه من مشاكل.

ويبدو هذا الاهتمام المتزايد بالحرب وأمور الجهاد في النقوش
التي زخرف بها الموحدون بعض بناياتهم، فقد دونوا على باب القصة
الشرقية للرباط الآية: "يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة
تنجيكم... الآية"⁽²³⁾. كما نقشوا على إحدى نوافذ صومعة حسان
المطللة على البحر سفينتين متجهتين نحو السماء⁽²⁴⁾.

اعتماداً على هذه الأمثلة وغيرها، والتي تبين كلها ارتقاء الحرب
لدى الموحدين إلى مستوى العقيدة، كان لا بد وأن يطفئ الميدان
العسكري على بقية الميادين، وأن تنزع المؤسسة العسكرية على

قمة الهرم الاجتماعي. بل إن الغرب الإسلامي حسب رأي أحد الباحثين الأجانب⁽²⁵⁾ لم يعرف بعد الموحدين تلك القوة العسكرية، وذلك التصبير الحربي اللذين كانتا سمتين بارزتين من سمات العصر الموحد.

إن خطورة الحرب على الدول الوسيطة أصبح من الأمور التي لا يرقى إليها الشك، فيكفي أن نشير إلى أن أغلب المؤرخين يقرنون بداية الدول ونهايتها بحدث عسكري. فنهاية دولة المرابطين بدت في الأفق بعد مقتل الأمير تاشفين بن علي على يد القوات الموحدية بمدينة وهران⁽²⁶⁾. والأمر نفسه ينطبق على دولة الموحدين، ذلك أن هزيمة العقاب كانت إيذاناً ببداية أفول نجم هذه الدولة. وفي مقابل حضور مسؤولية الحرب في قيام الدول وسقوطها لاعتثر في مصادر المرحلة على ما ينبغي أن يندب دولة بسبب جانحة أو كارثة طبيعية. وهكذا، فإن إعادة التفكير في إشكالية الحرب خلال العصر الوسيط بمنظور جديد يتجاوز السرد الكرونولوجي للأحداث العسكرية إلى الحفر في نتائجها الديمغرافية والاقتصادية والنفسية، لكفيلة بالكشف عن معطيات جديدة ستغني البحث التاريخي ولاشك.

وإذا كنا نجهل عدد ضحايا المعارك الكبرى التي دارت رحاها في المغرب الأقصى، على الأقل، بسبب ندرة الإحصائيات والأرقام في الحوليات الوسيطة، فإن المتوفر منها يسمح بالقول إن الحرب كانت تمثل كارثة حقيقية على البنية الديموغرافية والنشاطين الاقتصادي والعمراني. ونكفي الإشارة لإقامة الدليل على فداحة

الخسائر البشرية الناتجة عن الأعمال الانتقامية للزعماء الدينيين أو السياسيين إلى حدثين وجدا صداهما في الأدب التاريخي الوسيط. يتمثل الحدث الأول في عملية "التمييز" التي نفذها ابن تومرت بجبال المصامدة بين عامي 518هـ - 519هـ / 1124م - 1125م. فقد لاحظ أن الشك بدأ يراود أذهان أفراد القبائل المبايعة له حول "عصمته" وإمكانية نجاح دعوته، ولم يتأخر رده حيث أمر بجمع كل مبايعيه بمقر إقامته بحصن تينمك، وكلف أحد أتباعه المخلصين المعروف بالبشير الونشريسي بتعيين عملية العناصر "الشقية" وفرزها من الجموع الغفيرة الحاضرة وقتلها. وقد بلغ عدد قتلى عملية التمييز ما يناهز السبعين ألفاً حسب ما تذهب إليه بعض الروايات⁽²⁷⁾.

لقد حاول بعض الباحثين أن ينفوا عن ابن تومرت مثل هذه المجزرة البشرية الرهيبة حين اعتبروها مجرد مبالغة تحمل في طياتها نزعة عدائية لحركته. غير أن الباحث سرعان ما يتراجع عن مساندة أصحاب هذا الرأي، مستنداً في موقفه هذا على حجج تاريخية دامغة. ولعل أبسطها أن المؤرخين الرسميين الموحدين أنفسهم يعترفون صراحة بهذا التفتيل الجماعي الذي باركه ابن تومرت. فابن القطان⁽²⁸⁾ الذي ألف كتابه نزولاً عند رغبة الخليفة الموحد عمر المرتضى تحدث بإسهاب عن عملية التمييز هاته.

بينما يتمثل الحدث الثاني في العملية المعروفة في المصادر الموحدية بـ "الاعتراف" والتي تمت عام 544هـ - 1129م. وملخص هذه العملية كما ورد لدى البيهقي الصنهاجي⁽²⁹⁾ باعتبارها شاهد

عيان أن بعض أهالي مكناسة أقدموا على قتل مجموعة من العناصر المكلفة باستخلاص الفحم من إحدى الغابات المطلّة على مدينة فاس. وبعد استشارة مجلس الشيوخ الموحدوي وموافقة أعطى عبد المومن أمراً بالقيام بحملة تظهيرية شملت البوادي والحواضر التي تعرف تمركزاً للعناصر المعادية لقيام الدولة الجديدة.

ويوضح الجدول التالي⁽³⁰⁾ جوانب هذه العملية بقوادها، والقبائل أو الحواضر المعاقبة، وعدد ضحايا كل قبيلة أو حاضرة، مع العدد الإجمالي للضحايا:

عدد الضحايا	القبيلة المعاقبة	اسم قائد الحملة
500	هزميرة	أبو أكدم ويحيى بن كرت
800	ركراة	محمد بن مشكاد وعبد الله بن ملات
800	حاجة	صهر أبي سعيد وعثمان بن منار
600	اهل موسى	أبو يكيث وأبو نعولي
600	إنيوكست	وصال بن فرح وأبو سميان
500	جزولة	موسى بن يحيى وأحمد بن سليمان
2500	هسكورة	سليمان بن ميمون وعلي بن يحيى
7500	شذلا	عمر بن ميمون وعبد الله بن داوود
12800	الرباط	أبو سعيد يخلف ومحمد بن يحيى الكدسي
900	غسارة	أبو عبد الله محمد بن سليمان ويحيى بن توكروزي
600	برغواطة	عبد الله بن فاطمة اللعتوني وأبو تونارت
600	دكالة	إسحاق بن عمرو الهنتاشي
800	هرالنة	الحسن بن المعلم وعلي بن يخلف
250	وريكة وهزوجة	زكريا بن سعد الله الوريكي
150	كجاعة وغفانة	يحيى بن سحنون وعبد الكريم الفيلاني
600	درعة	يحيى الدرعي وعبد الصمد تادراوت
1000	لم يفكر اسمها	محمد بن أبي بكر بن توتدوب
580	فاس ومكناسة	يوسف بن سليمان وعبد الله بن خازم الجرائي
33180		الإجمالي

من خلال هذا الجدول يتضح أن أغلب القبائل المعاقبة تنتمي إلى السهل، ولا يخفى أن القبائل السهلية رفضت اعتناق الدعوة الموحدية وهو الأمر الذي دفع بعبد المومن إلى أخضاعها بالقوة. وما قتل الفحامين الذين كان من وراء انطلاق هذه الحملة سوى تبرير ومحاولة للتملص من مسؤولية الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عنها. وإذا أضفنا إلى هذه الخسائر الديمغرافية خسائر مماثلة نتجت عن معارك أخرى خاضتها الدولة - وعلى رأسها معركة العقاب الشهيرة - سنعلم، ولاشك، فداحة ما تعرضت له ساكنة المغرب من تقنيل وإبادة.

وهكذا فإن إرساء دعائم السلطة الموحدية لم يتم إلا بعد القضاء على عدد كبير من سكان المغرب الأقصى. وباعتبار أن العدد الإجمالي لساكنة المغرب الأقصى في القرنين السادس والسابع للهجرة لن يكون كبيراً، فإن مثل هذه الخسائر البشرية جعلت منه منطقة شبه فارغة خاصة في الهوادي حيث تستقر القبائل⁽³¹⁾

إن سياسة القتل والتصفية التي مارسها الموحدون في حق الرجال دون النساء قد أثرت على توازن الهرم السكاني بجعل عدد الإناث أكبر من عدد الذكور، الشيء الذي ساهم على المدى البعيد في تميع الحياة الاجتماعية بانتشار ظاهرة الأرملة والبغاء وما نتج عنها من كثرة السبايا والإماء لدى العناصر المتنفذة. على أن الخسائر الناتجة عن الحروب لم تكن تهم الساكنة وحدها، بل إنها امتدت لتنتفي بظلالها القادمة على الثروة الحيوانية

كذلك. ففي مثل هذه الفترات المخرجة تتعرض البهائم للنهب والسرقة في إطار ما يسمى بـ "لغنيمة" من طرف المحاربين الفوضويين. ولا يخفى أن الأبقار والخيول ودواب الجر كانت وسيلة أساسية من وسائل الإنتاج الزراعي. وحرمان الفلاحين منها يعني التأثير على مردودية أعمالهم الزراعية، وبالتالي التأثير على مستوى معيشتهم. وقد يؤدي، أحيانا، إلى انتشار مجاعات محلية⁽³²⁾.

ويحدث أحيانا أن يتزامن نزول كارثة طبيعية مع اشتعال إحدى الحروب، فتكون النتائج المترتبة عن هذا التزامن وخيمة للغاية. فإيان "الحركة" الطويلة الأعوام التي انتهت بسقوط دولة المرابطين، يوضح ابن عذارى⁽³³⁾ بكثير من الدقة الوضع الاقتصادي المتردي الذي خيم على المغرب بفعل هذا التزامن. إذ "اتصلت الحروب ببلاد أهل اللثام وغلت الأسعار بمراكش حتى وصل فيها الربع من الدقيق بمثقال حشمي ذهبي. وتوالى هذا الجذب حتى جفت في الأرض مذائبها، واغبرت جوانبها، وقلت المجابي بهذه الفتن، وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين وألح العدو النصراني بالضربات على جميع بلاد الأندلس حين علموا عجز الإمارة بالمغرب، واشتغالها بحرب الثائرين المهيجين للفتن".

ويتبغى الاعتراف بأن التباين العربية الداخلة إلى المغرب الأقصى كان لها نصيب كبير من مسؤولية الخراب الذي عرفه المغرب خلال القرن السابع الهجري. فبالعودة إلى كتاب ابن عذارى⁽³⁴⁾، يستطيع الدارس الوقوف على بعض آثار هذا التخريب.

فغن الدمار الذي لحقه عرب الخلط بمدينة مراکش وإقليم الحوز عامة، بعد قتل الخليفة عبد الواحد الرشيد لزعيمهم مسعود بن حمدان، يقول ابن عذاري: " واجتمعوا من كل أوب وفج، واستقبلوا الحضرة معلنين بطلب ثأرهم، فأحرقوا بجنبااتها، وشرعوا في تدمير البحائر وقطع مياهها وشجراتها. وقد خلت أمامهم المداشر والقرى إلا من كان لهم عليه سلطان من الرعية، فإنه استقر بمكانه. وعظم انتقامهم وعيثرهم في الحوز، فضاقت الأرض بما رحبت على الناس لأنقطاع المرافق والموان، وارتفعت الأسعار، وعدمت الأقوات. وقل كل مرفق، فأعوز وجدان ما ينتفع به الناس من الحطب والتبن والفواكه والخضر، وما يجلب من البوادي، واقشعرت الجلود من هول المكابدة في طلب شيء من الحنطة، وبلغت مبلغاً لا عهد بمثله حتى انتهى الربع الواحد من الدقيق الفاسد إلى ثلاثة دنانير، والناس في أزحام على من يشعرون عند زنة الخردلة منه أو من سواه.. وما أهمهم إلا إقامة الأود بما ينطلق عليه اسم الحنطة".

وهكذا، فإن المدن لم تكن أقل معاناة من البوادي أثناء الحروب. ذلك أن المتمردين أو العناصر الموالية للسلطة الناهضة تضرب على الحواضر المراد إخضاعها حصاراً قد يمد عدة أشهر، كما حدث بالنسبة لمراكش عندما حاصرها عبد المؤمن تسعة أشهر قبل أن يتمكن من السيطرة عليها⁽³⁵⁾.

ويقدم صاحب كتاب الحلل المرشبية في الأخبار المراكشية⁽³⁶⁾ وصفاً دقيقاً لأوضاع أهالي مراکش أثناء هذا الحصار، فقد "اشد

المجد بهم، ولكثرة خيلهم ورجلهم فقد طعامهم، وفنيت مخازنهم حتى أكلوا دوابهم، ومات منهم بالجوع ما ينيف على مائة وعشرين ألفاً. ولما طال عليهم الحصار، واشتدت أحوالهم، هلكوا جوعاً حتى أكلوا الجيف، وأكل أهل السجن بعضهم بعضاً، وعدمت الحيوانات كلها، والمخنطة بأسرها، واختبرت المخازن فلم يوجد بها شيء، وعجزت عساكر اللاتونيين حينئذ عن الدفاع والإمتناع بضعف العدد والعدة، وكثرة الضيقة والشدة، ففتحت مراكش حينئذ.

لقد كان للحروب تأثير سيئ على المستوى المعيشي للسكان إلى درجة أن انتهاء أزمة سياسية كان يعنني في عرف بعض المؤرخين عودة الازدهار والرخاء. نجد مصداقاً لهذه الفكرة عند ابن عذاري⁽³⁷⁾ الذي وصف أحوال المغرب بعدما تمكن الخليفة عبد الواحد الرشيد من القضاء على ثورة الأخطا عام 635هـ/1237م قائلاً: "... وكانت هذه السنة سنة خصب وخيرات وتتابع مسرات، انتهى القمح بمراكش إلى ثلاث أمداد حنصية بدرهم. وتنافس الناس في شراء الأسباب والثياب حتى بيعت شقة بثمانين ديناراً من هذه الدراهم. وذلك لانتساع الأحوال والآمال. فقد كان الناس توالت عليهم أمور وأحوال يطول أمرها ويثقل ذكرها".

ومما كان يزيد الوضع سوءاً التجاء الناس إلى اختزان الزرع، وكل أنواع المواد الغذائية عند نشوب حروب داخلية، تحسباً لكل ما يمكن أن ينجم عن طول أمدها من ضيق العيش أو نقصان في مواد التعمين، والطريقة نفسها ينهجها كبار المبتكرين من التجار،

الذين يستغلون الظرف لتصرفهم بأضعاف أمثانها. فقد عادت الحياة إلى طبيعتها عام 633هـ/1235م بعدما تمكن عبد الواحد الرشيد من دخول مراکش وطرده منافسه يحيى بن الناصر وأحلافه عرب الخلط منها. ذلك أن الزرع عاد إلى الظهور بعدما كان "معدوماً، وما كان سبب وجدانه إلا استخراج ما كان للخلط مخزوناً في الحضرة وحوزها وجهاتها"⁽³⁸⁾.

وبالمثل، فإن الميدان العمراني تعرض بدرجةٍ لكثير من الضرر الناتج عن عمليات الهدم والتخريب التي كانت المعالم العمرانية هدفاً لها. فقد التجأ عبد المؤمن إلى تطبيق سياسة هدم الأسوار المحيطة بالمدن المفتوحة، مبرراً ذلك بقوله الذي عدا مشهوراً: "إننا لانحتاج إلى سور، وإنما أسوارنا عدلنا وسيوفنا"⁽³⁹⁾.

ولم يقف الموحدون عند حد تهديم أسوار مدن كفاس وسلا وسبتة، بل إنهم تجاوزوا ذلك إلى تخريب وهدم مدن بكاملها. شفعبينا فيما نذهب إليه مارواه الشريف الإدريسي - وهو أحد معاصريهم - حينما ذكر أن المصامدة هدموا إلى حد الانداس والمحومدينتين كانتا تقعان إلى الشمال من فاس وهما: صاع وبني تاودا⁽⁴⁰⁾. وحتى نتضح خطورة الحسانر العمرانية الناجمة عن الحروب تكفي العودة إلى كتب الرحلات والجغرافية الوسيطية، فهي تزخر بالإشارات التي سيتيح جمعها وتصنيفها وضع خارطة للمواقع المندرسة خلال القرن السادس الهجري. إن عمليات الهدم التي كانت تلحق بالمآثر العمرانية هي التي تفسر ضعف أعمال البناء والتشييد خلال العصر الوسيط برمتها⁽⁴¹⁾.

وهكذا فإن فترة ما بعد هزيمة العقاب لم تشهد أشغالا عمرانية ذات بال. وقد كانت الاضطرابات السياسية، وما تمخض عنها من حروب وتطاحنات، فضلاً عن الخصاص المالي الذي عانت منه الخزينة الموحدية، بسبب تقلص عائدات التجارة القافية، من العوامل التي حالت دون الاهتمام بالمنشآت العمرانية. ليس هذا فحسب، بل إن بعض المدن التي كان لها صيت تجاري ذائع قبل الفترة الموحدية وإبانها، عرفت بدورها تدميراً مهولاً نتيجة للصراع الناشب بين المنتزعين والسلطة الموحدية. ففي عهد أبي دحوس (665هـ-1266م/668هـ-1269م)، أحرخلفاء الموحديين، تحولت مدينة تارودانت إلى مساحة مقفرة "خلاء إلا قلائل من الدور بخارجها".⁽⁴²⁾

ولم تكن الحروب الداخلية بين العصبية المتنافسة حول الحكم وحدها العامل المدمر للمعالم العمرانية، بل إن هجومات النصارى غداة استفحال ضعف السلطة المركزية كانت بدورها تساهم في هذا التمييز. فقد كانت قصبة بادس وأغلب مدن الساحل الشمالي هدفاً لهجومات نصرانية⁽⁴³⁾. على أن هذه الهجومات لم تقف عند حد المدن الشاطئية، بل تجاوزتها في عهد المرتضى (646هـ-1247م/665هـ-1266م) لتشمل مدن الساحل الأطلسي. ذلك أن النصارى باغثوا مدينة سلا عام 658هـ/1259م "فخربوا الديار وحرقوها بالنار، وأشعلوا في كل ما وجدوا في ديار المدينة، وأسواقها من الأثاث والأسباب، والأمتعة والفروش وغير ذلك من السلع... أشعلوا في كل موضع النيران، فكانت تلتهب فيها

بكل مكان. فحرقوا ومزقوا ونهبوا وسلبوا، ثم فروا وهربوا، وتركوها حين خرجوا منها خالية وخاوية والنيران تشتعل في أسواقها وديارها»⁽⁴⁴⁾.

على أن تخريب المعالم العمرانية ازداد بعد ظهور الحركة المرينية ودخولها في صراع عسكري ضد خلفاء فترة ما بعد معركة العقاب. ورغم أن الكتابات الموالية للمرينيين حاولت التستر على هذا التخريب، إلا أن بعض مظاهره طفت على السطح. فابن أبي زرع⁽⁴⁵⁾ الذي يعد من أشد المدافعين عن القضية المرينية، يشير إلى "أنه لما دخلت مدين المغرب تفرقت قبائلها في أنحاء، وشنوا الغارات على بلاد وأرجائه. فمن أذعن لهم بالطاعة سالموا، ومن بدأهم بالحرب قاتلوا وقصموا. ففر الناس أمامهم يمينا وشمالا، ولحقوا بالجبال المنبوعة لتكون لهم حصناً ومألاً".

وعلى عكس ابن أبي زرع يذهب، صاحب الذخيرة السنية⁽⁴⁶⁾ إلى أن بلاد المغرب شهدت خيرة أيامها خلال فترة حكم الأمير المريني أبي يوسف يعقوب (656هـ - 685هـ / 1258-1286م)، فقد "رأى الناس فيها من الأمن والرخاء والدعة وتوالي الخصب والإقبال والبركات ما لا يوصف ولا يقوم أحد بشكرك". فالرخاء بلغ منتهاه حتى أن "التمح كان يباع فيها بسبعة دراهم للصفحة الواحدة، والشعير ثلاثة دراهم للصفحة والفل والقطاني ما لها سوم ولا يوجد من يشتريها". ويستمر المؤلف المجهول في إبراز مظاهر الرخاء من خلال رخص أثمان المواد الغذائية متوخيا من وراء ذلك

إظهار "بركة دولة أمير المسلمين وعن خلافته، وحسن سيرته في رعيته وجميع المسلمين، وصفاء نينه وقلبه لهم" (47).

نفس الخراب الذي سجله ابن أبي زرع سجلته كتابات أخرى يمكن اعتبارها ذات توجه "محايد"، فابن عذارى (48) لم تفته الإشارة إلى الرعب والدمار اللذين نشرهما المرينيون ببلاد الغرب. ذلك أن خيولهم في هذه البلاد أصبحت "رائحة عادية، تستأصل ما أفته بسيفها من المعتدين على كل حاضرة وبادية". كما أنهم عندما فتحوا مدينة سلا عام 657 هـ / 1258 م "سلبوا ونهبوا في ليلهم ونهارهم" (49).

انطلاقاً من هذه الشهادات وغيرها، يتبين أن تخريب المعالم العمرانية الناتج عن الحروب بين أفراد الأسرة الموحدية (50) من جهة، وبين الحكام الموحدين والمتمردين من جهة أخرى كان كبيراً. ولا تخفى النتائج الاقتصادية السلبية المترتبة عن هجرة الناس (51) لمساكنهم وأملأهم. فبالعودة إلى بعض المصنفات الفقهية المعاصرة للأحداث يمكن استنتاج حجم الخسائر اللاحقة بالقاعدة الاقتصادية لمغرب أواسط القرن السابع الهجري، فالورشات والمنشآت الحرفية ودور الصباعة تعرضت للتلاشي. كما كثرت القرى المهجورة، وتقلصت المساحات المزروعة خاصة في المناطق السهلية، الشيء الذي أدى، في نهاية الأمر، إلى عودة سيادة نشاط الترحال والرعي على حساب التمدين وحياة الاستقرار (52).

وهكذا، فإن الحرب رغم عدم إصباغ الفقهاء طابع الجائحة عليها، تعد من منظور المؤرخ المحدث، على الأقل، من أخطر الجوائح

غير الطبيعية على إنسان مغرب العصر الوسيط. فالنتائج الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والنفسية المترتبة عنها فتت في عضد المجتمعات الوسيطة، كما ساهمت إلى حد بعيد في ديمومة الدائرة المنرغة التي ظلت تلك المجتمعات تدور فيها. فالحرب بما خلقت من ضحايا، وما ابتلعت من أموال، وما أنت عليه من وسائل إنتاجية، كانت بحق تمثل حجر الزاوية في انشغالات المغاربة حكماً ومحكومين.

وفي الميدان الحرفي أقدمت الدولة على تشجيع الصناعات التي تخدم توجهاتها الحربية. فاعتباراً لكون دولة الموحدين دولة محاربة بدرجة أساسية، واعتباراً أيضاً لكون الحرب هي مصدر الأموال، فإن الصناعات التي حظيت باهتمام الخلفاء الموحدين كان لها ارتباط وثيق بالحرب. فقد ازدهرت الصناعات المعدنية لحاجة الدولة إلى الأسلحة من جهة، وتصدير منتوجاتها نحو أسواق السودان فصد الحصول على الذهب والعبيد من جهة ثانية. كما ازدهرت صناعة المنسوجات لحاجتها للبنود والأعلام والخلع والكسوات التي كانت تدخل ضمن رواتب الجند⁽⁵³⁾.

وفي الوقت ذاته ازدهرت صناعة النجارة لحاجتها للمراكب والأجفان الحربية لنقل المحاربيين إلى الأندلس، وحماية الحركة التجارية بالحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط. ومن العلامات الدالة على ازدهار هذه الصناعات تلك الشهيرة التي كانت للأسطول الموحدية، حتى أن الأمير صلاح الدين الأيوبي بعث

للخليفة يعقوب المنصور طالبا منه إمداده بقطع من أسطوله لوقف الزحف الصليبي على المشرق الإسلامي⁽⁵⁴⁾.

وإذا كانت حركة البناء ذات الصلة بالمرافق والمنشآت العامة قد عرفت بعض الانكماش، فإن هذا الحكم لا ينطبق على حركة البناء المرتبطة بالانشغالات العسكرية⁽⁵⁵⁾. فقد ازدهرت سياسة بناء الحصون والقلاع والمعسكرات التي كانت الدولة في حاجة إليها لمراقبة المجالات الخاضعة لها، أو لتجميع قواتها للإطلاق نحو الأندلس. أو نحو المناطق الشرقية من حدودها. ولعل أضخم مشروع عمراني تم تشييده خلال القرن السادس الهجري، ونعني به مدينة رباط الفتح، إنما كانت العوامل العسكرية من ورائه. فصاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار⁽⁵⁶⁾ المعاصر ليعقوب المنصور - يشير صراحة إلى أن العامل العسكري هو الذي تحكم في اختيار موضع مدينة رباط الفتح. فالمنافع التي تحتوي عليها المدينة إنما "أعدت لورود المحلات عليها" بسبب وقوعها "على الحجاز والمعبر إلى حضرة مراکش".

وفي ميدان الجباية يبنى التأثير العسكري حاضراً حين يذهب فريق من الفقهاء - إلى حد إعطاء الحق للإمام في فرض المغارم والملكوس على رعاياه في حالة عجز بيت المال عن توفير الإمكانات المادية الضرورية للدفاع عن مصالح المسلمين الذين "لا تسكن ثغورهم، ولا ينكف عنهم عدوهم"⁽⁵⁷⁾. ففي حالة "عجز بيت المال عن أرزاق الجند وما يحتاج إليه من آلة حرب وعدة يوزع على الناس ما يحتاج إليه من ذلك"⁽⁵⁸⁾.

إن حضور الجيش بقوة في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأغلب دول المغرب الوسيط، هو الذي يسمح لنا بالحديث عن "أسلوب الإنتاج الحربي" خلال تلك الحقبة.

يتضح من خلال التصور الخلدوني أن الاقتصاد المنبثق عن "أسلوب الإنتاج الحربي" لا بد وأن يتناقض في إحدى مراحل نموه مع المقررات الشرعية في ميدان الحماية. وبعد كل من السلطان والحاشية والحامية المسؤولين الرئيسيين عن هذا التناقض. فصاريف السلطان ومتطلبات الحماية تستنفدان في "اقتصاد الغزو"⁽⁵⁹⁾ كل موارد الدولة، وللحفاظ على سيولة هذه المصاريف لا يجد السلطان أمامه سوى رعاية الذين يفرض عليهم بالقهر مختلف المكوس والمغارم، وهذا المصدر يعتبر، في الواقع، من المصادر "غير الطبيعية" للمال⁽⁶⁰⁾.

ويجعل ابن خلدون⁽⁶¹⁾ الإشتطاط الجباني من الأسباب الرئيسية لاضمحلال ثم انهيار الدول الوسيطة. فالسلاطين قلما يفكرون في تغيير عاداتهم في العطاء والبذخ، أضف إلى ذلك أن اتساع رقعة الدولة يفرض عليهم الرفع من أعداد الجيش، الأمر الذي يؤدي حتما، إلى مضاعفة الأعباء والتكاليف المالية. ويزداد الواقع استنفاحا إبان الفترات المتأخرة من حياة الدولة بسبب حركات الانتزاع وابتكار الحيل من طرف المتنفذين للنهرب من أداء حصصهم من الجبايات. فلا يجد السلطان من وسيلة غير الزيادة في قيمة المغارم والمكوس المفروضة على الرعايا المستضعفين. وتكون

العراق وخيمة على الدولة، إذ "تكسد الأسواق لفساد الآمال"، كما "يؤذن ذلك باختلاف العمران".

لقد عانت دولة الموحديين من مجاعات قديمة متتالية منذ هزيمة العقاب المشؤومة. ففي عهد المرتضى كان بيت المال فارغاً في أغلب الأوقات إلى درجة أن هذا الخليفة لم يجد ما يؤدي به رواتب عناصر الجيش النظامي وللخروج من هذا المأزق كان يأمرها بالخروج لغزو القبائل الثائرة والانتقام من المتمردين. وهو بهذا الإجراء كان يحقق هدفين اثنين؛ أولهما إسترجاع بعض الأقاليم إلى حضيرة الدولة، وثانيهما حصول الجنود على رواتبهم من عمليات النهب والتغريم المصاحب للغزو.

وقد عبر ابن عذاري⁽⁶²⁾ عن هذه الوضعية خير تعبير حينما أورد نص الحوار الذي دار بين المرتضى ووزيره أبي موسى. ذلك أن هذا الأخير أقدم على تشبيه الخليفة إلى فراغ العاصمة مراکش من الجنود والحامية في وقت كان فيه منافسه على العرش إدريس أبو دبوس مترصاً بجبل هسكورة ينتظر الفرصة المواتية للانقضاض على مراکش. فكان جواب المرتضى أن "نظره بأقصى نظرة، وقال له: لا تدخل نفسك في شيء من ذلك إلا إن كان وتنفق عليهم من مالك فيصلوا جميعاً".

بفعل هذا العوز المالي الذي عانت منه الخزينة الموحدية خلال الفترة المتأخرة من حياة الدولة، برزت إلى الوجود ظاهرة "الإقطاع الجبائي" ذو الطابع القبلي، الذي سينحول بفعل الإضطراب

السياسي، واستفحال التجزئة إلى "إقطاع" فردي. فمن أجل الحفاظ على ولاء الشخصيات النافذة داخل الهرم السياسي، يضطر السلاطين العاجزون إلى التنازل لهم عن مناطق محددة قصد الاستفادة من عائلاتها الضريبية وفي هذا المعنى يذكر ابن عذاري⁽⁶³⁾ أن الخليفة عبد الواحد الرشيد (630هـ - 640هـ / 1231م - 1241م) لكي يستميل ابن وقاريط - أحد أقوى شيوخ قبيلة هسكورة - إلى صفة "أنعم عليه" بمجبي هزرجة وأغمت وريكة وكتب له بذلك ظهارة.

من هنا يتضح أن المجتمع والاقتصاد المنبثقين من "أسلوب الإنتاج الحربي" يجعلان الموهل الحربي على رأس قائمة الشروط الواجب توفرها في الراغبين في الاستفادة من الامتياز الجبائي سواء أكانوا أفراداً أم جماعات. وحتى أولئك الذين أعفوا من أداء الضرائب لفترة محددة كأهالي زرهون لم يحصلوا على هذا الامتياز إلا نظير مساعدتهم للموحدين إبان حصار وإخضاع مدينة مكناسة⁽⁶⁴⁾.

وهكذا، فإن حاجة الدولة خصوصاً في مرحلتها المتأخرة إلى الدعم العسكري جعلها تلجأ إلى الإقطاع الجبائي سواء من أجل الحفاظ على ولاء المقطعين الذين يكونون في الغالب من القواد العسكريين وشيوخ القبائل، أو من أجل استمالة عناصر مقاتلة إلى صفها. إن الإفراط في ممارسة هذا الشكل من الإقطاع هو الذي حول المجال الخاضع لها إلى مجموعة من "الإقطاعيات" تغير تحالفاتها تبعاً لمصالحها الظرفية.

أما عن النتائج الاجتماعية المترتبة عن الإقطاع الجبائي، فقد كانت وخيمة حسبما يبدو من خلال بعض النصوص. فالبادسي⁽⁶⁵⁾

الذي اهتم بتدوين السيرة الذاتية لصلحاء الريف كان يشير بين
الفينة والأخرى إلى الفوضى وانعدام الأمن اللذين تسبب فيهما
العرب المستوطنون بتلك الجهة بفعل المغارم المرتفعة التي فرضوها
على السكان. ومما زاد من محنة هؤلاء السكان تعرضهم لهجمات
النصارى كلما "تمنعوا ببعض معاقلمر بساحل البحر فراراً من
جبروت وطغيان العناصر العربية"⁽⁶⁶⁾.

ويتكرر نفس الوضع بإقليم دكالة، فأحمد بن أبي محمد صالح
الماجري⁽⁶⁷⁾ يذكر أن قبيلة دكالة بمجرد وفاة حاميتها الولي أبي
محمد عبدالصمد الدكالي، وارتفعت بموته حمايته عنها "قالوا فما بلغ
الظلم من ذلك اليوم حتى وقع النهب في أرض دكالة وشنت
الغارة عليهم حتى سبيت أموالهم".

ولعل أيضاً في الرسائل التي أوردها أبو القاسم البلوي⁽⁶⁸⁾ ما
يكشف عن استفحال أعمال السطو والنهب، وتعددي القبائل القوية
على القبائل الضعيفة. ومما يلفت الانتباه في هذه الرسائل أن تاريخ
بعضها يعود إلى ما بعد معركة العتاب⁽⁶⁹⁾ بقليل، الأمر الذي يؤكد
أن هذه المعركة تعتبر بحق علامة فارقة في تاريخ الأمبراطورية
الموحدية. فضلاً عن ذلك، فإن الأحداث التي ترونها تشي بغياب
تام للسلطة المركزية وممثليها على الصعيد الإقليمي، "فسفك
الدماء، وانتهاب الأموال، واسترقاق النساء، واقتحام الديار
والانتقام من الرعية بأنواع الأضرار، والتفتيل بالسلاح والتحريق
بالنار"⁽⁷⁰⁾ ممارسات أصبحت عادية في وسط يغلب عليه قانون البقاء

للأقوى. كما أن المتنفذين "أجالوا أيديهم على الرعية بسومونهم
سوء العذاب، ويتسببون إليهم بشتى الأسباب، ويطلبونهم بمغارم
مجحفة ومقلقة، ويتوعدونهم بإحراق الزرع، وإفشاء القتل إن توقفوا
عن أدائها"⁽⁷¹⁾. وكانت النتيجة أن لاذ الناس بالفرار لأنهم "لم
يجدوا سبيلا إلى الفرار"⁽⁷²⁾.

وإذا كان هذا وضع المبدان الفلاحي، فإن المبدان التجاري
لم يكن أفضل حالا منه، فالمغارم والمكوس كانت تلاحق
التجار أينما حلوا وارتحلوا، فالعشارون كانوا يترصدونهم عند
أبواب المدن ليأخذوا منهم "حق المخزن"، حيث إنهم لم يفرقوا
أحيانا بين التاجر وغير التاجر. ومهما كان، فإن المكوس والمغارم
كانت مفروضة على جميع أنواع العمليات التجارية التي يقومون
بها. بل إن جشع الدولة تجاوز الحدود حينما فرضت الضريبة على
كل راغب في احتراف مهنة ما⁽⁷³⁾.

فصارى القول، إن دولة الموحدين قد أولت جانب الضرائب
أهمية خاصة. فبالإضافة إلى حفاظ الخلفاء الموحدين على الضرائب
الشرعية، فإنهم زادوا عليها مجموعة من المغارم والمكوس لم
يقرها الشرع. من هنا كان يبدو أن الدعوات التي أطلقتها بعضهم
للعودة إلى مقررات الشرع في ميدان الجباية، كانت ذات أهداف
دعائية فحسب. وتأتي قيمة الضرائب في كونها المورد الوحيد الذي
تلجأ إليه الدولة عند تقلص كل نشاط اقتصادي لتأدية رواتب الجند
النظامي والمرتقة والموظفين. لهذا السبب بالذات، فإن قول عبد الله
العروى⁽⁷⁴⁾ بأن بلاد المغرب عرفت مع الموحدين أول دولة مغربية

محلية اعتمدت على موارد غير المكوس والقيء" قول لا يصمد أمام
صراحة النصوص التاريخية.

لقد تضررت المدن والقرى التي كانت تقع على طريق
"الحركات" العسكرية المتوجهة سواء نحو بلاد الأندلس، أو نحو
كل من المغرب الأوسط وإفريقية. وعندما تكون أعداد الجنود
مرتفعة، فإن الدولة تطالب رعاياها بالمساهمة في تمويل الحملات.
فيعقوب المنصور عندما قرر التوجه نحو بلاد الجريد لتأديب الميارقة
عام 582هـ/1186م، كانت جميع عماله على المدن والقرى
الواقعة على طريق الجيش طالبا منهم "إصلاح المسالك وتوطئة
السبل وتمهيدها، ونصب الجسور في أماكنها، وإعداد الأتوات
وترغيدها، وتيسير العلوفاة، وأن لا عذر لهم فيما يحتاج إليه
الجيش من الموجودات" (75).

وطبعي أن يجتهد العمال في تطبيق تعاليم الخلفاء. فهم
كانوا يعلمون أن التقصير في هذا الجانب بالذات قد يؤدي في
أحسن الأحوال إلى عزلهم، وفي أسوأها إلى إعدامهم. وبسبب
هذا الاهتمام الزائد من طرف العمال بتوفير الحاجيات الغذائية
للجنود، فإن هؤلاء كانوا "يمشون كأنهم في مساكنهم، وينتقلون
من الترفه والتمتع بما لم يعهدوا في معاشهم، ولا اقتدروا عليه
في أماكنهم" (76).

وللدلالة على أهمية توفر مؤونة الجيش في صنع الانتصار، تكفي
الإشارة إلى أن هزيمة العقاب التي تكبدها الجيش الموحد في أمام
الجيوش النصرانية بالأندلس على عهد الناصر، وإنما كان سببها قلة

الأقوات المعدة لهذا الجيش. فقد لقي الجنود "في هذه الحركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار، وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس ولا علموه في أسفارهم القاصيات"⁽⁷⁷⁾.

لم يكن بإمكان الناصر السكوت عن تقصير عماله في إعداد أقوات الجند، لذلك قام باعتقال العاملين المُشرفين على مركزين مهمين لاستراحة الجنود وهما عاملي فاس وقصر كتامة⁽⁷⁸⁾. وبعد محاكمتهما وتوجيه الاتهام لهما "بالإهمال والفساد"⁽⁷⁹⁾، أمر بإعدامهما "فضربت أعناقهما صبراً عبرة للمعتبرين وذكري للغافلين"⁽⁸⁰⁾. كما تم إلقاء القبض على جميع مساعديهما، بل تعدى الأمر إلى البحث عن كل الذين خدموا تحت إمرتهما مدة ولايتهما، حتى وإن كانوا قد أقبِلوا أو استقالوا قبل هذا الحادث بالطبع⁽⁸¹⁾.

لقد كان توفير المؤونة للجيش عاملاً متحكماً في علاقة العمال بالخلفاء. فالخلفاء كانوا يدركون أن التهاون في هذا الجانب قد يطيح بخلافتهم. لهذا السبب بالذات كانوا يحملون مسؤولية أي تقصير لعمالهم الواقعة مدنهم على طريق الحملات العسكرية. وحتى يتجردوا من كل مسؤولية، وحتى لا يئثموا بالنواظر، كانوا يعدمون العمال المقصرين في مشاهد عمومية "وبحضور الآلاف من الناس."⁽⁸²⁾ لا عجب، والحالة هذه، أن نجد ابن الخطيب يوصي الأمراء بأن يولوا قضية إطعام الجنود أهمية بالغة، حتى أن هذه الأهمية يجب أن تفوق - في نظره - تلك التي يوليها الأمير، عادة، لسلاحهم. فالسلاح يجب أن يحتل المرتبة الثانية بعد الطعام⁽⁸³⁾.

من خلال النصوص المستشهد بها يبدو واضحاً أن الاستعداد للحرب كان يلتهم قسماً وافراً من الإنتاج الزراعي وإذا علمنا عتاقة التقنيات المستعملة آنذاك في الحرث فضلاً عن دورات القحط والجفاف التي تعرفها البلاد، ناهيك عن هجومات الجراد، أدركنا، ولاشك، ما يعانیه الفلاحون عندما تنضاف إلى العوائق المذكورة مسألة إطعام الجنود المارين بمدنهم وقراهم. إن هذه الحوافز مضاف إليها الرواتب الجارية والهبات الظرفية ومتحصلات الغنائم جعلت العمل الحربي أكثر مردودية مقارنة بالعمل الفلاحي أو الحرفي أو التجاري.

من هنا، فإن سكان الأمبراطورية كانوا يسارعون إلى الانخراط في الجندية عندما يطلب منهم ذلك. ولاغربة أن يحظى الجيش بكل هذا الاهتمام، فمنظرو الآداب السلطانية يعتبرونه "أبهة الخلافة وحصناً منيعاً من المخافة"⁽⁸⁴⁾. كما أن السلاطين والخلفاء كانوا يعتقدون بأن "من كثرت أجناده عمرت بلاده"⁽⁸⁵⁾ و"ومن كثر جيشه قل خوفه"⁽⁸⁶⁾.

كما كانوا يؤمنون، أيضاً، بأن الجنود "لا يبدلون مهجهم إلا لمن ملك قلوبهم بالإحسان"⁽⁸⁷⁾ وهو ما أكد عليه صاحب الشهب الالامعة حين ربط بين قوة الدولة وتوفر المال الذي يجب أن يبذل للجنود⁽⁸⁸⁾. وباعتبار أن النظام الموحد نظام نخبوي شرابي، فإن سياسة الضبط التي مارسها اعتمدت أساساً على الجيش⁽⁸⁹⁾ وبسبب هذه الأهمية، أصبح الجيش بشكل مؤسسة مركزية في

دول المغرب الوسيط⁽⁹⁰⁾. واستقرار هذه المؤسسة وتماسكها هو الضامن الفعلي لاستمرار الدول.

لانشك لحظة واحدة في أن المداخيل الشرعية على تنوعها كانت عاجزة عن توفير متطلبات الدولة المالية لتجهيز العساكر الجرارة، وأداء رواتب الموظفين، وتأمين حياة الترف والبدخ للخلفاء والأمراء وأفراد حاشيتهم. على أنه من الإنصاف القول، إن عائدات الغنائم كانت توفر مبالغ ضخمة⁽⁹¹⁾ غير أن تلك المبالغ ظلت رهينة بقوة الدولة وبالحرروب التوسعية التي تشنها، إذ بمجرد ما تنتهي هذه الحرروب، تتوقف تلك العائدات، مما يضطر الدولة إلى البحث عن مصادر بديلة داخل المجال الخاضع لها، وتلك نقطة ضعف مركزية في الاقتصاد النابع من "أسلوب الإنتاج الحربي". من الطبيعي، إذن، أن يستسلم الحكام لإغراء فرض ضرائب لا يقرها الشرع⁽⁹²⁾. مع ما يعني ذلك من ضرورة التسلح دينياً وسياسياً لمواجهة مخلفات وتبعات مثل هذا القرار.

ومما يؤكد الطابع العسكري لدولة الموحدين أن مبررات الإقطاع عرفت تحولاً جذرياً على عهدهما. فـ أبو جعفر الداودي⁽⁹³⁾ المتوفى بتلمسان عام 402هـ/1011م يحصر المستحقين للإقطاع في الفئات الاجتماعية المقهورة من صنف الفقير أو كثير العيال، أو المديان وكل من قدم خدمة للإسلام والمسلمين. غير أن ما يلاحظ هو أن جل هذه الأصناف بدأت تختفي من لائحة المقطوعين بدءاً من القرن الخامس الهجري، ف المارودي المتوفى عام

450هـ/1058م وضع الجند على رأس قائمة المستحقين للإقطاع، الأمر الذي ينهض حجة على الحضور البارز للعسكر في المجتمعات المشرقية. وفي الغرب الإسلامي زمن الموحدين، فإن المزهل الحربي اعتبر شرطا أساسيا للحصول على الإقطاع⁽⁹⁴⁾. ف علي بن عبد الله المنبسطي الأنصاري المتوفى عام 570هـ/1174م اشترط في المقطع أن يكون ممن تنتفع الجماعة بشجاعته، فإن "أقطع الإمام لمن هذه صفته جاز الإقطاع"⁽⁹⁵⁾.

من خلال مجمل النصوص التي أوردناها حول حضور الجند في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يمكن الخلوص إلى أن الغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين عرف تشكيلة اقتصادية واجتماعية يغلب عليها "أسلوب الإنتاج الحربي، فإذا كانت القوة المنتجة المشكلة من وسائل الإنتاج وعلاقاتها هي الجانب الحاسر والمحدد في كل أسلوب للإنتاج، فإن هذه القوة في المغرب الموحدي كانت في خدمة الحرب. فطغيان الهر العسكري على المجتمع المغربي خلال عصر الموحدين، جعل المزهل الحربي يتفوق على ما سواه من المؤهلات. صحيح أن العمل التجاري خاصة البعيد المدى، كان له مردود كبير طوال فترة مهمة العصر الوسيط، إلا أن فعالية هذا النشاط كانت وثيقة الارتباط "بالغزو" والسيطرة العسكرية.

فبدون قوة عسكرية ضخمة ما كان بإمكان الموحدين أن يحافظوا على تفوقهم التجاري. غير أن الحفاظ على قوة وتماسك الجيش كان يتطلب تكاليف مالية باهظة. فالتدخلات العسكرية

التي استهدفت الحفاظ على وحدة الدولة، أورد هجومات
المسيحيين، كانت تستند جل منجزات خزينة الدولة، وإعادة
التوازن المفقود كان الجهاز الحاكم يلجأ إلى فرض الضرائب على
كل الأنشطة الاقتصادية، دون تمييز بين المنتجة منها، وتلك التي
كان تكتفي، بالكاد، لسد رمق ممتنيتها.

داخل هذا السياق وحدة يمكن أن نفهم تلك الإشارة الواردة
عند الشريف الإدريسي والتي تهم سكان مراكش، ذلك أن "أهل
مراكش يأكلون الجراد، ويبيع منه كل يوم الثلاثون حملاً فما
دونها وفوقها بقبالة. وكانت أكثر الصنع متقبلة عليها مال لازم مثل
سوق الدخان والصابون والصفير والمغازل. وكانت القبالة على كل
شيء يباع رق أو جل، كل شيء على قدرة"⁽⁹⁶⁾.

وطبيعي في مثل هذه المجتمعات المحاربة أن يحظى الجند بمرتبة
مرموقة في سلم الهرم الاجتماعي. فالحكام كانوا يعلمون أن
بقاءهم في السلطة رهين بمدى قوة الجيش وتماسكه. من هنا، أيضاً،
لانعجب إذا وجدنا مؤرخي العصر الوسيط يربطون بين هزيمة الجيش
في إحدى المعارك الكبرى، وبين انهيار الدولة. وتقدم دولة
الموحدين النموذج الأمثل للدول ذات البنى العسكرية، فإشعاعها
السياسي والاقتصادي كان الجيش من ورائه، كما وأن بداية انحلالها
وثيقة الارتباط بهزيمة الجيش في معركة "العقاب" بالأندلس.

وقد فطن ابن خلدون إلى أهمية أرباب السيف في الدول
الوسطية حينما أشار إلى أن صاحب الدولة يحتاج إلى مساندة

في طورين من الأطوار الثلاثة التي تمر منها الدولة. طور التأسيس وطور الازدهار. بينما لا تحتاج إلى أرباب الأقلام (المثقفون) إلا في وسط الدولة أي في فترة الاستقرار. ونظراً لهذه الأهمية، فإن أرباب السيوف يكونون "حينئذ أوسع جاهاً وأكثر نعمة وأسنى إقطاعاً"⁽⁹⁷⁾.
 ومهما كان، فإن "أسلوب الإنتاج الحربي" كان هو الأسلوب المهيمن على المجتمع المغربي خلال عصر الموحدين. وقد سبق أن أشرنا إلى فداحة التكاليف المادية والبشرية التي تطلبها معارك الدولة الخارجية، فضلاً عن المصاريف المرصودة لتوفير البنيات التحتية الضرورية لممارسة الحرب كالحصون والقلاع والجسور وغيرها. كما أن قسماً كبيراً من رصيد الدولة العقاري وظف لخدمة رجال الدولة والقواد العسكريين وشيوخ القبائل والثوار الثائبين و"طابور" النخبة والعلماء المدافعين عن السياسة الحربية والمذهبية للدولة.

هوامش

- 1- لاكوست أيف، "العلامة ابن خلدون" ترجمة ميشال سليمان، ط1، بيروت 1974، ص 18.
- 2- مجهول، "كتاب الحرب" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 1584 (ص 4) و 4 وشهر إلى أن العنوان من وضعنا لأن المخطوط لا عنوان له في الأصل.
- 3- بوجد مخطوطاً بخزانة مسجد ابن يوسف بمراكش.
- 4- فلا عن "العبر في خبر من غير" ص 253.

5- نفسه، ص 240

6- الحنبلي (أبو النلاح بن العباد) "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، بيروت، دون تاريخ، ج 4، ص 183.

7- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين): "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" دار صادر، بيروت، دون تاريخ، ج 7 ص 3. وكذلك المعسكوري اسحمد بوراس، "المنهر المعرب عن الأمر بالمغرب" مخطوط الخزائن العامة، الرباط، رقم د 2263، ص 256.

8- المصدر الأخير، ص 256.

9- المقدسي المشاري أبو عبد الله محمد، "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" ط II، لندن 1906، ص 215.

10- Guichard(P) et autres: "Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval X-XV siècles" N. clio, P.V.F. Paris 1995, P 231.

11- Cerlier (M.J): "La Géographie de l'histoire du Maroc" Memorial Henri Basset, T.XV, Paris, 1928, P. 159.

12- المقدمة، ص 257.

13- نفسه، ص 294.

14- نفس المصدر والصفحة.

15- روض القواطع، ص 282.

16- الحلال الموشية، ص 109.

17- بولنتيب الحسين، "أسلوب الإنتاج الحربي والتحول المعاق، حالة المغرب الوسيط" مجلة كلية آداب الجديدة، العدد الثاني 1995، ص 77.

18- البيان المغرب، ص 170.

19- ابن النطان أبو علي بن الحسن، "نظر الجمعان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان" تحقيق محمود علي مكبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ص 187.

20- المعجب، ص 379.

21- أخبار المهدي بن تومرت، ص 35-37-38-51.

22- ابن تومرت اسمحمد، "أعز ما يطلب" تقديم وتحقيق عمار الطالبي، الجزائر 1985، ص 369-422.

- 23- صررة الصف أبة 10-12.
- 24- عمر موسى (عز الدين)، "الموحدين في المغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم" دار المغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1991، ص 251.
- 25- Montagne (R): "Les berbères et le Mazerr dans le sud du Maroc" casablanca 1989, p.61
- 26- البيان المغرب، ص 20-21.
- 27- أبو القدا (اسماعيل)، "تاريخ أبي القدا" دار صادر- دار بيروت، دون تاريخ، ص 244 وكذلك ابن الأثير، أبو الحسن، "الكامل في التاريخ" دار صادر- دار بيروت، 1966، ج 10، ص 575.
- 28- نظر الحمان، ص 102-103-104.
- 29- أخبار المهدي، ص 69.
- 30- المعلومات الواردة في هذا الجدول مستفاه من كتاب "أخبار المهدي" ص 69-70-71-72.
- 31-Meunié (J) : "Le Maroc saharien" Librairie Klinck siècle, Paris 1982, p.260
- 99-97 حول المجاعات والأوبئة، ص 32.
- 33- البيان المغرب، ص 16.
- 34- نفسه، ص 318-319-320-321.
- 35- نفسه، ص 77.
- 36- الحلل الموشية، ص 137-138.
- 37- البيان المغرب، ص 347.
- 38- نفسه، ص 234.
- 39- الجزائبي أبو الحسن عليا، "كتاب جنبي زهرة الأسم في بنام مدينة فاس" طبع باعتناء الشيخ القرد بل، الجزائر 1966، ص 32، وكذلك، روض القرطاس، ص 189، جذوة الإقتباس، ذ 1، ص 34.
- 40- الإدريسي أبو عبد الله الشريفاء، "المغرب العربي من خلال زهرة المشتاق" حقه ونقله إلى الفرنسية محمد حاج صادق، باريس 1983، ص 101-102.
- 41- للمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الخراب العدراني خلال العصر الوسيط راجع- السبني-عبد الأحدا، "علامات المدينة المغربية في الأدب الجغرافي الوسيط: دلالات الخراب"، ضمن كتاب

- التاريخ واللسانيات، منشورات كلية آداب الرباط، ص 11-25.
- 42- ابن خلدون (عبد الرحمن)، "العبر وديوان المبتدأ والخبر" تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 1981، ج 6، ص 353.
- 43- الأوربي أبو محمد عبد الله، "الوسيلة إلى المغرب في كرامات المولى أبي يعقوب" مخطوط، الخزنة الحسينية، رقم 9447، ص 235، وكذلك الذخيرة السنية، ص 39، الإعلال ج 7، ص 251.
- 44- البيان المغرب، ص 424.
- 45- روض القرطاس، ص 283.
- 46- الذخيرة السنية، ص 94-95.
- 47- نفسه، ص 95.
- 48- البيان المغرب، ص 315.
- 49- نفسه، ص 417.
- 50- مجهول، "حول بناء مدينة فاس وجامع الترويين والأندلسيين" مرخ، ج، رقم د 773 (ص. 66).
- 51- الوليدي أبو الفضل راشد بن راشد، "كتاب الحلال والحرام" مرخ، ج، رقم 203 ص 13.
- 52- حول الجماعات والأوتنة، ص 112.
- 53- النشاط الاقتصادي، ص 223.
- 54- التازي عبد الهادي، "أوقاف المغاربة في القدس" المهدية 1981، ص 9-10.
- 55- المقدمة، ص 407.
- 56- الإستبصار، ص 141.
- 57- المعيار، ج 5، ص 32.
- 58- نفس المصدر والجزء، ص 33.
- 59- حول نوعية هذا الاقتصاد وعوامل نموه وانتهائه راجع:
- بوشيش إبراهيم التادري، "المغرب والأندلس في عصر المرابطين" دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1993، ص 17-18.
- 60- الجابري محمد عابد، "العصبية والدولة" الدار البيضاء 1979، ص 362.

- 61- المقدمة، ص 280-281-297.
- 62- البيان المغرب، ص 437.
- 63- البيان المغرب، ص 305.
- 64- ابن غازي (أبو عبد الله محمد)، "الروض الهمتون في أخبار مكناسة الزيتون" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1964، ص 19.
- 65- المنصد الشريف، ص 61 وكذلك المغيلي يحيى بن أبي عمران المازوني، "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" مرخ.ع، الرباط رقم 521 ص 402-412-413.
- 66- المنصد الشريف، ص 61.
- 67- المنهاج الواضح، ص 327.
- 68- العطاء الجزيل، ص 167-171.
- 69- نفسه، ص 170.
- 70- نفسه، ص 169.
- 71- نفس المصدر والصفحة.
- 72- نفس المصدر والصفحة.
- 73- مجهول، "كتاب في مناقب الشيخ أبي العباس أحمد بن جعفر السبني" مرخ.ع، رقم 416
اض.مرا ورقة 5.
- 74- العروى عبد الله، "مجلد تاريخ المغرب" المركز الثقافي العربي، 1994، ج 2، ص 163.
- 75- البيان المغرب، ص 186.
- 76- نفس المصدر والصفحة.
- 77- نفسه، ص 259.
- 78- كانت مدينة قصر كتامة القصر الصغير حاليا تابعة لولاية سبتة، ومن ثم فإن العامل الذي أعدم هو عامل سبتة. كما كانت تعرف هذه المدينة أيضا بقصر مصودة، وهي من المراكز الأساسية لعبور الجنود المغاربة إلى الأندلس.
- 79- البيان المغرب، ص 260.
- 80- نفسه، ص 263.

خاتمة



لقد بينا خلال هذا العمل المتواضع كيف أن الجوانح والكوارث الطبيعية ظلت مصاحبة للمجتمع المغربي عبر تاريخه الطويل، ونظراً لطابعها النبوي، فإن الدولة والمجتمع لم يكونا يعتبرانها ظواهر مفاجئة أو شيئاً جديداً لم يسبق التعامل معه، فتضامن الدولة والمجتمع كان، دوماً، يقلل من وقع هذه الكوارث ويحد من خطورتها. ومن خلال النموذج الذي اخترناه، وهو نموذج المغرب الموحد، يلاحظ أن الدولة قامت بالأدوار المنوطة بها تجاه رعاياها. فقد كانت، في أغلب الأوقات، حاضرة إبان الكوارث الكبرى، محاولة التدخل للتخفيف من وقعها على الشرائح السفلى من المجتمع، حيث كانت تفتح مخازنها أمام الفقراء والجياع، الأمر الذي كان يقلل من حجم الخسائر الديموغرافية. على أن ما نجب الإشارة إليه هو أن أغلب النصوص التي تتوفر عليها حول الكوارث الطبيعية تهم الحواضر دون البوادي. إذ مازلنا لانعلم هل قامت دولة الموحدين، تجاه سكان البوادي بنفس الأدوار التي قامت بها تجاه سكان الحواضر. والحق أن هذه الثغرة التي تعاني منها مصادر المرحلة ليست الوحيدة. ذلك أن هذه المصادر تلتزم الصمت كلما تعلق الأمر بسكان البوادي، فالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهؤلاء السكان

نعاني من غياب شبه تام. وقد أشرنا داخل المتن إلى أن عقلية المؤرخ تتحمل المسؤولية المركزية في "تغيب" حياة الأغلبية المنتجة والاقتصار على تتبع حياة الخلفاء والسلاطين وكبار القواد العسكريين وشيوخ القبائل والفقهاء المدافعين عن الاختيارات المذهبية للدولة.

تأسيساً على ما سبق، يبقى مطروحاً على البحث التاريخي في المغرب تركيز الاهتمام على لمرشحات الحلقات المفقودة من تاريخنا خاصة التاريخ البعيد عنا نسبياً كتاريخ العصر الوسيط، وتبقى حلقة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والذهني للساكنة القروية من أهم الحلقات التي يجب إحيائها. ذلك أن بوسعها أن تفسر العديد من التقط الغامضة التي تلف تاريخ المغرب خلال تلك الحقبة والحقبة التي تليها.

بدون هذه الخطوة، سيظل تاريخ المغرب الوسيط يسير على رأسه بدل قديمه. وفي المقابل، فإن بقاء "طبقة" العامة خارج إطار الاهتمام سيجعل كتابتنا أشبه ما نكون بكتابة العصر الوسيط، وفي تقديري، فإن الدعوات المنادية بإعادة كتابة تاريخ المغرب هي مجرد تقليعات، لا تستند على أسس موضوعية. فإذا كان المؤرخون الأوروبيون والأمريكيون يطالبون بإعادة كتابة تاريخهم، فإن هذه المطالبة تنطلق من معطيات واقعية لعل أهمها أن تاريخهم قد تم إحياءه بالكامل، فلم يعد هناك أي عصر يعاني من الإجحاف. كما أن هذا التاريخ كتب بمناهج ورؤى مختلفة ومتباينة. أما تاريخنا، فإن الحديث عن إعادة كتابته يعد ضرباً من العبث. فكيف يمكن المطالبة بإعادة كتابة تاريخ لم يكتب بعد بالكامل؟ ومهما كان، فإن الحديث عن تاريخ المغرب بمواضعه ومناهج كتابته قد يقودنا إلى إثارة مشاكل جانبية ليس هذا مكانها.

لم تكف دولة الموحديين بموازرة ومساندة رعاياها إبان كوارث الجفاف وحدها، بل لقد سجلنا، أيضا، كيف تدخلت لمحاربة الأوبئة الفتاكة، ومحاولة إيجاد العلاجات الضرورية للقضاء عليها، أوغلى الأفل للحد من خطورتها. فقد أنشأت مستشفيات وأمارستانات لاستقبال المرضى، كما تكلفت بعلاجهم وتغذيتهم ولباسهم وحتى بمصاريف النقاة، وفي الوقت ذاته أقدمت على خلق مخبرات لصناعة الأدوية والمعاجين والأشربة.

ومما يؤكد بلوغ دولة الموحديين قمة التطور الحضاري خلال العصر الوسيط أن الأدوية المصنوعة لم تكن تسلم للمرضى إلا بعد أن تكون قد جربت فعاليتها على الحيوانات. ولعل الدلالة الرمزية الثانوية خلف هذا الإجراء هي أن الدولة الموحدية كانت تعتبر رعاياها رأسملاً يستجيب التفريط فيه. على أننا لاحظنا، أيضا، كيف أن بعض الخلفاء كانوا يقومون بعملية إعداد جماعية لأطفال رعاياهم مع تسليمهم هدايا بالمناسبة.

صحيح أن الدولة كانت تعجز في بعض الأحيان عن مقاومة بعض الأوبئة الفتاكة وعلى رأسها وباء الطاعون، غير أن هذا العجز لم يمنعها من تسجيل حضورها إلى جانب رعاياها ولو من الناحية النفسية. أما بالنسبة لوباء الجذام، فإن دولة الموحديين عملت على إنشاء حارات خاصة بالجذمي، وقدمت لهم في الوقت ذاته الحماية اللازمة ضد أي تزعج عدانية كان يبديها سكان الحواضر التي تقع بها مثل هذه الحارات.

لقد سجلنا الموقف اللاتاريخي للفقهاء من الحروب عندما أخرجوها من دائرة الكوارث والجوائح، فقد رأينا كيف أن الحرب كان لها تأثير فاق بكثير تأثير الكوارث الطبيعية والأوبئة والأمراض الفتاكة. على أنه

ينبغي الاعتراف بأن الحروب المتكررة للدولة بما ينتج عنها، عادة، من خسائر بشرية وأضرار اقتصادية لم تكن أمراً اختيارياً. فقد لاحظنا بأن المرحلة تميزت بسيادة "نمط الإنتاج الحربي" الذي يتفرع عنه اقتصاد يمكن نعتة "باقتصاد الغزو". وفي مثل هذا الاقتصاد، يحتل الجند مركزاً محورياً، على اعتبار أنه هو الذي يقوم بتوفير الأمن الضروري لتنشيط الحياة الاقتصادية، الشيء الذي يضمن عائدات مالية مهمة لخزينة الدولة.

غير أن الجيش إذا كان يقوم بهذا الدور المحوري، فإنه في المقابل يستهلك قسماً كبيراً من منجزات الخزينة على شكل أجور وأعطيات وركوات وأسلحة. فمن المعروف أنه كلما تضخمت أعداد الجنود، تضخمت معهم بشكل موازي متطلباتهم وحاجياتهم. فهل نستطيع تقدير حاجيات جيش جرار قدر ب 600 ألف جندي رافقوا الناصر الموحد إلى بلاد الأندلس لرد زحف النصارى؟

وهكذا، فإذا كان الجيش مصدر قوة الدولة عند تأسيسها، فإنه يتحول إلى عبء عليها خلال فترة الاستقرار، وفي المراحل المتأخرة من حياتها. فإبان مرحلة الاستقرار يتحول الجنود إلى مستهلكين لأن مهامهم الحربية تجعلهم يتعالون فوق المنتجين المباشرين. أما خلال فترات الأزمة، فإنهم يتحولون إلى عدوهم الأساسي، ذلك أن وظيفة الحماية تتحول من المؤسسة العسكرية بشكل تدريجي إلى دويلة داخل الدولة الأمر.

وهكذا، فإن الأموال المتحصلة بواسطة الحرب يصرف قسط منها لنهيب المعارك المقبلة، بينما يصرف قسط آخر على تدبير شؤون البلاط والحفاظ على عائدات البذخ والترفيه التي وسعت حياة الخلفاء الموحدين فلا غرابة، والحالة هذه، أن لا يبقى القسط المتبقي لتمويل المشاريع ذات

النفع العام التي ظل العمل فيها يعتمد على المبادلات الفردية، مما لم يؤولها لتلعب الأنوار الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها. فالثروة النابعة من "أسلوب الإنتاج الحربي" ليست قابلة للنمو، لأنها -وبكل بساطة- ليست حصيلة صراع الإنسان مع الطبيعة، ولا هي نتيجة استثمار، بل هي ثروة ناتجة عن الاستيلاء على الخيرات الجاهزة.

وبالمثل، فإن البحث أشار أكثر من مرة إلى أن دولة الموحديين غلبت الهاجس الأمني في تعاملها مع الفاعلين الاقتصاديين بمختلف شرائحهم على بقية الهواجس الأخرى، الشيء الذي لم يؤولهم للمساهمة الفعالة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، ذلك أن دولة الموحديين لم تكن ترى في الفلاحين والحرفيين والتجار سوى مصدر للمال لتمويل حملاتها العسكرية وأداء رواتب جندها وموظفيها وتوفير حاجيات البلاط.

والمحاصل أن دولة الموحديين اعتبرت المجال والسكان الخاضعين لها مجرد مصدر للمال لتمويل حروبها المتعددة. من هنا، فإن إعادة التفكير في الحرب من منظور جديد يتجاوز السرد "الكرونولوجي" للمعارك إلى دراسة تأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع والثقافة والعقليات، بإمكانها أن تفتح آفاق واعدة أمام البحث التاريخي العربي عامة والمغربي بشكل خاص. بل لن نغالي إذا قلنا إنها قد تقدم عناصر جديدة تساهم في الإجابة على السؤال الحضاري المطروح على المجتمعات العربية: لماذا "تخلفنا" و"تقدم" غيرنا؟

مصادر ومراجع البحث

1- المصادر المخطوطة:

- 1- الأزدي أبو الوليد هشام بن عبد الله، "المنهيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام" مرخ.ع. الرباط رقم د 877.
- 2- الأزموري ابن عبد العظيمة، "بجعة الناظرين وأسس العارفين" مرخ.ع. الرباط رقم د 1343.
- 3- الأندلسي أبو عبد الله محمد، "النجم الثاقب فيما لأولياء الله من منافع المنائب" مرخ.ع. الرباط رقم د 1914.
- 4- الأريبي أبو محمد عبد الله، "الرسيلة إلى المرغوب في كرامات الملوك أبي يعقوب" مرخ.ع. الرباط رقم د 9447 ضمن مجموع.
- 5- بوراس أحمد التناصر العسكري، "الخبر المغرب عن الأمر بالمغرب" مرخ.ع. الرباط رقم د 22653.
- 6- البكري أبو القاسم أحمد، "العطاء الجزيل في كشف غطاء الترحيل" مرخ.ع. الرباط رقم د 6148.
- 7- التتارجي ابن العباس بن إبراهيم، "الإمتاع بالحكام الإلتفاع" مرخ.ع. رقم د 13.
- 8- ابن جزى أبو القاسم محمد بن محمد، "قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع التقنية" مرخ.ع. الرباط رقم د 1151.
- 9- ابن الحاج أبو عبد الله محمد، "المفصل المصور في تلخيص الوثائق والعتود" مرخ.ع. الرباط رقم د 5922 ضمن مر.
- 10- ابن الخطيب السان الدين، "رسالة في أحوال خدمة الدولة وصانعه" مرخ.ع. الرباط رقم د 1421.
- 11- ابن زكون الحسن بن إبراهيم، "اعتقاد الحكام في مسائل الأحكام" مرخ.ع. الرباط رقم د 413.
- 12- الأرياني أبو حمزة بن موسى، "اعتقاد الحكام في مسائل الأحكام" مرخ.ع. الرباط رقم د 1298.
- 13- ابن سلون أبو القاسم الكتاني، "العقد المنظر للحكام فيما يعرض لهم من العتود والأحكام" مرخ.ع. الرباط رقم د 3199.
- 14- ابن سلون أبو القاسم الكتاني، "الوثائق" مرخ.ع. الرباط رقم د 1076.
- 15- الشعبي أبو العباس بن محمد بن سالم، "التعريف بسيد أبي يعزى" مرخ.ع. الرباط رقم د 591.
- 16- الشاطبي أبو هارون بن أحمد، "طوطي هارون" مرخ.ع. الرباط رقم د 1711.
- 17- الفرناطي أبو إسحاق، "الوثائق المختصرة" مرخ.ع. الرباط رقم د 1418 ضمن مر.
- 18- القاضي أبو عمران، "المسائل" مرخ.ع. الرباط رقم د 1839 ضمن مر.
- 19- ابن فزح (أبو محمد)، "الوثائق" مرخ.ع. الرباط رقم د 468.
- 20- اللطفي أحمد بن مبارك، "جواب في أحكام الطائعين" مرخ.ع. الرباط رقم د 1854 ضمن مر.
- 21- بصريفة من طلبية مراكش، "التبديد الأبني في علم الوثائق" مرخ.ع. الرباط رقم د 1249.
- 22- مجهول، "كتاب الحروب" مرخ.ع. الرباط رقم د 1584 ضمن مر.
- 23- مجهول، "تأليف في الفقه والسير" مرخ.ع. الرباط رقم د 3627.
- 24- مجهول، "ورقات في التاريخ" مرخ.ع. الرباط رقم د 773 ضمن مر.
- 25- مجهول، "حول مدينة بناء فاس وجامع القرويين والأندلسيين" مرخ.ع. الرباط رقم د 773 ضمن مر.
- 26- مجهول، "ذكر مشاهير أعيان فاس في التمدد" مرخ.ع. الرباط رقم د 1394 ضمن مر.
- 27- مجهول، "كتاب في تراجم الأولياء" مرخ.ع. الرباط رقم د 1271.
- 28- مجهول، "كتاب في مناقب الشيخ أبي العباس أحمد بن جعفر السبتي" مرخ.ع. الرباط رقم د 1177.
- 29- مجهول، "نبذة من تاريخ المغرب الأقصى" مرخ.ع. الرباط رقم د 1252 ضمن مر.
- 30- المغلبي يحيى بن أبي عمران المازوني، "الدرر المكنونة في نوازل ما زوتة" مرخ.ع. الرباط رقم د 521.

- 31- ابن الناصر اسحق بن موسى الدرعي، "الفرز المرصعة بأخبار صلحاء درعة" مرخ، ج. الرباط، رقم د 3745 أض. ما
- 32- ابن هينور أبو الحسن عليّ النسي، "سئلة في الأمراض اليونانية" مرخ، ج. الرباط، رقم 9665
- 33- الوشميسي أحمد بن يحيى، "مختصر أحكام البرزخ" مرخ، ج. الرباط، رقم د 2198 أض. ما
- 34- الوليدي أبو الفضل راشد بن راشد، "كتاب الحلال والحرام" مرخ، ج. الرباط، رقم 203.

2- المصادر المطبوعة

- 35- ابن الأبار (أبو عبد الله محمد)، "تحفة القادر" أعداد بناءه وعلق عليه الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.
- 36- الإدريسي (أبو عبد الله الشريف)، "المغرب العربي من خلال زهرة المشتاق" حققه ونقله إلى الفرنسية محمد حاة صادق، باريس 1983.
- 37- ابن الأثير (عز الدين)، "الكامل في التاريخ" دار صادر - دار بيروت 1966، ج 11.
- 38- ابن الأزرق (أبو عبد الله)، "بدائع السلك في طبائع الملك" تحقيق وتعليق على ساسي الشار، بغداد 1977.
- 39- الأنصاري أحمد بن القاسم، "اختصار الأخبار عما كان يسنة من سني الآثار" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط 11- 1983.
- 40- البادسي (عبد الحفيظ بن إسماعيل)، "المفصل الشريف والمنزعة اللطيف في التعريف بصلحاء الربيع" تحقيق سعيد أعراب، الرباط 1982.
- 41- ابن البناء أبو العباس أحمد، "رسالة في الأنواء" بعثت بنشرها وتصحيحها الدكتورة هـ سـ جـ - روز، باريس 1948.
- 42- ألبندق البيهقي عليّ، "أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1971.
- 43- الشعراجي العباس بن إبراهيم، "الإعلام بمن حله مراكش وأغصان من الإعلام" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ج 8، الرباط 1977.
- 44- التتبيكتي أحمد بابا، "كتابة الهتاج لمعرفة من ليس في الديباج" دراسة وتحقيق محمد مطيع، رسالة دكتوراه، الدراسات العليا، مرفوعة بخزانة كلية آداب الرباط.
- 45- ابن تومرت أحمد بن عبد الله المهدي، "أخر ما يطلب" تحقيق الدكتور عمار الطالبي، الجزائر 1988.
- 46- الجزائبي أبو الحسن عليّ، "كتاب جنس زهرة الأمان في بناء مدينة تاس" طبع باعتماده الشيخ الفرديل، الجزائر 1966.
- 47- الحنبلي أبو الفلاح عبد الحميد، "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" بيروت، دون تاريخ.
- 48- الحميري أحمد بن عبد المنعم، "الروض المعطار في خبر الأقطار" تحقيق إحسان عباس، بيروت 1975.
- 49- ابن خلدون (عبد الرحمن)، "مقدمة ابن خلدون" مراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت 1981.
- 50- ابن خلدون (عبد الرحمن)، "العصر وديوان المستنار والحبر" تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت 1981.
- 51- ابن خلدون أبو العباس شمس الدين، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء أهل الزمان" تحقيق الدكتور عباس المراري، دار صادر - بيروت، دون تاريخ.
- 52- ابن أبي دينار أحمد بن أبي القاسم، "كتاب المونس في أخبار إفريقية وتونس" ط 1، تونس 1286 هـ.
- 53- ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد، "رسائل ابن رشد الطبية" تحقيق جورج شحاتة قناني وسعيد زايد، القاهرة 1987.
- 54- أبو الربيع سليمان المرحدي، "ديوان الأمير أبي الربيع محمد بن تاريت الطنجي وأخرون غلوطن، دون تاريخ
- 55- ابن أبي زرع النسي (عليّ)، "الأنيس المطرب بروض القرماس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1973.

- 56- ابن الزيات أبو يعقوب يوسف، التنصوف إلى رجال التصوف، وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط 1984.
- 57- ابن زهر (أبو مروان عبد الملك)، كتاب الأغذية، تقديم وترجمة وتحقيق أنور غاربا شانشيز، مدريد 1992.
- 58- ابن زهر (أبو مروان عبد الملك)، التيسير في مداواة التدبير، تحقيق محمد بن عبد الله الورداني، الرباط 1991.
- 59- ابن حذاري أبو عبد الله محمد المراكشي، البيان المغربي في أخبار الأندلس والمغرب، النصير الموحد، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بيروت 1985.
- 60- العزفي أبو العباس، دعامة اليقين في زعملة المتنين، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط 1989.
- 61- الغساني أبو القاسم بن محمد، حديقة الأزهار في ساهية العشب والصفار، تحقيق محمد العربي الخطايب، بيروت 1985.
- 62- ابن الغزالي العثماني أبو عبد الله محمد، الروض الهندون في أخبار مكناسة الزيتون، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1964.
- 63- أبو الفدا إسماعيل، تاريخ أبي الفدا، دار صادر - دار بيروت، دون تاريخ.
- 64- المنشالي أحمد بن إبراهيم، حفة المغرب بلاد المغرب، تحقيق فرناندو دي لارا إنجا، مدريد 1974.
- 65- ابن القاضي أحمد المكناسي، جذرة الاقتصاد في ذكر من حل من الأخبار بمدينة تاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، النشر الثاني، الرباط 1974.
- 66- ابن القطار أبو علي بن الحسن، نظير الجمان لترتيب ما سئل من أخبار الزمان، تحقيق علي مكبي، بيروت 1990.
- 67- الكنتاني أحمد بن جعفر، سلوة الأثام وسحابة الأكياس من أقبور العلماء والصلحاء بمدينة تاس، طبعة سميرية دون مكان ولا تاريخ الطبع.
- 68- مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأنصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء 1985.
- 69- مجهول، الحلل المشوية في الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار، عبد القادر زمامة البيضاء 1979.
- 70- مجهول، كتاب التواريخ، تحقيق أسروسي هويتي ميراندا، جحرط 1917.
- 71- مجهول، الذخيرة السنية، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1972.
- 72- ابن المؤقت المراكشي أحمد، السعادة لأبدي في التعرف بمشاهير الحضرة المراكشية، ط II، الدار البيضاء، دون تاريخ.
- 73- المنديسي أبو عبد الله محمد، احسن التفاسير في معرفة الأقاليم، ط II، ليدن 1906.
- 74- الماجر أبو محمد صالح، المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح، دراسة وتحقيق السعدي عبد السلام رسالة ديبلوم الدراسات العليا، مرقنة بخزانة كلية آداب الرباط.
- 75- المنطبي أغريغوريس، تاريخ مختصر الدول، طبعه ورضع حواشي الأب أنطوان صالحير اليسوعي، بيروت 1958.
- 76- المارودي أبو الحسن علي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت 1978.
- 77- ابن المصنف محمد بن عيسى، تنبيه الحكام على مأخذ الأحكام، نداء للنشر عبد المنهظ منصور، تونس 1988.
- 78- المراكشي أبو عبد الله محمد بن عبد الملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصل والصلة، ص 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، تحقيق محمد بن شريف، الرباط 1984.
- 79- الناصري أبو العباس أحمد، الاستبصار لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري.
- 80- الوثائقي أبو العباس أحمد، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف، الرباط 1981.
- 81- الوزان أحمد بن الحسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط I، الرباط 1980.

3- الدراسات العربية

- 82- أولمبيل اعلي، "المخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون" بيروت، دون تاريخ.
- 83- إيست اجورد، "الجغرافيا توجه التاريخ" ترجمة سمائل الدناصوري مراجعة دولة صادق، القاهرة، دون تاريخ.
- 84- بك لأحمد عيسى، "تاريخ اليبسارستانان في الإسلام" ط1، بيروت 1981.
- 85- بروذيل أفران، "البحر المتوسط" نقله إلى العربية عمر بن سالم، تونس 1990.
- 86- برانشفيك أروبير، "تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى غاية القرن 15" نقله إلى العربية حمادي الساحلي، بيروت 1988.
- 87- بونشيش البراهيم القادري، "المغرب والأندلس في عصر المرابطين" دار الطليعة، بيروت 1993.
- 88- التازي أحمد الهادي، "المرقات المعارية في القدس" المهدية 1981.
- 89- جغلول عبد القادر، "مقدمت في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط"، ترجمة فضيلة الحكيم، دار الحدادة، بيروت 1982.
- 90- الجابري أحمد عابدة، "العصبية والنوالة، معالير نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي"، الدار البيضاء 1979.
- 91- ضريف أحمد، "مؤسسة السلطان الشريف، بالمغرب، مشروع قراءة تأسيسية" دار إفريقيا الشرق، ط 1، الدار البيضاء 1989.
- 92- العروى أحمد الله، "مجمل تاريخ المغرب" ج 2، الدار البيضاء 1994.
- 93- عمر موسى اعز الدين، "الموحدون في المغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم" دار العرب الإسلامي، بيروت 1991.
- 94- عمر موسى اعز الدين، "النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري" دار الشرق، بيروت 1983.
- 95- الشناري، مراجع عقيلة، "سقوط دولة الموحدين" ليبيا 1981.
- 96- لاكوست أليسان، العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان، ط1، بيروت 1974.
- 97- المنوني أحمد، "حضارة الموحدين" دار تونس، 1989.
- 98- مفتاح أحمد، "التيار الصوفي والمجتمع في الأندلس والمغرب أثناء القرن الثامن الهجري" أطروحة دكتوراه، الدرة، مرفوعة بخزينة المنيع، الرباط.
- 99- صويكتر أج-ن-سب، "النظر الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى" ترجمه عن الإنجليزية الدكتور تونين أمين الطيبي، ليبيا-تونس 1981.

4- المقالات العربية:

- 100- الزيار أحمد الأمين، "حول الجماعات والأوتنة بالمغرب خلال العصر الوسيط" مجلة كلية أداب الرباط العدد 18-1993.
- 101- بلقطيب الحسين، "أسلوب الإنتاج الحربي والتحول المعاني: حالة المغرب الوسيط" مجلة كلية أداب الجديدة، العدد 2، 1995.
- 102- بلقطيب الحسين، "الكرامة والرمز كرمات أولياء دكالة خلال عصري المرابطين والموحدين" مجلة دراسات عربية، العدد 4/3 - يناير - فبراير 1996.
- 103- سبيدة أحمد، "مدرسة الموليات، معاهير التحليل البرودلي" مجلة أمل عدد 3-1993.

- 104- السيني (عبد الأحدا): "علامات المدينة المغربية في الأدب المغربي الوسيط، في دلائل الحراب" منشور ضمن كتاب "التاريخ والنسائيات" مطبوعات كلية آداب الرباط 1992.
- 105- الكانوني (محمد العبدني): "والطب وأثره بالعاصمة مراكش" مجلة المغرب السنة الخامسة 1936.

5- الدراسات الأجنبية:

- 106- CHAUME (P): "L'expansion Européenne du XIIIe au XVe siècle" Nouvelle clio, P.U.F. 2eme ED. 1983.
- 107- Deverdu (G): "Marrakech des origines à 1912" Rabat 1959.
- 108- DUBY (G): "L'Europe au moyen âge" Flammarion 1984.
- 109- FERHAT (H): "LeMaghreb aux XIIeme et XIIIeme siècles: Les siècles de la foi" ED. Wallada, casablanca 1993.
- 110- Guichard (P) et autres: "Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval X-XV siècles" Nouvelle clio, F.U.F. 1995.
- 111- Kably (M): "Variations islamistes et identité du Maroc médiéval" Maison neuve-Larose, Paris 1986.
- 112- Leroy (L): "Histoire du climat depuis l'an mil" Paris 1967.
- 113- Michaux-bellaire et salaman (G): ELQear ELKebir: une ville de province du Maroc septentrional Archives marocaines Vol. II, Hasci 2 Paris 1905.
- 114- Millet (R): "les Almohades" Paris 1923.
- 115- Montagne (R): "Les berbères et le Mukhtzen dans le sud du Maroc" Afrique-orient- casablanca 1989.
- 116- Meunié (J): "Le Maroc Saharien" Librairie Klincksieck Paris 1982.

6 - مقالات الأجنبية

- 117- Celerier (M.J): "La géographie de l'histoire du Maroc" Memorial Henri Basset, publication de l'institut des hautes études Marocaines, T.XVII, Paris 1928.
- 118- Ferhat (H) et Triki (H): "Hagiographie et religion au Maroc médiéval" Hespéris Taruda, Vol XXIV, 1986.

محتويات الكتاب

تمهيد.....3

مقدمة.....7

مدخل.....11

المبحث الأول

مفهوم الجائحة.....17

المبحث الثاني

الجوائح الطبيعية.....41

المبحث الثالث

الكوارث غير طبيعية.. الحروب نموذجا.....87

خاتمة.....123

مصادر ومراجع البحث.....129



الكتاب القادم

البنية الثقافية وقضايا الفكر في المجال العربي الإسلامي

د. محمد تضرعوت

منشورات الزمن



الغلاف: من تركيب الزمن